

٢٠٠٦ / ٧

ص ٢

ح ١

٢٠٠٤ / ٢١

١ / ١

٢٥

الإمام يحيى بن معين ومنهجه في إعلال الروايات

إعداد

محمد رايق صالح خليل

المشرف

الدكتور محمد عيد الصاحب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

الحديث

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع (.....) التاريخ (.....)

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية


آب ٢٠٠٢

ب

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٩ وأجيزت

لجنة المناقشة

التوقيع



الدكتور محمد عيد الصاحب / مشرفا

الأستاذ الدكتور باسم الجوابرة / عضوا

الدكتور سلطان سند العكايلة / عضوا

الدكتور محمد عبد الرحمن الطوالة / عضوا / عم

الدكتور سلطان إسماعيل



الإهداء

* إلى من رباني على حب الله - عز وجل - وحب الرسول صلى الله عليه وسلم
منذ نعومة أظفاري ...

والسدي

• إلى من رعتني بجفون عينيها الحالمتين ، ودفء قلبها الحنون ...

والسدي

• إلى من أنار لي دروب العلم ، وساعدني على تخطي مصاعبه ...

أخي أحمد

• إلى لؤلؤتي الفؤاد وندرجستي الحياة أختاي

• إلى شموع الأمل وباقي العقد الطيب أخوتي

• إلى روح الغالية ابنت أخي رزان

• إلى آخر العنقود الحبيبة ابنت أخي مريم

• إلى كل طالب علم مجتهد يبتغي من علمه مرضاة الله - عز وجل

أهدي هذا العمل

شكر و تقدير

الشكر لله وحده أولاً وآخرأ على ماتفضل به وأنعم من عون ورعاية وتوفيق .

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل :

الدكتور : محمد عيد الصاحب .

الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، فكان خير مسدد وناصح ، بذل وقته وجهده لإخراج هذه الرسالة على أفضل وجه ، فبارك الله فيه ، وزاده علماً وعملاً .

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل ، أعضاء لجنة المناقشة .

الأستاذ الدكتور: باسم فيصل الجوابرة .

الدكتور : سلطان سند العكايلة .

الدكتور : محمد عبد الرحمن الطوالبة .

لتفضلهم بتحمل أعباء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها ، وهم الذين تتلمذت على أيديهم ، وأفدت منهم العلم والعمل ، والخلق الحسن ، إضافة الى أساتذتي الآخرين أصحاب الفضل : الدكتور همام سعيد والدكتور أمين القضاء والدكتور شرف القضاء وكافة الأساتذة الكرام في كلية الشريعة .

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور ياسر الشمالي لمساعدتي في إختيار موضوع هذه الرسالة .

وأخص بالشكر أيضاً : الدكتور : عودة أبو عودة ، أستاذ اللغة العربية في جامعة الزرقاء الأهلية ، الذي بذل جهداً كبيراً في تنقيح ومراجعة الرسالة من الناحية اللغوية ، فجزاه الله خيراً

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد م . عبد الله جودت المدير العام لمؤسسة طيف والسيد

عماد الخطيب المدير التنفيذي على منحي الوقت الكافي ، والتشجيع المستمر، لإنجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى العم العزيز الدكتور سعيد صالح ، على ما قدمه لي ، من الدعم والتشجيع المستمر، لإنجاز هذا العمل ، فكان خير معين .

وكلمة شكر خاصة أقدمها بين يدي والديَّ الكريمين ، وأخي الحبيب أحمد وزوجته رانية ، وأختي إيمان وزوجها حسن ، وأختي بدور ، وباقي أختي الأعزاء حفظهم الله جميعاً ، حيث كان لهم الفضل بعد فضل الله - عز وجل - ، في إتمام هذه الرسالة وأخراجها إلى حيز الوجود .

قائمة المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
و	قائمة المحتويات
ط	ملخص الرسالة
١	المقدمة

الفصل الأول : الإمام يحيى بن معين

٦	* <u>المبحث الأول : ترجمة الإمام يحيى بن معين</u>
٦	- المطلب الأول : اسمه ونسبه و مولده و أسرته
٨	- المطلب الثاني : رحلاته
٩	- المطلب الثالث : عصر الإمام يحيى بن معين
١٢	- المطلب الرابع : منزلته وثناء العلماء عليه
١٣	- المطلب الخامس : وفاته
١٤	- المطلب السادس : أشهر شيوخه
١٨	- المطلب السابع : أشهر تلاميذه
٢٠	- المطلب الثامن : مؤلفاته

- المبحث الثاني : التعريف بالسؤالات وأشهر من صنف بهذه الطريقة ٢١
- المطلب الأول : التعريف بطريقة السؤالات ٢١
- المطلب الثاني : أهم المصنفات التي سارت على طريقة السؤالات ٢٥
- المبحث الثالث :- علم العلل و جهود ابن معين فيه ٣١
- المطلب الأول : علم العلل ٣١
- المطلب الثاني : جهود ابن معين في علم العلل ٣٤
- الفصل الثاني : الإعلال من جهة الإسناد عند يحيى بن معين ٤١
- المبحث الأول : علل الانقطاع ونفي السماع ٤١
- المبحث الثاني : الإعلال بتعارض الوصل والإرسال وتعارض الرفع والوقف في الإسناد .
- المطلب الأول : تعارض الوصل والإرسال ٨٩
- المطلب الثاني : تعارض الرفع والوقف ١٠٨
- المبحث الثالث :الإعلال بالمزيد في متصل الأسانيد ١٢٢
- المبحث الرابع : الإعلال بالتفرد و المخالفة ١٣٢
- المطلب الأول : المنكر ١٣٣
- المطلب الثاني : الشاذ ١٥٠
- المطلب الثالث : الغريب ١٥٩
- المبحث الخامس :الإعلال بالتخليط والإبدال ١٦٣
- المطلب الأول : إبدال راوٍ براوٍ ١٦٣
- المطلب الثاني : التصحيف في اسم الراوي ١٨٢

- المطلوب الثالث : سلوك الجادة ١٩٢

الفصل الثالث : الإعلال من جهة المتن عند يحيى بن معين .

- * المبحث الأول : المنكر ٢٠٣
- * المبحث الثاني : المدرج ٢٠٩
- * المبحث الثالث : الموضوع ٢١٧
- * المبحث الرابع : تعارض المتن مع التاريخ ٢٢٩
- * المبحث الخامس : التصحيف ٢٣٣

- * الخاتمة ٢٤٢
- * فهرس أطراف الحديث ٢٤٤
- * قائمة المراجع ٢٤٧

" الإمام يحيى بن معين ومنهجه في إعلال الروايات "

إعداد

محمد رايق صالح خليل

المشرف

الدكتور " محمد عيد " صاحب

ملخص

تناولت هذه الدراسة أحد الأئمة الأعلام في النقد ، وهو الإمام يحيى بن معين ، هادفة إلى إبراز منهجه في عملية نقد الحديث وطرق الترجيح حال التعارض .

وتمت هذه الدراسة بالتعريف بالإمام يحيى بن معين وعصره ورحلاته ، وأبرز شيوخه وتلاميذه ، و جهوده في علم العلل ثم دراسة تطبيقية لعدد من الأحاديث التي أعلاها وتصنيفها بحسب نوع علتها .

وبينت هذه الدراسة منهج الإمام يحيى بن معين في إعلاله للحديث سنداً ومناً وأنه برع كعالم في نقد الحديث والعلل ، ومقولاته النقدية في الحديث تعتبر مرجعاً في عصره .

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن الله -عز وجل- أنزل القرآن الكريم على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم كتاب هداية وتشريع، من أجل إسعاد الناس في الدنيا والآخرة، وآتاه السنة مفسرةً وشارحةً لما في الكتاب العزيز، قال الله تعالى : (وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) النحل آية (٦٤) .

وقال تعالى: (وَأَنْزِلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) النحل آية (٤٤).

ولقد يسر الله لسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - علماء افاضاً ، بذلوا حياتهم لحفظها من التغيير والتبديل والتحريف ، فرحلوا إلى مشارق الأرض ومغاربها، ووضعوا قواعد دقيقة لنقد الأحاديث سنداً ومنتأً، فميزوا بها الصحيح المقبول من الضعيف المردود.

فتصدوا لنقد أحاديث الضعاف والثقات أيضاً ، لأن الوهم والخطأ يقع في أحاديثهم ، ولذا نشأ علم اصطلاح على تسميته بعلم علل الحديث .

وقد برع في هذا العلم الأئمة الحفاظ النقاد المتقنون ، لسعة إطلاعهم على طرق الحديث ، وأحوال الرجال ، وتعدد المتون ، ومن هؤلاء العلماء الإمام يحيى بن معين الذي قيل فيه " أنه ممن رفض الدنيا في جمع السنن " ^(١) ، وذلك لكونه لم يوفر جهداً أو وقتاً أو مالاً إلا أنفقه في

(١) الثقات - ابن حبان - (ج ٩/ ص ٢٦٣).

سبيل خدمة الحديث وعلومه ، فأكثر السفر والترحال ، ونمت لديه رغبة شديدة في الإكثار من طلب الحديث و معرفة طرقه المتعددة ، حيث قال : " كتبت بيدي ألف ألف حديث ^(١) .

ورافق جمع الحديث لديه ، التصنيف ، والمقابلة بين طرق الحديث الواحد ، ليكشف اللثام عن علة الحديث أو صحته ، فبرع وتميز ، حتى كثر من أخذ عنه وتلمذ على يديه كثرة لم تعرف عند غيره ، فكان مصدراً للإجابة على أسئلتهم الكثيرة ، التي مالبت أن دوّنت ، و أصبحت مصنفات تعرف بالسؤالات ، وتحوي في طياتها علماً غزيراً .

وعند النظر في كتب السؤالات التي رويت عن ابن معين ، يظن المطالع للوهلة الأولى أنها كتب في علم الرجال فقط ، فيها جرح الرواة وتعديلهم ، وذلك لكثرة ما نقل عنه في هذا الفن ، ولكن بالتدقيق في هذه الكتب نجد أن ابن معين قد تصدى لإعلال كثير من الروايات ، التي شملت كثيراً من أنواع العلل سواء في الإسناد أو في المتن ، إضافة لاستخدامه طرقاً مختلفة في بيان هذه العلل ، مما شكل لديه منهجاً متكاملًا في هذا الفن .

ومن ذلك تبرز هنا أهمية هذه الدراسة في بيان جانب النقد الحديثي عند ابن معين من حيث بيان منهجه في إعلال الروايات وآلية الترجيح حال التعارض .

أولاً: أهمية البحث وأسباب اختياره :

يمكن إجمال أهمية البحث وأسباب اختياره بما يلي :

- ١- يعد علم العلل من أدق علوم الحديث ، ولم يبرع فيه إلا حذاق المحدثين ، وفي دراسته والإطلاع على قواعده فائدة كبيرة للباحث .

(١) تذكرة الحفاظ - الذهبي - (ج ١/ ص ٤٣٠).

٢- يعد الإمام يحيى بن معين أحد العلماء أصحاب الإطلاع الواسع الذين أتقنوا كل فن من فنون علوم الحديث ، ، فمع ما عرف عنه من إمامة في الجرح والتعديل ، نجده ناقدًا فذاً للحديث ، وكلامه في العلل يعد مصدراً هاماً من مصادر النقد الحديثي في عصره.

٣- بيان منهج ابن معين في عملية نقد الحديث من خلال أعلاله للروايات .

ثانياً: منهجي في البحث :

١- قمت بجمع الأحاديث التي أعلها ابن معين ، سواءً رويت عنه في السؤالات أو كانت من السنقولات عنه في كتب العلل الأخرى أو غيرها من المصنفات ، مما اقتضى هذا الجمع استقراء ما يلي :

أ) السؤالات التي رويت عنه وتوافرت مطبوعة ، وهي (التاريخ ، رواية الدوري ، والدارمي) وسؤالات ابن الجنيد ، ورواية ابن محرز (معرفة الرجال) ، ورواية يزيد بن الهيثم (من كلام أبي زكريا في الرجال) .

و كانت الاستفادة الأكبر من رواية الدوري و ابن الجنيد ، لاشتمالها على عدد كبير من الأحاديث التي أعلها ابن معين.

ب) كتب العلل الأخرى ، وبخاصة مصنفات أقران يحيى بن معين الذين أخذوا عنه ، مثل العلل ومعرفة الرجال (لأحمد بن حنبل) ، وعلل الحديث (لابن أبي حاتم) ، والعلل (لعل بن المديني) .

ج) بعض الروايات التي وجدت في كتب أخرى ، مما نقله العلماء من إعلال ابن معين لها .

٢- قمت بتخريج الأحاديث المعللة وجمع طرقها ، بالقدر الذي يخدم دراسة هذه الأحاديث وما فيها من علل .

٣- قمت بدراسة الأحاديث المعللة ، وعرضها على كتب العلل الأخرى ، للوقوف على سبب العلة المرادة من تعليل ابن معين و مكانها.

٤- صنفنا الأحاديث المعللة وقسمتها إلى قسمين ، علل في الإسناد وعلل في المتن .

٥- بعد البحث في علة هذه الأحاديث ، وبيان عبارات ابن معين التي استخدمها ، وبيان العلة الموجودة في الأحاديث التي أشار إليها ابن معين ، قمت بتصنيفها تحت ما ينطبق عليها من اصطلاحات المتأخرين ، لتقريب المعنى ، وتوضيح سبب العلة ونوعها، مع عدم محاكمة ابن معين لإصطلاحات المتأخرين .

٦- قمت بذكر بعض الأمثلة على كل نوع من أنواع العلل لبيان منهج ابن معين فيها .

٧- ترجمت للرواة بالقدر الذي يخدم دراسة العلة .

٨- رتبنا مادة الدراسة في كل مطلب على النحو التالي:

(أ) التعريف بالإصطلاح الخاص لكل نوع من أنواع العلة ، مع بيان آراء العلماء واختلافاتهم في هذا التعريف .

(ب) بينت الطريقة التي تعامل فيها ابن معين مع كل نوع من أنواع العلة في ضوء إعلاله الروايات .

(ت) ذكرت الحديث من الطريق التي أعلاها ابن معين ، ثم اتبعته بقول ابن معين فيه .

(ج) قمت بجمع وتخريج كل طرق الحديث الذي وقعت فيه العلة .

(د) بينت كلام ابن معين في علة كل حديث ، ثم أتبعته بكلام من وافقه من العلماء أو خالفه ثم قمت بترجيح ما أراه راجحاً من العلة.

٩- جعلت عباراتي المستخدمة في هذه الدراسة مختصرة ، تتفق وطبيعة الموضوع في الرسالة ، لذلك جاءت المعلومات مباشرة ، وبالقدر الذي يحتاجه كل جزء من هذه الدراسة ، للوصول إلى الهدف المراد .

ثالثاً: الدراسات السابقة .

أهم الدراسات السابقة القريبة من هذا الموضوع ، دراسة الدكتور أحمد نور سيف ، التي قام فيها بتحقيق ودراسة كتاب التاريخ للإمام يحيى بن معين - رواية الدوري ، والتي أخرجها في أربعة مجلدات ، تكلم في المقدمة عن حياة ابن معين ثم عن منهجه ومصادره ومصطلحاته في نقد الرجال ، ثم شرع في ترتيب الكتاب وتهذيبه وتحقيقه دون أن يتعرض إلى منهجه أو طريقته في التعليق أو الترجيح بين الروايات ، ثم ألحق الكتاب بفصل جمع فيه الروايات الواردة في كتاب التاريخ ، وعلق على ذلك بقوله : "والغرض من ذلك الملحق تبويب الأحاديث والآثار على الأبواب الفقهية حتى يسهل على الباحث الرجوع إليها والاستفادة منها". التاريخ (٢١٠/١).

وغير دراسة د. أحمد نور سيف لم أجد في حدود ما أعلم من تكلم على منهج ابن معين في تعليق الأحاديث . والله أعلم.

المبحث الأول : ترجمة الإمام يحيى بن معين

المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده وأسرته .

أولاً : اسمه .

وهو الإمام يحيى بن معين^(١) بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن (أبو زكريا) رحمه الله .

وقد قال بهذا الاسم جمهور أهل العلم^(٢) وهو الذي رجحه ابن خلكان حيث قال : قيل : يحيى ابن معين بن غياث بن زياد بن عون بن بسطام قال ابن خلكان : والأول أشهر وأصح.^(٣)

ثانياً : نسبه :

هو المرّي الغطفاني . مولا هم^(٤)

والمرّي : بضم الميم وتشديد الراء المكسورة نسبة إلى مرّة غطفان وهي قبيلة كبيرة مشهورة ، وفي العرب عدة قبائل تتسبب إليها يقال لكل واحدة منها مرّة^(٥) ، وهو مولى للجنيد بن عبد الرحمن المرّي فيما رواه ابن أبي خيثمة عنه^(٦) .

قال الدوري : سمعت يحيى بن معين يقول بالبصرة - وسأله عباس العنبري ونحن عند عباس

النرسي نسمع منه، فقال له : يا أبا زكريا ، من أي العرب أنت؟

قال : لست من العرب ولكني مولى للعرب^(٧)

(١) بفتح الميم وكسر العين وسكون المثناة وآخره نون (الاكمل لابن ماکولا ٢٦٧/٧).

(٢) منهم الخطيب والدارقطني وابن عساكر وابن ماکولا والثوري والذهبي وابن حجر.

(٣) وفيات الأعيان - ابن خلكان - (ج ٦/ص ١٤).

(٤) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ١٤/ص ١٧٧).

(٥) الانساب - السمعاني (ج ٥/ص ٢٦٨) ، و وفيات الأعيان - ابن خلكان - (ج ٦/ص ١٤).

(٦) تاريخ بغداد - البغدادي (١٧٨/١٤) وتاريخ دمشق - ابن عساكر (١٩٢/١٨).

(٧) المرجع السابق (١٧٨/١٤) .

ثالثاً : مولده :

قال يحيى بن معين : ولدتُ في خلافة أبي جعفر (المنصور) سنة ثمان وخمسين ومائة في آخرها ، روى ذلك عنه أبو زرعة الدمشقي وابن أبي خيثمة ، وأصله بغدادي من (نَقِيَا) وهي قرية من نواحي الأنبار بالسواد من بغداد وتبعد اثني عشر فرسخاً من بغداد (١) .

رابعاً : أسرته :

كان والده معين بن عون بن زياد من نبلاء الكتاب (٢) وعمل كاتباً لعبدالله بن مالك (٣) ثم صار والده على خراج الري (٤) .

وهذه المناصب مكنته من ترك ثروة كبيرة آلت إلى ابنه يحيى وكان عمر يحيى حين وفاة والده يزيد على اثنين وثلاثين (٥) .

ونكرت بعض النصوص أن الإمام يحيى بن معين تزوج وكان له ابن وبنت (٦) .

حيث قال ابن محرز : " سمعت يحيى بن معين يقول : إن لي ابناً صغيراً ابن سنتين وسبعة أشهر ، وابنة بنت خمس وعشرين سنة " (٧) .

(١) تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي (١٤/١٧٧-١٧٨) .

(٢) تنكرة الحفاظ ، الذهبي (ج ١/ص ٤٣٠) .

(٣) كان عبدالله بن مالك هذا والياً على طبرستان والري وما حولهما بخلافة هارون الرشيد سنة (١٨٩هـ) ، (تاريخ الطبري ٣١٦/٨) .

(٤) تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي (١٤/١٧٨) .

(٥) مقدمة تحقيقه كتاب التاريخ برواية الدوري ، الدكتور أحمد نور سيف (ص ٢١) .

(٦) المرجع السابق (ص ٢٠) .

(٧) معرفة الرجال ، ابن محرز (ج ١/ ص ٤٩) .

المطلب الثاني : رحلاته :

أما رحلاته العلمية للسماع من الشيوخ فكانت واسعة حتى شملت الشرق والغرب والشمال والجنوب من ديار الإسلام في تلك الفترة.

كانت رحلاته إلى الكوفة والبصرة وبغداد وبلاد الحجاز واليمن والرّي وواسط وحرّان وكذلك المصيصة وأخيراً كانت مصر والشام .^(١)

وقد جمع يحيى ثروة كبيرة عظيمة من الآثار بهذه الرحلات ونقب عن أحوال الرواة من تلك الأصقاع ، بدراسة مروياتهم من جهة ، وآراء نقادهم فيهم من جهة أخرى^(٢) ولذا عُدّ في النقاد الذين تكلموا في سائر الرواة.^(٣) وكان همه تكريس جهده في مجال النقد ، وعقد الحلقات لهذه المهمة .

(١) مقدمة تحقيقه كتاب التاريخ برواية النوري ، الدكتور أحمد نور سيف (ج ١/ص ٥٣، ٥٢)

(٢) المرجع السابق (ص ٥٤).

(٣) قواعد في علوم الحديث ، ظفر أحمد الهانوي (ص ١٨٨) .

المطلب الثالث : عصر الإمام يحيى بن معين

من أبرز الأمور التي تذكر عند الحديث عن الفترة الزمنية التي عاشها الإمام يحيى بن معين هي الفرق الإسلامية وانتشارها مثل الشيعة والناصبية والخوارج والمرجئة والقدرية الجبرية وغيرهم ومع ذلك فقد جافى الإمام يحيى هذه الفرق وأعلن رأيه فيها مع بيانه مذهبه من كل ما تدعو إليه .

ففي موقفه من الشيعة والناصبية في الإمامة قال ابن معين : " خير هذه الأمة - بعد نبيها - أبو بكر ثم عمر ثم علي ، هذا قولنا وهذا مذهبنا . ^(١)

وفي موقفه من أهل الإرجاء يقول : " الإيمان يزيد وينقص ، وهو قول وعمل . ^(٢)

وفي موقفه من القدرية : سمعت وهب بن جرير يقول : إن كان كما يقولون هؤلاء القدرية ، فما هو إذن على كل شيء بقدير ، يقولون : إن شئنا خرجنا من هذا الباب ، وإن شئنا لم نخرج . ^(٣)

أما الأمر الثاني في هذه الفترة فهي المحنة بخلق القرآن، هذه الفتنة التي أشعلتها المعتزلة بتأييد ودعم من السلطة.

واختلفت مواقف العلماء من هذه الفتنة ، وقد لخص مواقفهم الدكتور أحمد نور سيف بقوله : لقد كانت فتنة هوجاء اصطلى بنارها العلماء وتباينت منها مواقفهم بين الوقوف في وجه السلطة والثبات على الحق ، وبين الخوف من وعيدها وإرهابها وتهديدها بالإيذاء والقتل ، وبين الانسياق في تيارها إما جهلاً وإما سعياً وراء مغنم ^(٤) .

(١) التاريخ برواية الدوري - يحيى بن معين (رقم ١٦٢٠ و ٢٢٨٥) .

(٢) التاريخ برواية الدوري - يحيى بن معين (رقم ٢٢٨٠ و ٤٩٣٧) .

(٣) معرفة الرجال - رواية ابن محرز - يحيى بن معين (ج ١ / ص ٤٠٤) .

(٤) مقدمة تحقيقه لكتاب التاريخ برواية الدوري - الإمام يحيى بن معين (ج ١ / ص ٣٩) .

فأخذت السلطة سبعة من المحدثين والفقهاء في عنفٍ وخسونة وإرهاب وحملتهم إلى الخليفة بالرقة ، فأجابوا خوفاً وخشية وتقية ، ومن هؤلاء السبعة يحيى بن معين .^(١)

وقد ذهب ابن معين إلى أحمد بن حنبل بعد ذلك ، وأراد أن يبين عذره لأحمد وأنه إنما أجاب تقية ، فلم يقبل منه أحمد عذره .

ويروي أبو بكر المروزي ما دار بين ابن معين ورفيق دربه أحمد بن حنبل بعد هذه المحنة فيقول : جاء يحيى بن معين فدخل على أحمد بن حنبل وهو مريض فسلم عليه فلم يرد عليه السلام ، وكان أحمد قد حلف بالعهد ألا يكلم أحداً ممن أجاب - أي قال بخلق القرآن مكرهاً - حتى يلقي الله تعالى ، فما زال يعتذر ويقول : حديث عمار^(٢) وقال الله تعالى : " إلاً من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان " ^(٣) ، فقلب أحمد وجهه إلى الجانب الآخر ، فقال له يحيى : لا تقبل عذراً. فخرجت بعده وهو جالس على الباب ، فقال : أيش قال أحمد بعدي ؟

قال المروزي : قال أحمد : يحتج بحديث عمار ، وحديث عمار هو : مررت بهم وهم يسبونك فنهيتهم فضربوني : وأنتم قيل لكم : نريد أن نضربكم ، فسمعت يحيى بن معين يقول : مرّ يا أحمد غفر الله لك ، فما رأيت والله تحت أنيم سماء أفقه في دين الله منك .^(٤)

فكان يحيى بن معين يعظم لأحمد بن حنبل موقفه ويبين أنه لا يقدر على ما قدر عليه أحمد.^(٥)

(١) تاريخ الطبري ، الطبري (ج ٨/ص ٦٣٤).

(٢) هو عمار بن ياسر عندما نهى المشركين عن شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فضربوه .

(٣) سورة النحل ، آية (١٠٦) ..

(٤) طبقات الحنابلة - ابن أبي يعلى - (ج ١/ص ٤٠٤) ..

(٥) المرجع السابق (ج ١/ص ٤٠٣)

وقال أحمد نور سيف : ولعل يحيى ظل يشعر دائماً بندم على تلك الاستجابة ، فكان يقرر في مجلسه دائماً ما يريد أن يُكفّرَ به عن تلك الكلمة التي قالها خوفاً وخشية : " القرآن كلام الله ليس بمخلوق " .^(٥)

^(٥) مقدمة تحقيقية لكتاب التاريخ التاريخ برواية الدوري (١ / ٤٣) .

المطلب الرابع : منزلته وثناء العلماء عليه :

قال الذهبي : " وهو أسن الجماعة الكبار الذين هم : علي بن المديني وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو خثيمة ، فكانوا يتأدبون معه ويعترفون له ، وكان له هبة وجلالة " (١)

وعن توفير ابن معين للمحدثين قال البخاري : " ما رأيت أحدا أوقر للمحدثين من يحيى بن معين " . (٢)

أما في إنفاق ابن معين لكل ثروته التي خلفها له والده في طلب العلم فقال ابن حبان : " كان يحيى ممن رفض الدنيا في جمع السنن " . (٣)

وأما عن مكانته العلمية فقال أحمد بن حنبل : هاهنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين . (٤)

وقال علي بن المديني : انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين . (٥)

أما ابن الرومي فقال : سمعت بعض أصحاب الحديث يحدث بأحاديث يحيى ويقول : حدثني من لم تطلع الشمس على أكبر منه . (٦)

ووصفه النسائي : بالثقة المأمون ، أحد الأئمة في الحديث . (٧)

ولما مات ابن معين نادى من دعى لشهود جنازته بقوله : " من أراد أن يشهد جنازة المأمون على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فليشهد " (٨)

(١) سير اعلام النبلاء - الذهبي - (ج ١١ / ص ٨٧٨) .

(٢) مقنمة تحقيق كتاب التاريخ برواية الدوري - الدكتور احمد نور سيف (ص ٢٢) .

(٣) اللغات - ابن حبان - (ج ٩ / ص ٢٦٣) .

(٤) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ١٤ / ص ١٨٠) .

(٥) المرجع السابق (ص ١٧٩) .

(٦) المرجع السابق (ص ١٨٢) .

(٧) المرجع السابق (ص ١٨٤) .

(٨) تهذيب الكمال - المزي (ج ١٣ / ص ١٦٧) .

المطلب الخامس : وفاته :

روى ابن عساكر أن ابن أبي خيثمة قال : ومات يحيى بن معين بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين - يعني بعد المائتين - وقد استوفى خمساً وسبعين سنة ودخل في الست ، ودفن بالبقيع ، وصلى عليه صاحب الشرطة . (١)

وبين الخطيب البغدادي ، أن هذا هو الصحيح في مبلغ سنه رحمه الله . (٢)

وروى ابن عساكر عن الدوري قوله : مات يحيى بن معين بالمدينة في أيام الحج ، مات قبل أن يحج سنة ثلاث وثلاثين ومائتين ، وصلى عليه والي المدينة وكلم الحزامي الوالي ، فأخرجوا له سرير النبي صلى الله عليه وسلم فحمل عليه ، وصلى عليه الوالي . (٣)

وقال الخطيب البغدادي : الصحيح أن يحيى توفي في ذهابه إلى الحج أي قبل أن يحج . (٤)

(١) تاريخ دمشق - ابن عساكر - (ج ١٨ / ص ٢٠٦) .

(٢) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ١٤ / ص ١٨٧) .

(٣) تاريخ دمشق - ابن عساكر - (ج ١٨ / ص ٢٠٥) .

(٤) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ١٤ / ص ١٨٦) .

المطلب السادس : أشهر شيوخ يحيى بن معين .

من أشهر شيوخه :

١- المظفر بن مدرك الخراساني :

- اسمه: المظفر بن مدرك أبو كامل خراساني الأصل
- روى عن : حماد بن سلمة وزهير بن معاوية ، وغيرهم.
- روى عنه : أحمد بن حنبل وأبو معمر القطيعي ، وغيرهما.
- وثقه كل من أحمد وابن سعد والنسائي وأبي داود .
- وقال ابن حجر: ثقة متقن كان لا يحدث إلا عن ثقة.
- مات سنة سبع ومائتين .
- مصادر ترجمته:
- تهذيب التهذيب (٤٦٣/٥)، وتاريخ بغداد (١٢٥ / ١٣) ، والنقريب (ص ٥٣٥)، وغيرها كثير.

٢- منصور بن سلمة :

- اسمه: منصور بن سلمة بن عبد العزيز أبو سلمة الخزازي البغدادي.
- روى عن : عبد الله بن عمر العمري ، وحماد بن سلمة ، وغيرهم.
- روى عنه : أحمد بن حنبل ، وعباس الدوري ، وغيرهما.
- قال الدارقطني : أحد الثقات الحفاظ الرفعاء الذين كانوا يسألون عن الثقات .
- وقال ابن حجر: ثقة ثبت حافظ من كبار العاشرة .
- مات سنة عشر ومائتين .
- مصادر ترجمته:
- تهذيب التهذيب (٥٤١/٥)، وتاريخ بغداد (٧٠ / ١٣) ، والنقريب (ص ٥٩١)، وغيرها كثير.

٣- أبو سهل ، الهيثم بن جميل :

- اسمه: الهيثم بن جميل بفتح الجيم البغدادي أبو سهل .
- روى عن : جرير بن حازم وزهير بن معاوية ، وغيرهم.
- روى عنه : أحمد بن حنبل ، وأبو موسى محمد بن المثنى ، وغيرهما.
- قال أحمد : كان من أصحاب الحديث ببغداد وأحفظهم .
- وقال ابن حجر: ثقة من أصحاب الحديث .
- مات سنة ثلاث عشرة ومائتين .
- مصادر ترجمته:
- تهذيب التهذيب (٥٩/٦)، وتاريخ بغداد (١٤ / ٥٦) ، والتقريب (ص ٥٧٧)، وغيرها كثير.

٤- سفيان بن عيينة :

- اسمه: سفيان بن عيينة بن أبي عمران ، ميمون الهلالي ، أبو محمد الكوفي ، سكن مكة .
- وُلد سنة سبع ومائة، وطلب العلم في صغره.
- روى عن : الزهري ، وعمرو بن دينار، وغيرهما.
- روى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وغيرهما.
- قال الذهبي : اتفقت الأئمة على الاحتجاج بابن عيينة لحفظه وأمانته ، وقد حج سبعين سنة ، وكان مدلساً، لكن عن الثقات .
- مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة، وله إحدى وتسعون سنة.
- مصادر ترجمته:
- تهذيب الكمال (١٧٧/١١)، تذكرة الحفاظ (٢٦٢/١)، تقريب التهذيب (ص ٢٤٥)، وغيرها كثير.

٥- يحيى بن سعيد القطان :

- اسمه: يحيى بن سعيد بن فروخ ، أبو سعيد التميمي مولاهم، البصري القطان.
- ولد سنة عشرين ومائة.
- روى عن: هشام بن عروة ، وحמיד ، والأعمش ، وغيرهم.
- روى عنه: أحمد ، وعلي ، وغيرهما.
- قال الذهبي : الحافظ الكبير كان رأسا في العلم والعمل .
- وقال ابن حجر: ثقة ، متقن ، حافظ ، إمام ، قدوة .
- مات سنة ثمان وتسعين ومئة .
- مصادر ترجمته:
- تهذيب الكمال (٣٢٩/٣١)، تذكرة الحفاظ (٢٩٨/١) ، التقريب (ص ٥٩١)، وغيرها كثير.

٦- عبد الرحمن بن مهدي :

- اسمه: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم ، أبو سعيد البصري.
- ولد سنة خمس وثلاثين ومائة.
- روى عن : شعبة ، وسفيان ، وغيرهما
- روى عنه : أحمد ، والذهلي ، وغيرهما.
- قال علي بن المديني: أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن .
- قال ابن حجر: ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث.
- مات سنة ثمان وتسعين ومائة.
- مصادر ترجمته:
- تهذيب الكمال (٤٣٠/١٧)، تذكرة الحفاظ (٣٢٩/١) ، التقريب (ص ٣٥١)، وغيرها كثير.

٧- وكيع بن الجراح :

- اسمه: وكيع بن الجراح بن مليح الرواسي ^(١) أبو سفيان الكوفي.
- ولد سنة تسع وعشرين ومائة.
- روى عن: الأعمش وهشام بن عروة، وغيرهما.
- روى عنه: أحمد وإسحاق، وغيرهما.
- قال أحمد بن حنبل: عليكم بمصنفات وكيع ^(٢).
- قال ابن حجر: ثقة حافظ عابد.
- مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين ومائة.
- مصادر ترجمته: تهذيب الكمال (٤٦٢/٣٠)، تذكرة الحفاظ (٣٠٦/١)، التقريب (ص ٥٨).

^(١) الرواسي: بضم الراء، وهمزة، ثم مهملة. التقريب (ص ٥٨١).

^(٢) وقد طبع لوكيح كتاب الزهد، بتحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريولاني.

المطلب السابع : أشهر تلاميذ الإمام يحيى بن معين .

أخذ عن يحيى بن معين أقرانه وتلاميذه من أئمة النقد وكبار المحدثين ، وغيرهم من التلاميذ الذين عنوا بالبحث عن أحوال الرجال ، وعلل الأحاديث وعلوم الحديث إلى جانب تلقي الحديث وأخذه .

ومن النقاد وكبار المحدثين الذين أخذوا عنه .

١- أحمد بن حنبل : وهو من أقران ابن معين .

- اسمه : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي ، نزيل بغداد أبو عبد الله .
- مولده : سنة أربع وستين ومائة.
- روى عن: بشر بن المفضل ، وإسماعيل بن علية وغيرهما.
- روى عنه: البخاري و مسلم وغيرهما.
- قال ابن حجر: أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة.
- مات مات سنة إحدى وأربعين و مائتين وله سبع وسبعون سنة.
- مصادر ترجمته: تهذيب التهذيب (ج ١ / ص ٤٩) ، تاريخ بغداد (ج ٤ / ص ٤١٢) .

٢- محمد بن إسماعيل البخاري :

- اسمه: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري.
- مولده: سنة أربع وتسعين ومائة.
- روى عن: أبي عاصم، والغريابي وغيرهما.
- روى عنه: الترمذي، وابن خزيمة وغيرهما.
- قال الذهبي: كان إماما حافظا حجة رأسا في الفقه والحديث مجتهدا.
- وقال ابن حجر: جبل الحفظ ، وإمام الدنيا في فقه الحديث.

- مات في شوال سنة ست وخمسين ومائتين، وله اثنتان وستون سنة.
- مصادر ترجمته:
- تهذيب الكمال (٤٣٠/٢٤)، تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)، التقريب (ص ٤٦٨).

٣- مسلم بن الحجاج:

- اسمه: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري.
- مولده: ولد سنة أربع ومائتين.
- روى عن: القعنبي، ويحيى بن يحيى وغيرهما.
- قال الذهبي: الإمام الحافظ حجة الإسلام.
- قال ابن حجر: ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه.
- مات سنة إحدى وستين ومائتين، وله سبع وخمسون سنة.
- مصادر ترجمته:
- تهذيب الكمال (٤٩٩/٢٧)، تذكرة الحفاظ (٥٨٨/٢)، التقريب (ص ٥٢٩).

٤- أبو داود السجستاني:

- اسمه: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي.
- روى عن: مسلم بن إبراهيم، وأبو الجماهر، وغيرهما.
- روى عنه: ابن الأعرابي، وابن داسة، واللؤلؤي، وغيرهم.
- قال الذهبي: ثبت حجة إمام.
- قال ابن حجر: ثقة حافظ.
- مات سنة خمس وسبعين ومائتين.
- مصادر ترجمته:
- تهذيب الكمال (٣٥٥/١١)، تذكرة الحفاظ (٥٩١/٢)، التقريب (ص ٢٥٠)، وغير هؤلاء كثير.

المطلب الثامن : مؤلفاته

لم يباشر يحيى بن معين - فيما يبدو - تأليف كتب في مادة النقد ، بالمعنى المتعارف عليه ، فقد أغناه تلاميذه عن تلك المهمة حيث دونوا عنه كل ما تلقوه منه من معارف ، وسنن ذلك عند الحديث عن جهوده وسؤالاته .

أما في رواية الحديث فقد سبقت بعض النصوص التي تشير الى أنه صنف في الحديث وألف فيه كما يوضح ذلك ما ذكره أبو حاتم ^(١)

ومع ذلك فلم أقف له إلا على أجزاء صغيرة ذكرها أحمد نور سيف ^(٢) وهي :

- جزء فيه حديث الصوفي عن يحيى بن معين : وهو أبو عبد الله أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي ، وهو مخطوط من محفوظات الظاهرية .

- جزء فيه حديث المروزي عن ابن معين : وهو أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي . وهو مطبوع بتحقيق خالد بن عبد الله السبت .

- جزء فيه حديث الشيباني عنه : وهو أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد الشيباني .

(١) انظر : تقدمة الجرح والتعديل - أبو حاتم ص ٣١٥ .

(٢) مقدمة تحقيقه لكتاب التاريخ برواية الدوري (ج ١ / ص ٦١) .

المبحث الثاني :

التعريف بطريقة السؤالات وأشهر من صنف بهذه الطريقة .

المطلب الأول : التعريف بطريقة السؤالات .

لاشك أن فن العلل من أهم فنون علم الحديث ، حيث لا يهتدي إلى تحقيقه إلا الجهابذة النقاد ، أمثال شعبة ويحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد وابن المديني والبخاري ومسلم ولترمذي والدارقطني وغيرهم .

ومع اختلاف جهودهم في هذا الفن، فقد اختلفت مناهجهم في التصنيف ومن أهمها ما كان على طريقة المسائل المتفرقة والمعارف غير المبوبة ، وهو ما عرف 'بالسؤالات'.

والسؤالات في اللغة :

هي من الأصل الثلاثي: سأل يسأل سؤالاً ومسألةً وجمع المسألة مسائل ، وسألته الشيء وسألته عن الشيء سؤالاً ومسألةً: قال ابن بري سألته الشيء بمعنى استعظيته إياه.

قال تعالى: (وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ)^(١) وسألته عن الشيء استخبرته^(٢).

والسؤالات هي جمع مؤنث سالم من السؤال، وهو جمع يدل على القلة ، والسؤال في اللغة يعني الاستفهام والاستخبار وطلب الشيء^(٣).

(١) سورة محمد ، آية (٣٦) .

(٢) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة سأل (ج ١١/ص ٣١٨).

(٣) استفتت ذلك في حوار مع د. عودة أبو عودة استاذ اللغة العربية في جامعة الزرقاء الأهلية .

أما طريقة السؤالات :

فتعني أن يقوم تلاميذ شيخ مُعَيَّن بتوجيه الأسئلة لشيخهم ، ويقوم الشيخ بالإجابة عن هذه الأسئلة ، وهي لا تقتصر على علم معين بل تشمل علم العلل و الجرح والتعديل ، والتحديث وبعض المسائل الفقهية وغيرها ، ثم ينشط واحد أو أكثر من هؤلاء التلاميذ ، فيجمع هذه المسائل المتفرقة في كتاب يرويه عن ذلك الشيخ ، ولذلك سميت هذه الطريقة بالسؤالات ، لأنه يجمع أسئلة ذلك الشيخ وأجوبتها ويضاف إلى ذلك السماعات التي سمعها من شيخه .

ومما ساعد على انتشار هذا المنهج في بعض المصنفات عدة أسباب ، من أهمها :

١. انشغال النقاد بالرحلات والأسفار طلباً لهذه العلوم وجمعاً لها من شتى البقاع ، وكثرة التلاميذ وحلقات التدريس التي كان يعقدها الشيخ في كل مكان يصل إليه ، لتبليغ ما تعلمه ، إضافة إلى ملازمة بعضهم له في حله وترحاله ، ولما يترتب على هذه الأعمال من بذل جهد ووقت كبير ، مما يشغل الناقد عن وضع وتأليف المصنفات بنفسه .

فهذا الإمام يحيى بن معين لم تتوقف رحلاته عند سن معينة فقد جاب مشارق الأرض الإسلامية ومغاربها وصرف كل ثروته لجمع هذه الثروة العلمية الكبيرة ، وقد ارتحل أخيراً إلى مصر والشام وهو ابن ست وخمسين سنة.

وقد أشار أحمد نور سيف * إلى أن حلقات يحيى بن معين وتلاميذه قد كثروا كثرة لم تعرف عند غيره من الأئمة النقاد لتبريزه وإمامته^(١).

٢- تدوين التلاميذ لكل ما تلقوه عن مشايخهم من معارف، حتى تعددت الروايات عن الشيخ الواحد من حيث القلة والكثرة والمسميات وغيرها..، مما أغنى هؤلاء الأئمة عن وضع بعض علومهم في مصنفات.

(١) مقدمة تحقيق تاريخ الدوري ، أحمد نور سيف (ج ١ / ص ٦١) .

أما عبارات تلك السؤالات فهي غالباً تأخذ الأشكال التالية:

أولاً : سألت ، أو سأل فلان وأنا أسمع ، أو سئل .

ومن الأمثلة على ذلك :

قول الدوري : سألت يحيى عن حديث الشيباني^(١).

وقول ابن الجنيد : سأل رجل يحيى بن معين وأنا أسمع^(٢).

وقال مرة : سئل يحيى وأنا أسمع عن جويرية^(٣).

وقول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن الفضيل^(٤).

ثانياً : (سمعت) :

ومن الأمثلة على ذلك :

قول الدوري : سمعت يحيى يقول في حديث إسماعيل بن أمته^(٥).

وقول الدارمي : سمعت يحيى يقول: الأعمش سمع من مجاهد^(٦).

وقول ابن الجنيد : سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو نعيم^(٧).

(١) التاريخ، يحيى بن معين، رواية الدوري، (ج ٣ / ص ٢٩٦).

(٢) سؤالات ابن الجنيد - يحيى بن معين - (ص ٤٧٢).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٦٢).

(٤) العلل - ابن أبي حاتم (ج ١ / ص ١٠١).

(٥) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ٣ / ص ٣٩٨).

(٦) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدارمي (ج ١ / ص ٨٢).

(٧) سؤالات ابن الجنيد - يحيى بن معين - (ص ٤٦٩).

ثالثاً : (قلت) :

ومن الأمثلة على ذلك :

قول ابن أبي حاتم : " قلت لأبي وأبي زرعة في حديث مالك...^(١).

وقول ابن الجنيد : " قلت ليحيى : يوسف بن ميمون الصباغ ؟ قال يحيى : ليس بشيء^(٢).

وقول الدارمي : " قلت ليحيى شعبة أحب إليك في قتادة أم هشام ؟^(٣)

رابعاً : عبارات التحديث مثل (حدثني أو حدثنا أو قال) :

ومن الأمثلة على ذلك :

قول عبدالله بن أحمد: " قال أبي ما رأيت أحداً أدعى للعلم منه "^(٤).

وقول ابن أبي حاتم : "حدثني أبي قال حدثنا سفيان قال كان...^(٥)

وهذه العبارات وإن اختلفت في تركيبية الأحرف إلا أنها تؤدي المعنى نفسه وهو تتبع التلميذ لكلام شيخه للوصول إلى حقيقة الأمر في المسألة.

(١) العلل - ابن أبي حاتم - (ج ١ / ص ٥٢).

(٢) سؤالات ابن الجنيد - يحيى بن معين (ص ٤٦٣).

(٣) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدارمي - (ج ١ / ص ٥١).

(٤) العلل ومعرفة الرجال - أحمد بن حنبل (ج ١ / ص ١٥٢).

(٥) العلل - ابن أبي حاتم - (ج ١ / ص ٥٢).

المطلب الثاني : أهم المصنفات التي سارت على طريقة السؤالات:

١. السؤالات المروية عن يحيى بن معين ، فمنها ما جاء نسخاً مستقلة ومنها ما جاء مفرقاً في نصوص مستقلة في مصنفات عدة ، ولا تختلف هذه الروايات كثيراً من حيث المضمون ، إلا أن منهم من أكثر وأطال في النقل عن ابن معين كرواية الدوري عنه ، ومنها ما جاء مختصراً كرواية الدارمي .

وأشهر هذه الروايات :

أ) رواية الدوري:

واسمها : (التاريخ)^(١)

وهي لأبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري (١٨٥ - ٢٧١) .

قال عنه يحيى : صديقنا وصاحبنا وقال أبو حاتم : صدوق وقال النسائي : ثقة^(٢) .

وهي مطبوعة بتحقيق الدكتور أحمد نور سيف .

ب) رواية الدارمي:

واسمها : (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين، في تجريح الرواة

وتعديلهم)^(٣) ، لأبي سعيد ، عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني .

(١) هذا ما اختاره أحمد نور سيف في مقدمة تحقيق الكتاب وأشار إلى أنه يطلق عليه أيضاً عند بعض

النقاد (التاريخ والعلل) (ج ١ / ص ١٥٩) .

(٢) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٥ / ص ١٢٩) .

(٣) هذا ما اختاره أحمد نور سيف في مقدمة تحقيق رواية الدوري (ج ١ / ص ١٤٧) .

هـ) رواية الكوسج^(١)

واسمها: (سؤالات إسحاق بن منصور الكوسج)

لأبي يعقوب، إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج (ت ٢٥١هـ)^(٢)

و) رواية يزيد بن الهيثم

اسمها : (من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال) .

لأبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الناقد

طبعت في دار المأمون للتراث، دمشق (١٤٠٠هـ) عدد الأجزاء (١) تحقيق

الدكتور أحمد نور سيف .

٢. السؤالات المروية عن علي بن المديني (علي بن عبدالله بن جعفر أبو الحسن

(ت ٢٣٤)) .

اسمها: (سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني) طبعت في مكتبة

المعارف - الرياض (١٤٠٤هـ) ط ١ عدد الأجزاء (١) تحقيق : موفق عبدالله عبدالقادر.

٣. السؤالات المروية عن أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١)

أ - (العلل ومعرفة الرجال) لعبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني

طبعت عن المكتب الإسلامي، بيروت ط ١ (١٩٨٨) في ثلاثة مجلدات ، تحقيق : وصي الله

بن محمد عباس . وهناك أيضاً سؤالات للإمام أحمد من ابنه صالح وابن هانئ والأثرم.

(١) قال أحمد نور سيف في مقنة تحقيق كتاب التاريخ رواية الدوري: لم أقف عليها مدونة في المكتبات

وهي تلي رواية الدوري في كثرة الاقتباس ولكن عباراتها مختصرة. (ج ١ / ص ١٥٠). والكوسج تعني من ليس له لحية .

(٢) تهذيب التهذيب - ابن حجر - (ج ١ / ص ٢٤٩).

ب- (سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم) لأبي داود سليمان

ابن الأشعث السجستاني

طبعت عن مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ط ١ (١٤١٤هـ) في جزء واحد

تحقيق د. زياد محمد منصور.

٤. السؤالات المروية عن البخاري (ت ٢٥٦)

اسمها (العلل الكبير) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي

رتبه القاضي أبو طالب على الأبواب الفقهية، مطبوع في مجلدين ، (١٩٨٦م) ،

تحقيق : (حمزة زيب مصطفى) .

٥. السؤالات المروية عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين :

(أ) اسمها (علل الحديث)

لعبد الرحمن بن أبي حاتم بن محمد بن إدريس أبو محمد الرازي.

طبعت عن دار المعرفة - بيروت (١٤٠٥ هـ) عدد الأجزاء (٢)

تحقيق : محب الدين الخطيب ، وقبلها طبعت في القاهرة ونشرته دار المثنى ببغداد

١٣٤٣ هـ^(١) .

(١) أفانني به فضيلة الدكتور سلطان العكايلة.

ب) (الضعفاء وأجوبة الرازي عن سؤالات البرذعي)

لأبي عثمان سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي

طبعت عن دار الوفاء - المنصورة (١٤٠٩هـ) ط ٢ ، عدد الأجزاء (١)

تحقيق: د. سعد الهاشمي.

إضافة إلى تاريخ أبي زرعة الرازي ، حققه د. سعد الهاشمي .

٦. السؤالات المروية عن سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥)

اسمها : (سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني) لأبي عبيد الأجرى

طبعت عن الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة (١٩٧٩م) ط ١ ، بجزء واحد

تحقيق : محمد علي قاسم العمري. وهو قد حقق منه جزء واحد فقط وهناك أربعة

أجزاء أخرى حققها غيره . (١)

٧. السؤالات المروية عن الدارقطني (علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني)

(ت ٣٨٥)

أ) اسمها: (سؤالات حمزة السهمي) لحمزة بن يوسف السهمي

طبعت عن مكتبة المعارف - الرياض (١٩٨٤) ط ١ ، عدد الأجزاء (١) تحقيق:

موفق بن عبدالله عبدالقادر .

ب) سوالات الحاكم للدارقطني .

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد الحاكم النيسابوري

طبعت عن مكتبة المعارف - الرياض (١٩٨٤) ط ١ ، عدد الأجزاء (١) تحقيق: د.

موفق عبدالله عبدالقادر .

جـ) سوالات البرقاني للدارقطني .

لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني

طبعت عن دار كتب خانة جميلي - باكستان (١٤٠٤هـ) ط ١ ، الأجزاء (١)

تحقيق: د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري .

٨. السؤالات المروية عن خميس بن علي بن أحمد بن سلامويه الحوزي .

اسمها: (سؤالات الحافظ السلفي) لأبي طاهر أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي

دار الفكر - دمشق (١٤٠٣هـ) ط ١ ، عدد الأجزاء (١) تحقيق: مطاع الطرايبي .

المبحث الثالث :

علم العلل وجهود ابن معين فيه .

المطلب الأول : علم العلل .

يجدر بنا ونحن نتناول دراسة منهج تحليل الروايات عند ابن معين أن نتعرف على ميدان علم العلل ومعنى العلة في اللغة والاصطلاح .

علم العلل :

فقد وصفه الحاكم بقوله : "هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل".

وقال الحاكم أيضاً: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلّة الحديث تكثر في أحاديث الثقات (١)".

العلّة لغةً واصطلاحاً :

والعلّة في اللغة عدة معاني: (٢)

أولاً: المرض: يقال: علّ، يعلّ، واعتلّ، واعلّه فهو معلّ، وعليل ، أي أصابه المرض .

ثانياً: السقاية مرة ثانية ، علّه يعلّه ويعلّله إذا سقاه السقية الثانية ، فهو معلول

ثالثاً: الإنشغال و الإعاقة ، و الإلهاء علّه فهو معلّل .

(١) معرفة علوم الحديث - الحاكم - (ص ١١٢).

(٢) معجم مقاييس اللغة : ابن فارس ، مادة (علّ) (ج ٤ / ص ١٢-١٥) ، القاموس المحيط (علّ) (١٣٣٨).

والعلة اصطلاحاً :

قال الحافظ العراقي : " العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأنثرت فيه ، أي قدحت في صحته" (١).

ولكن قوله (طرأت) يشعر أن الحديث كان في أصله صحيحاً ، وليس ذلك بلازم ، إذ قد يكون الحديث من أصله معلولاً (٢).

والصحيح أن العلة سبب غامض يدل على وهم الراوي سواء كان ثقة أم ضعيفاً وسواء كان الوهم في الإسناد أم في المتن ، وخطأ الراوي الثقة ووهمه أغمض من خطأ الضعيف وأخفى ، حيث أن القلب يميل إلى الاعتماد على رواية الثقة . (٣)

أما الحديث المعلول :

فعرفه ابن الصلاح بقوله : " المعلول هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر" (٤).

وقد اختار الدكتور همام سعيد ما نقله البقاعي عن العراقي في تعريف الحديث المعل : "والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح" وأضاف الدكتور همام وهو تعريف جامع مانع (٥).

(١) فتح المغيـث - السخاوي (١٠٤).

(٢) العلل في الحديث - د. همام سعيد (ص ١٨).

(٣) أفانني به فضيلة الدكتور سلطان العكايلة.

(٤) المقدمة - ابن الصلاح (٨١).

(٥) العلل في الحديث - د. همام سعيد (ص ١٨).

ونلاحظ من هذا القيد - ظاهره السلامة - أن العلة تكثر في أحاديث استوفت شروط الصحة في الظاهر أي في أحاديث الثقات، فخير الضعيف مردود، لا يحتاج إلى طول بحث وتفتيش.

قال الحاكم: " فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلّة الحديث تكثر في أحاديث الثقات" (١).

ولكن ذلك لا يعني أنها لا توجد في أحاديث الضعفاء حيث أن الباحث في كتب العلل كثيراً ما يرى أن الحديث يعل بأمر قاذحة ، ولكن ليست خفية بل ظاهرة ، كما في فسق الراوي وكذبه وضعفه ، ونحو ذلك من أسباب ضعف الحديث .

قال ابن الصلاح: "وقد يعلّون بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وسوء الحفظ وفسق الراوي، وذلك موجود في كتب علل الحديث" (٢).

ونجد أن الدكتور همام سعيد علق على ذلك فقال: "وأما ما نجده في كتب العلل من أحاديث أعلت بالجرح، كأن يقال في أحد روايتها: متروك أو منكر الحديث، أو ضعيف، فيمكن حمل هذه القوادح على علم العلل، وإلحاقها به إذا وردت في أحاديث الثقات - أي في رواية الثقة عن ضعيف -" (٣).

٥٦٣٠١٠

فالذي يطلقه العلماء على الحديث الضعيف، الظاهر ضعفه، بأنه معل، ليس هذا من قبيل المعنى الاصطلاحي المقيد بالخفاء ، وإنما يكون ذلك بالمعنى اللغوي للعلّة والله تعالى أعلم.

(١) معرفة علوم الحديث - الحاكم - (١١٢).

(٢) المقدمة - ابن الصلاح (٨٤).

(٣) العلل في الحديث - د. همام سعيد (ص ٢٦).

المطلب الثاني : جهود يحيى بن معين في علم العلل :

لم تقل براعة الإمام يحيى بن معين في فنون علم العلل عن براعته وإمامته في علم الرجال والجرح والتعديل، ومما يدل على ذلك تلك المسائل والحوارات التي نقلت لنا عن طريق تلاميذه في بيان خطأ الحديث وعلته، ولم يتأت ذلك لهذا الإمام إلا بعد صبر عظيم وجهد كبير.

ويمكن أن نجمل أسباب براعة ابن معين في صناعة هذه الثروة النقدية من علم العلل في سببين :

الأول: وهو الأهم ، اعتماده على جمع أكبر عدد ممكن من الأحاديث وطرقها.

ويبين محمد بن نصر الطبري كثرة ما كتب يحيى بن معين بنفسه من الحديث فقال: " سمعت يحيى بن معين يقول قد كتبت بيدي ألف ألف حديث " (١).

وكان ابن معين يحرص على الإكثار من الأحاديث ، ووجد ذلك عنده رغبة ملحة، حيث كان يقول : " اشتهي أن أقع على شيخ ثقة عنده بيت مليئ كتباً، أكتب عنه وحدي " (٢).

ولا غرابة في كثرة هذه الأحاديث وتعدادها ، فإن المهمة التي تصدى لها يحيى بن بيان علل الأحاديث تقتضي جمع أكبر عدد ممكن من طرق الأحاديث لدراستها دراسة وافية، حيث كان منهجه في هذا الجمع كما يقول هو: "إذا كتبت فقمس^(٣) وإذا حدثت ففتس^(٤)".

(١) تنكرة الحفاظ - الذهبي - (ج ١ / ص ٤٣٠).

(٢) تهذيب الكمال - المزي (ج ٣١ / ص ٥٤٩).

(٣) القمش: جمع الشيء من هاهنا وهاهنا (لسان العرب - ابن منظور (٦/٣٣٨)).

(٤) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي (ج ١ / ص ٤٣).

وقصد بذلك أن يكون جمع الأحاديث والطرق من هنا وهناك للحصول على أكبر عدد ممكن من الطرق للحديث الواحد .

ولم يكن هذا الإكثار من كتب الحديث قاصراً على أحاديث الثقات والمحتملين في الرواية، بل اتسعت دائرته حتى شملت الإكثار عن الكذابين.

ويؤيد هذا قول ابن معين : " وأي صاحب حديث - يعني النقاد - لا يكتب عن كذاب ألف حديث " (١) .

وقال أحمد بن حنبل مرة لابن معين وقد رآه يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، وتعلم أنها موضوعة ؟ فقال ابن معين : رحمك الله يا أبا عبد الله ، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها ، وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجئ إنسان ، فيجعل (أبان) (ثابت) ، ويرويها عن معمر عن ثابت لا عن أبان (٢) .

ويلحق يحيى بن معين على هذا المنهج في الإكثار عن الكذابين بقوله : " كتبنا عن الكذابين ، وسجرنا به التور ، وأخرجنا به خبزاً نضيحاً " (٣) ، أي معرفة حديث الكذابين لتمييز الصحيح عن السقيم .

وأراد ابن معين من هذا الجمع الكبير التنبيه على أن هذا العلم علم دقيق وغامض ولا سبيل لمعرفته إلا بجمع طرق الحديث الواحد ، ومن ثم الموازنة بينها سنداً ومتناً فيرشده اختلافها على موطن الضعف والعلّة.

(١) تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي (ج ١ / ص ٤٣) .

(٢) تهذيب الكمال ، المزي (ج ٣١ / ص ٥٥٧) .

(٣) المجروحين - ابن حبان (٤٢١/١) وتاريخ بغداد - الخطيب (١٨٤/١٤) .

وقد أشار إلى ذلك الخطيب البغدادي حيث قال: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتيان^(١)."

وهذا ما انتهجه ابن معين في جمعه لهذا الكم الكبير من الأحاديث .

قال محمد بن إبراهيم: "جاء يحيى بن معين البصرة ليسمع من موسى بن إسماعيل كتب حماد بن سلمة: فقال له موسى لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً، وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره. فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ فيه هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه^(٢)."

ولذا فإن نتيجة جمع هذه الطرق الكثيرة ودراستها، يعطي حكماً على ما فيها من علة، أو خلل، أو زيادة، أو غير ذلك من اختلاف في المتن أو الإسناد.^(٣)

وقد نشط يحيى بن معين في هذا الجانب حتى تقدم على غيره من أصحاب هذا الشأن، حيث إن هذه الكثرة جعلته يقف على أحاديث عن بعض الشيوخ لا يقف عليها المكثرون من الرواة عن الشيخ نفسه.

ومثال ذلك: ما قاله الدوري بعد أن روى حديث يحيى بن معين عن شبابة: لا أعلم بالعراق أروى عن شبابة مني ولم أسمع منه هذا الحديث^(٤).

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٢).

(٢) المجروحين - ابن حبان (ج ١/ ص ٢٢).

(٣) مقدمة تحقيق كتاب التاريخ - رواية الدوري - أحمد نور سيف (ج ١ / ص ٥٥).

(٤) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ٣ / ص ٤٨).

وقال أحمد بن حنبل: " كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث، وفي رواية فليس هو بثابت " (١).

وقال ابن المديني: " لا نعلم أحداً من لدن آدم كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين " (٢).

فبهذا الجهد من الجمع والتتبع انتهت إليه علوم الأمصار وامتلك ثروة حديثة هائلة وبرز في فنون شتى من علم الحديث .

أما السبب الثاني: فهو براعة التصنيف والترتيب وجاءت هذه المرحلة بعد المرحلة الأولى من الجمع ، وذلك لتحقيق الفائدة من تلك المادة الكثيرة ، التي جمعها يحيى.

وقد لازم الجمع عند يحيى من وقت مبكر التنظيم والترتيب واليقظة. ويصف ذلك ابن أبي حاتم بقوله: سمعت أبي يقول: صليت بجانب يحيى بن معين، فرأيت بين يديه جزءاً من رقاب جلود ، فطالعتة ، فإذا منه ما روى الأعمش عن يحيى بن رثاب أو عن خيثمة -الشك من أبي- فظننت أنه صنف حديث الأعمش (٣).

ومما سبق نجد أن ابن معين لم يصل إلى هذا الكشف الدقيق عن مكان العلة، إلا باتباع الطرق الهامة والمراحل الأساسية الصحيحة في هذا العلم.

(١) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي (ج ١٤ / ص ١٨٠).

(٢) المرجع السابق (ج ١٤ / ص ١٨٠).

(٣) مقننة الجرح والتعديل - أبو حاتم (ص ٣١٥).

أما ميدان العلة عند ابن معين :

فمن خلال الدراسة في الأحاديث التي أعلها ابن معين نجد أنه استعمل العلة بالمعنى اللغوي الموسع وهو المرض والعيب سواء كان هذا العيب ظاهراً أو خفياً ، فيكون بذلك ميدان العلة عنده غالباً في أحاديث الثقات ، و يتعداه أحياناً ليشمل أيضاً أحاديث الضعفاء ، والله أعلم .

طرق التعبير عن العلة عند ابن معين في الأحاديث التي أعلها :

اتبع ابن معين في بيان علل الأحاديث عدة طرق هي :

- ١- التصريح بنوع العلة عقب الحديث وذلك بإطلاق مصطلح يدل عليها مثل (منكر، مرسل، غريب....).
- ٢- التصريح بنوع العلة عقب الحديث وذلك بوصفها دون إطلاق مصطلح عليها ، مع بيان الراجح فيها .
- ٣- التصريح بنوع العلة ، دون بيان الراجح فيها وذلك مثل (رواه فلان كذا ، ورواه فلان كذا).
- ٤- عدم التصريح بنوع العلة ، مع بيان الراجح فيها وإنما ترك العلة من دراسة الطرق ، والمقارنة بينها. مثل قوله " والحديث حديث فلان " .
- ٥- عدم التصريح بنوع العلة ، ودون بيان الراجح فيها وإنما يدرك ذلك من دراسة الطرق .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أمر هام ، هو أنني في هذه الدراسة لا أحكم يحيى بن معين في الأحاديث التي أعلاها بمصطلحات خاصة بعصره بناءً على ما اصطلاحه المتأخرون، فلكل عصر مصطلحاته التي تميز وعرف بها ، بحسب تغير وتطور المصطلحات .^(١)

خاصةً أن هناك بعض المصطلحات بين المتقدمين والمتأخرين اتفقت في اللفظ واختلفت في المضمون ، ومثال ذلك المرسل و المنكر .

فإن قال ابن معين مرسل ، فلا يعني ذلك أنه أراد بالمرسل ما اصطلاحه المتأخرون ، من قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن قال منكر ، فلا يعني ذلك أنه أراد بالمنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة ، لأنني إن قلت ذلك فقد قوّلت ابن معين مالم يقله ، ولكنني بينت ماذا قصد بالمرسل وأنه مطلق الانقطاع في السند وكذلك في بيان معنى المنكر عنده - كما سيأتي - في اعتماده للمعنى الموسع في حده وليس المقيد كما اصطلاحه المتأخرون.

أما الأحاديث التي لم يجعل ابن معين لها مصطلحاً يدل بدقة على علتها، بل اختلفت وتنوعت عباراته التي تصف هذه العلة، فبعد البحث في علة هذه الأحاديث وبيان عباراتها التي استخدمها في بيان هذه العلة الموجودة في الحديث ، أقوم بتصنيفها تحت ما ينطبق عليها من أنواع العلة في اصطلاح المتأخرين ، لتقريب المعنى وتوضيح سبب العلة ونوعها، والله أعلم.

(١) أفادني به فضيلة الدكتور سلطان العكايلة في حوار معه في مكتبه.

المقولات النقدية التي تكررت عند ابن معين :

وجدت بعض المقولات النقدية التي تكررت عند ابن معين وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- (١) المرسل: وأراد به مطلق الإنقطاع سواء كان الإنقطاع في أول السند أو وسطه أو آخره وسواء كان السقط في المكان الواحد، واحد أو أكثر.
- (٢) المنكر: ويقصد به تفرد الراوي ومخالفته لمن هم أولى منه سواء كان هذا الذي خالف ثقة أم ضعيفاً .
- (٣) الغريب: ويقصد به تفرد الراوي بالحديث ، سنداً أو متناً بحيث لا يأتي هذا الحديث من طريق أخرى غير طريقه .
- (٤) الموضوع : وهو المخلوق المصنوع الكذب ، ويختص بالمتن ،
- (٥) ليس له أصل : وهي عبارة غالباً ما يطلقها على السند المعل لبيان أن حالة السند هذه هي مختلفه ، ولا تقوم على أساس ويعبر ابن معين بها على كثير من أنواع العلة ويطلقها على المتن أيضاً بمعنى الموضوع .
- (٦) مجموعة مصطلحات استخدمها ابن معين ولكنها لا تدل على علة محددة بل هي دلالة لبيان هذه العلة والراجع منها . ومثال ذلك :
- قوله : ليس بشيء ، وليس بمحفوظ ، أشبه ، وغيرها ، ولكنها كما ذكرنا لا تندرج تحت نوع خاص من أنواع العلة .

الفصل الثاني : الإعلال من جهة الإسناد عند يحيى بن معين .

المبحث الأول : علل الانقطاع ونفي السماع.

الانقطاع مأخوذ من القطع ، والْقَطْعُ : إبانة بعض أجزاء الجِرم - أي الجسد - من بعض فصلاً ، قَطَعَهُ يَقْطَعُهُ قَطْعاً و قَطِيعَةً و قُطوعاً و قَطَعْتُ الحَبْلَ قَطْعاً فَانْقَطَعَ.

(و تقطعوا أمرهم بينهم) ؛ أي تفرقوا في أمرهم ^(١)

فهو لغة فصل شيء عن شيء ، وهو ضد الوصل والاتصال .

أما اصطلاحاً فالمقصود بالانقطاع هو وقوع سقط في سلسلة الإسناد .

وقد اختلف العلماء في هذا المصطلح الحديثي كثيراً ، وذلك يرجع إلى التدرج

التاريخي لاستعمال هذا الاصطلاح بين المتقدمين والمتأخرين .

فنجد أن المتأخرين قد اعتنوا به كثيراً حتى جعلوه - أي الانقطاع - أصلاً عاماً

تندرج تحته فروع أخرى مثل (المنقطع، والمرسل، والمعلق، والمعضل، والمُئَلَّس، والمرسل الخفي).

النوع الأول المنقطع :

وقد عرفوه بأنه: "الحديث الذي سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي في موضوع

واحد أو مواضع متعددة ليست متتالية ، وألا يكون الساقط في أول السند. ^(٢)

وهذا التعريف جعل المنقطع مبانياً لساائر أنواع الانقطاع سابقة الذكر، حيث خرج

بقولهم (واحد) المعضل. و (بما قبل الصحابي) المرسل وبشرط ألا يكون الساقط أول السند خرج المعلق .

(١) لسان العرب - ابن منظور ، مادة قطع (ج ٨ / ص ٢٧٧)

(٢) منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر (ص ٢١) .

النوع الثاني المرسل :

وهو لغةً : من رَسَلَ و أصله الإطلاق وعدم المنع ، يقال أرسل الشيء أي أطلقه وأهمله ، ومن قولهم : أرسلت كذا إذا أطلقته ولم تمنعه ^(١).

واصطلاحاً فإن المشهور في الحديث المرسل : "هو ما رفعه التابعي ، بأن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير تقييد بالكبير. ^(٢)

وقال ابن حجر " وهذا الذي عليه جمهور المحدثين ، ولم أر تقييده بالكبير صريحاً من أحد. ^(٣)

النوع الثالث فهو المعضل :

وقد عرّفوه لغةً : من أعضله أي أعياه ، وأصل المعضل من عَضَلَ و العَضْلُ المَنْعُ والشُّدَّةُ ، يقال: أَعْضَلَ بِي الأمر إذا ضاقت عليك فيه الحِيل. و أَعْضَلَهُ الأمرُ: غَلَبَهُ. و داءُ عَضَالٍ: شَدِيدٌ مُعْجٍ غَالِبٌ ^(٤).

وفي اصطلاح المحدثين: "هو ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر في موضع واحد ، سواء كان في أول السند أو وسطه أو منتهاه". ^(٥)

ويدخل في المعضل ما سقط من أول سنده اثنان فصاعداً ، وهذا يدخل في المعلق كما سبق، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، وهو إذا حذف من أول السند اثنان فصاعداً.

(١) المعجم الوسيط - إبراهيم مصطفى وآخرون (ج ١ / ص ٣٤٤) .

(٢) منهج النقد في علو الحديث - نور الدين عتر (ص ٣٧٠) .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح - ابن حجر العسقلاني (ص ١٩٩) .

(٤) لسان العرب - ابن منظور، مادة عَضَلَ (ج ١١ / ص ٤٥٢) .

(٥) علوم الحديث - د.همام سعيد (ص ١٤٨).

النوع الرابع وهو المعلق :

وهو لغة: مأخوذ من الشيء المقطوع عن الأرض الموصول من الأعلى بالسقف.

واصطلاحاً: هو ما حذف مبتدأ سنده ، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل

التوالي ولو إلى آخر السند. (١)

النوع الخامس وهو المدلس .

والتدليس في اللغة : من الدلس وهو الظلام وإخفاء وتغطية العيب ، والتدليس في

البيع : هو كتمان عيب السلعة عن المشتري ؛ قال الأزهري : ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد (٢) .

وقد قسم العلماء الحديث المدلس أقساماً عدة. تنتهي إلى قسمين رئيسيين هما: تدليس

الإسناد وتدليس الشيوخ.

أما تدليس الإسناد وهو على أربعة أنواع :-

الأول: تدليس الإسقاط :

وهو أن يروي المحدث عن لقيه وسمعه ما لم يسمعه فيه موهما أنه سمعه منه، أو

عن لقيه ولم يسمع منه موهما أنه لقيه وسمع منه (٣).

الثاني: تدليس التسوية :

وهو أن يروي المدلس حديثاً عن ضعيف بين ثقتين أحدهما شيخ هذا الراوي وقد لقي

أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة (٤).

(١) شرح شرح نخبة الفكر - للقاري (١٠٦).

(٢) لسان العرب - ابن منظور (ج ٦ / ص ٨٦) .

(٣) منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر (ص ٣٨١).

(٤) التقييد والإيضاح - العراقي - بتصرف (ص ٩٥) .

الثالث: تدليس القطع :

وهو أن يقطع اتصال أداة الرواية بالراوي . مثل قول ابن عيينة "الزهري فقيل له: حدثك" فقال: لم أسمع منه ولا ممن سمعه منه، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري^(١).

الرابع: تدليس العطف:

"وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخا آخر لم يسمع منه ذلك المروي"^(٢).

أما القسم الثاني من التدليس فهو تدليس الشيوخ :

"وهو أن يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكتنيه أو ينسبه ، أو يصفه بما لا يعرفه به كي لا يعرف"^(٣).

وآخر أنواع الانقطاع عند المتأخرين هو المرسل الخفي.

والمعتمد في ذلك ، الذي اختاره ابن حجر في تعريف المرسل الخفي " هو الحديث الذي رواه الراوي عن عاصره ولم يسمع منه ولم يلقه "^(٤) . وهو نوع من المنقطع ، إلا أن الانقطاع فيه خفي ، بسبب تعاصر الراويين ، الذي يوهم اتصال السند بينهما.

ومما سبق نلاحظ مدى اهتمام المتأخرين بأقسام الانقطاع وتعريفاته.

(١) منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر (ص ٣٨٢).

(٢) التكت - ابن حجر العسقلاني (ج ١ / ص ٦١٧).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر (ص ٣٨٥).

(٤) شرح النخبة - ابن حجر العسقلاني / ص ٢٩.

أما أكثر المتقدمين فلم ينشغلوا بهذه التقسيمات وجعلوا انقطاع السند هو كل سند لا يتصل سواء كان يُعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره ، وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن عبد البر .

قال النووي: "الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه".^(١)

وبذلك لم يفرق - أي المتقدمون - في المعنى الاصطلاحي بين المنقطع والمرسل والمعلق والمذلل والمرسل الخفي ، فهم نظروا إلى المعنى العام للإنقطاع دون هذه التفصيلات .

وقال الحافظ العلاني: " الذي يظهر من كلام الشافعي - في الرسالة - رضي الله عنه أن المنقطع والمرسل عنده واحد".^(٢)

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: " أما المرسل ، فهو ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه "^(٣)

وقال الحافظ السخاوي تعقيباً على قول النووي في تعريف المنقطع " فإن قوله (على أي وجه) يشتمل الابتداء والانتهاء، وما بينهما الواحد فأكثر".^(٤)

وخلاصة القول أنهم لم يشترطوا في المعنى الاصطلاحي هذا التفريق الذي أسلفناه في كلام بعض المتأخرين .

وممن ذهب إلى عدم التفريق في المعنى الاصطلاحي من الأئمة أبو زرعة، وأبو حاتم، و الدارقطني.^(٥) والبخاري في التاريخ .

(١) مقدمة شرح صحيح مسلم - النووي (ج ١/ص ٣٠)

(٢) جامع التحصيل - الحافظ العلاني (ص ١٦).

(٣) الكفاية في علم الرواية - الخطيب البغدادي (ص ٥٨).

(٤) فتح المغيث - السخاوي (ج ١/ ص ١٣١).

(٥) الحديث المرسل مفهومه وحجيته - خلدون الأحنب (ص ١٤).

وبعد دراسة الأحاديث التي أعطاها يحيى بن معين يتضح أنه ممن لم يفرق في المعنى الاصطلاحي بين المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق والمدلس.

أي إنه لم يكن يعمل الحديث بأنه مرسل أو منقطع أو ... بالحد الاصطلاحي الدقيق الذي أوجده المتأخرون بل كان يعمل الأحاديث بالانقطاع بلفظ يعبر عنه دون تحديد معنى اصطلاحي معين .

ومن العبارات التي كان يستخدمها في ذلك، عدم السماع وعدم اللقي، أو عدم الإدراك، أو أنه مرسل، أو أن الراوي ليست له صحبة ، أو دلّسه عنه فلان ، أو أن السند بهذه الصورة خطأ، أو لم يرو فلان عن فلان وغيرها.

ومن ذلك ما نقله ابن الجنيّد حيث قال: " سمعت يحيى بن معين يقول : هذا خطأ ، ما روى الزهري عن عمر بن سعد شيئاً قط. ^(١)

وبعد الدراسة تبين أن السند فعلاً فيه انقطاع وأن بين الزهري وعمر بن سعد راويين أي أن السقط أكثر من واحد وفي موضع واحد ، وهذا ما عرفناه سابقاً بالمعضل.

ومن المثال يظهر أن ابن معين أعل الحديث بالانقطاع ولكن استخدم عبارة (ما روى الزهري عن عمر بن سعد شيئاً) لتدل على هذه العلة ، وهي تنطبق على الحديث المعضل .

وقال الدوري : " حدثنا يحيى حدثنا يونس بن بكير عن ابن اسحاق عن محمد بن عبد الرحمن قال قالت عائشة : " إن القمر ليضع نصف السفر ^(٢) قال : قلت ليحيى : هذا لقي عائشة قال لا مرسل . ^(٣)

(١) سؤالات ابن الجنيّد - (ص ٤٦٠ - حديث رقم (٧٥٧).

(٢) لم أقف على من أخرجه .

(٣) التاريخ - يحيى بن معين رواية الدوري (ج ٣/ ص ٢٦١).

فنرى من هذا المثال أن السند فيه انقطاع ويتمثل في عدم لقي محمد بن عبد الرحمن بعائشة فلم يسمعه منها فهو منقطع لكن الإمام يحيى أعله بالانقطاع ولكن بلفظ (مرسل) مع أن الحديث ليس مرسلًا بالمعنى الاصطلاحي عند المتأخرين كما أسلفنا.

وقال السدوري : " حديث عبد الملك بن عميرة عن عدي بن حاتم في قصة تسيير الظعينة ، " قال يحيى : قد سمعته من أبي إسماعيل يعني المؤدب " قلت له : عبد الملك بن عميرة سمع من عدي بن حاتم ؟ قال لا هو مرسل. ^(١)

وهذا أيضا ينطبق عليه ما سبق.

ومن الأمور المهمة أن الإمام يحيى بن معين لم يشترط إعلال الحديث بالانقطاع بعدم المعاصرة أو عدم اللقاء ، حيث كان يعلل الحديث بعله الانقطاع لرواة اشتهروا بالرواية عن بعضهم ولكن من بين رواياتهم أحاديث لم يسمعوها عن بعضهم ومنهم من عاصر بعضهم بعضا أي لم يكن فاصل زمني بينهم ومنهم من لقي بعضهم أي لم يكن فاصل مكاني بينهم ولكنهم لم يروِ بعضهم عن بعض .

ومن مثال ذلك ما نقله السدوري في التاريخ حيث قال قال يحيى : " ولم يسمع هشيم من علي بن زيد حديث " رأس العقل ^(٢) " ، ثم قال حين سئل عن حديث يوم جلواء ، لم يسمعه هشيم من علي بن زيد وقد سمع هشيم من علي بن زيد أحاديث غير هذه ^(٣) .

فهشيم سمع من علي بن زيد ومع ذلك أعل يحيى بن معين الحديثين بالانقطاع من غير أن يحدد صورته ، وهو التذليس ، حيث أن هشيم مشهور به ، مع كونه ثقة، وقد جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين ^(٤).

(١) التاريخ - يحيى بن معين رواية السدوري (ج ٣/ ص ٢٦١).

(٢) المصنف ، ابن أبي شيبة ، (ج ٥ ص : ٢٢١)

(٣) التاريخ - يحيى بن معين - رواية السدوري (ج ٤/ ص ٣٨٨).

(٤) طبقات المدلسين - ابن حجر (ج ١/ ص ٤٧) .

ومن ذلك أيضا قوله في تعليل حديث (الصوم في الشتاء الغنيمه الباردة)^(١).

حيث قال : "عامر بن مسعود راوي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم - الذي

يروى الصوم في الشتاء ليست له صحبة " .^(٢)

وبهذا يتبين أن عامراً من التابعين وليست له صحبة فروايتة عن النبي صلى الله عليه

وسلم مرسله بالمعنى الاصطلاحي.

ويحىي هنا مع كونه أعل الحديث بالانقطاع لكنه لم يحدد صورته، ولم يقل هو حديث

مرسل، واكتفى بقوله عن عامر بن مسعود " ليست له صحبة " أي أنه تابعي يقول قال

الرسول صلى الله عليه وسلم وهو المرسل بالمعنى الاصطلاحي .

وقد يقول قائل أن الإمام يحيى بن معين قد عنى المرسل بخصوصيته ومعناه

الاصطلاحي، ودليله قول الإمام في حديث الطيرة مرسل ثم نقل عنه الدوري أيضا قوله

"عروة هذا ليست له صحبة " .^(٣)

لكننا نقول أن الإمام يحيى بن معين عنى بالمرسل مجرد الانقطاع في السند ولم يقصد

المعنى الاصطلاحي والدليل على ذلك الأمثلة الكثيرة التي لا تنطبق على تعريف المرسل

بالحد الاصطلاحي عند المتأخرين وقد قال عنها إنها مرسله.

(١) السنن ، الترمذي ، باب ما جاء في الصوم في الشتاء (ج ٣ ص: ١٦٢).

(٢) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ١/ ص ٢٣٧).

(٣) المرجع السابق (ج ١/ ص ٢٤٢).

ونختم بقوله ، عندما سئل ابن معين عن حديث محمد بن بشر العبدي عن مجاهد بن رومي فقال : " والله ما سمع محمد بن بشر من مجاهد شيئا قط ولكنه مرسل. (١)

وبناءً على ما تقدم نبين إن شاء الله في الصفحات القادمة من هذا المبحث بعض الأحاديث التي أعطاها الإمام يحيى بن معين بعبارات تدل على الانقطاع ، تؤكد ما بيناه من منهجه في علل الانقطاع ونفي السماع.

ثم نبين في كل حديث المعنى الاصطلاحي الذي يندرج تحته من تعريف المتأخرين ونقسيماتهم.

(١) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ١/ ص ٢٣٧).

(١ / ١) قال الدوري : حدثنا يحيى قال : حدثنا هشيم، عن يونس عن نافع عن

ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم " نهى عن بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعِهِ " .

قال يحيى : لم يسمع يونس من نافع شيئاً .^(١)

الدراسة:

أخرج الحديث الترمذي^(٢) وأحمد^(٣) والبيهقي^(٤) وكلهم رواه من طريق هشيم عن

يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر.

وللحديث شواهد عن أبي هريرة أخرجه أبو داود^(٥) و الترمذي^(٦) وأحمد^(٧) ، وعن

ابن مسعود بلفظ صفتان في صفقة أخرجه أحمد^(٨).

و يحيى بن معين كما تقدم أعل الحديث بالانقطاع وعبر عن ذلك بعدم سماع يونس من

نافع مطلقاً ، مما يدل على أن يونس بن عبيد لم يروِ عن نافع بل كان بينهما رجل سقط من

الإسناد ، كما سيأتي في أقوال العلماء .

وقد ذهب كثير من أئمة النقد إلى ما ذهب إليه ابن معين بل أكدوا أن يونس بن عبيد

قد سمع من ابن نافع عن نافع. وليس من نافع مباشرة .

(١) التاريخ، يحيى بن معين رواية الدوري، (ج ٤ / ص ٣٥٠) .

(٢) الجامع ، الترمذي ، باب ما جاء في مطل الغني أنه ظلم (ج ٣، ص ٦٠٠) .

(٣) المسند ، أحمد بن حنبل (ج ٢، ص ٧١) .

(٤) السنن الكبرى ، البيهقي ، كتاب الحوالة ، (ج ٦، ص ٧٠) .

(٥) السنن ، أبو داود ، باب ما جاء في مطل الغني أنه ظلم (ج ٣، ص ٢٤٧) .

(٦) الجامع ، الترمذي ، باب ما جاء في مطل الغني أنه ظلم (ج ٣، ص ٦٠٠) .

(٧) المسند ، أحمد بن حنبل (ج ٢، ص ٣٧٩) .

(٨) المسند ، أحمد بن حنبل (ج ١، ص ٣٩٨) .

فهذا أحمد بن حنبل يبين أن يونس بن عبيد لم يسمع من نافع شيئاً إنما سمع من ابن نافع عن أبيه. (١)

وذهب إلى ذلك أيضاً الترمذي حيث قال : 'سألت محمداً عن هذا الحديث فقال ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع وروى يونس بن عبيد عن ابن نافع عن أبيه حديثاً'. (٢)

وبذلك يتضح جلياً إثبات النقاد لمسألة أن بين يونس وبين نافع راوٍ أسقط من الإسناد وأن يونس بن عبيد لم يسمع نافعاً في هذا الحديث ، وهذا ما أكدته أيضاً أبو حاتم (٣) و أبو داود (٤).

ويونس بن عبيد ثقة ثبت فاضل ورع كما ذكر ابن حجر وهو ابن دينار العبدي ، إلا أنه وصف بالتقليس، (٥) وهو في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين (٦).

وأشار العلاني إلى أن يونس بن عبيد ذكره بالتقليس النسائي وغيره. (٧)

وبعد البحث في سنة المولد والوفاة ليونس ونافع تبين أن المعاصرة حاصلية بينهما، حيث نقل ابن حجر عن مولد يونس ، بأنه ولد قبل الجارف. (٨)

والجارف هو طاعون أصاب البصرة وهلك به خلق كثير من أهل البصرة وكان ذلك في سنة خمس وستين كما قال الطبري ، وقال الواقدي سنة ثمانين (٩).

وكانت وفاة يونس سنة أربعين ومائة. كما ذكر ابن سعد. (١٠)

(١) العلل ومعرفة الرجال ، أحمد بن حنبل (ج ٣ ص : ٣١).

(٢) علل الترمذي ، الترمذي ، ترتيب أبو طالب القاضي (ج ١ ص : ١٩٤).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ج ١ ص : ٢٤٩).

(٤) سؤالات أبي عبيد الأجرى ، أبو داود السجستاني (ج ١ ص : ٣٥١).

(٥) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٦ / ص ٢٧٩) .

(٦) طبقات المدلسين ، ابن حجر (ص : ٣٦).

(٧) جامع التحصيل ، أبو سعيد العلاني (ج ١ ص : ١١٢).

(٨) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٦ ص : ٢٧٨).

(٩) تاريخ الطبري ، الطبري (ج ٣ / ص ٦١٦ / ص ٤٢٤).

(١٠) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٦ ص : ٢٧٨).

فإذا علمنا أن (نافع) مات سنة تسع عشرة ومائة (كما شهد بذلك ابن عيينة وأحمد وأبو عبيد) ^(١) فتثبت هنا المعاصرة.

إضافة إلى نص ابن معين على أن يونس قد سمع من نافع غير هذا الحديث ، حيث قال إبراهيم بن أبي داود ، قال : لي يحيى بن معين في حديث يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر " مطلق الغني ظلم " قد سمعته من هشيم ولم يسمعه يونس من نافع قلت ليحيى لم يسمع يونس من نافع شيئاً ، قال : بلى ولكن هذا الحديث خاصة لم يسمعه يونس من نافع . ^(٢)

أما ابن نافع الذي نص عليه الأئمة بأنه هو من سقط من الإسناد فلم أجد من ذكر اسمه ، وأبناء نافع الذين رووا عنه ثلاثة ، هم أبو عمر وعمر وعبد الله ، وأثناء البحث عن ترجمتهم لم أعثر على أبي عمر هذا ، أما عمر (فهو ثقة ولكنه قليل الحديث وهو أحفظ ولد نافع) كما نقل ابن حجر في التهذيب عن زياد بن سعد. ^(٣) أما عبد الله بن نافع ، فقال أبو حاتم : منكر الحديث ، وهو أضعف ولد نافع وقال النسائي : متروك الحديث وقال : ابن معين ضعيف. ^(٤)

ويحتمل أن ابن نافع الذي اسقط من بين يونس ونافع هو متروك أو ضعيف مما أدى إلى إسقاطه ، وقد يكون هذا الإسقاط ليس من يونس لعدم اشتهاره بالتقليد ، بل ربما يكون هذا الإسقاط من هشيم ، وهو ما يعرف بتقليد التسوية كما بينا سابقاً .

(١) المرجع السابق ، (ج ٥ / ص ٦٠٧) .

(٢) شرح مشكل الآثار ، الطحاوي (ج ٧ ، ص ١٧٩) .

(٣) تهذيب التهذيب (ج ٤ : ص ٣١٤) .

(٤) المرجع السابق (ج ٣ : ص ٢٨٣) .

وفي الخلاصة نقول أن هذا الإسناد الذي أعلاه الإمام يحيى بن معين ظاهره الاتصال لأن يونس بن عبيد أدرك نافعاً وعاصره وسمع منه غير هذا الحديث ، وبذلك يكون هذا الإعلال من قبيل الحديث المدلس والله أعلم .

(٢ / ٢) روى أبو داود قال : حدثنا أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة قالوا ثنا وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن عامر^(١) قال ذكرت الطيرة عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أحسنها الفأل ولا ترد مسلماً فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ، ولا يدفع السيئات إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بك. ^(٢)

قال الدوري : سألت يحيى عن حديث حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن عامر قال يحيى : مرسل ، وعروة هذا ليست له صحبة. ^(٣)

الدراسة:

روى هذا الحديث عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم كل من سفيان الثوري والأعمش .

أخرجه أبو داود ^(٤) وابن أبي شيبة ^(٥) والبيهقي ^(٦) كلهم من طريق سفيان عن حبيب ابن أبي ثابت به .

-
- (١) عروة بن عامر القرشي وقيل الجهني مختلف في صحبته قال الباوردي له البغوي أخرجه حديثه أحمد ووقع في روايته القرشي وابن شاهين ووقع في روايته الجهني ، الإصابة ، ابن حجر (ج ٤ / ص ٤٩٠) .
- (٢) السنن ، أبو داود ، الطب (ج ٤ : ص ١٨) .
- (٣) التاريخ ، الإمام يحيى بن معين ، رواية الدوري ، (ج ٣ / ص ٥٧٦) .
- (٤) السنن ، أبي داود ، الطب (ج ٤ : ص ١٨) .
- (٥) السنن الكبرى ، البيهقي ، باب العافية و الطيرة (ج ٨ : ص ١٣٩) .
- (٦) المصنف ، ابن أبي شيبة (ج ٥ : ص ٣١٠) .

وأخرجه ابن أبي شيبة ^(١) والبيهقي ^(٢) وهما من طريق الأعمش عن حبيب به .

ومن النظر في كلام يحيى نجده قد أعل الحديث بالإرسال ، و مراده الانقطاع في السند بين عروة بن عامر والرسول صلى الله عليه وسلم وذلك بتأكيد أن عروة بن عامر ليست له صحبة وأن الحديث سمعه عن أحد من الصحابة وهو ابن عباس كما سنبين لاحقاً . وسوف نورد في هذه الدراسة اختلاف العلماء في صحبة عروة بن عامر، وإن صحت صحبته فهل يعني هذا اتصال السند ؟

وقد أشار ابن حجر إلى هذا الاختلاف فقال : "عروة بن عامر المكي مختلف في صحبته له حديث في الطيرة" ^(٣).

أولاً : من قال من العلماء ليست له صحبة والحديث مرسل .

منهم أبو حاتم حيث بين أن الحديث مرسل ، و أن عروة تابعي يروي عن ابن عباس و عبيد ابن رفاعه " ^(٤).

وقال أبو القاسم الدمشقي " ولا صحبة لعروة بن عامر تصح " ^(٥).

ونقل المنذري قول البخاري وغيره " أن عروة سمع من ابن عباس فعلى هذا يكون الحديث مرسلاً " ^(٦).

وممن ذهب إلى ذلك أيضاً أحمد بن حنبل وابن حبان ^(٧).

(١) المرجع السابق (ج ٦ ص: ٧٠).

(٢) شعب الإيمان ، البيهقي (ج ٢ ص: ٦٣)

(٣) تقريب التهذيب ، ابن حجر (ص ٣٨٩) .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ج ١ ص: ١٤٩) و جامع التحصيل ، العلاتي (ج ١ ص: ٢٣٧) .

(٥) عون المعبود ، المنذري (ج ١٠ ص: ٢٩٥)

(٦) المرجع السابق (ج ١٠ ص: ٢٩٥).

(٧) الجرح والتعديل ، أبو حاتم (ج ٦ ص: ٣٩٦) ، النقات ، ابن حبان (ج ١٩٦/٥).

أما عبد الباقي بن قانع فأثبت أنه ليس لعروة لقي بالنبي صلى الله عليه وسلم ونفى صحة من قال بأن له صحبة. (١)

وأخيراً نقل ابن حجر جرّم أبي أحمد العسكري والبيهقي بأن رواية عروة هذه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلّة. (٢)

ثانياً : من أثبت الصحبة لعروة وقال باتصال سند الحديث .

منهم الباوردي في قوله " أن عروة بن عامر له صحبة " (٣)

ثم بيان ابن حجر أن أبا داود أخرج لعروة في السنن ما يشير بأنه صحابي . (٤)

وقد رد ابن حجر على من قال أنه تابعي لأنه روى عن ابن عباس فقال أو ليست دلالة ذلك بواضحة ؟ فلا يلزم من كونه يروي عن الصحابة بل التابعين ألا يكون صحابياً (٥).

ثم أضاف ابن حجر أن غير واحد أثبت له الصحبة وشك فيها بعضهم وروايته عن بعض الصحابة لا تمنع أن يكون صحابياً . (٦)

و يرجح ابن حجر أن الحديث منقطع وأن عروة لم يسمعه من النبي عليه الصلاة والسلام حتى لو ثبتت صحبته . (٧)

(١) معجم الصحابة ، عبد الباقي بن قانع (ج ٢ ص : ٢٦٢).

(٢) الإصابة ، ابن حجر (ج ٤ / ص ٤٩٠) .

(٣) المرجع السابق (ج ٤ / ص ٤٩٠) .

(٤) المرجع السابق (ج ٤ / ص ٤٩٠) .

(٥) المرجع السابق (ج ٤ / ص ٤٩١) .

(٦) المرجع السابق (ج ٤ / ص ٤٩١) .

(٧) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٧ ص ١٦٧).

وحبيب بن أبي ثابت هو كثير الإرسال والتدليس كما وصفه أئمة النقد. حيث ذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة وقال تابعي مشهور، يكثر التدليس^(١).

وقد أثبت ذلك أيضاً ابن حبان و ابن خزيمة.^(٢)

وأخرج الحديث أبو داود أيضاً من طريق حبيب عن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم - الحديث وقال رجاله ثقات دون المراسيل لكن حبيب كثير الإرسال.^(٣)

وفي النهاية أرى أن يحيى بن معين قد بنى علته على عدم إثبات الصحبة لعروة وأن الحديث مرسل ، وقد يكون أرسله حبيب لما اشتهر عنه بكثرة الإرسال ، أو هو من فعل عروة نفسه حيث هذا كثير في التابعين أن يقول الواحد منهم سئل رسول الله أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلك يكون الحديث من قبيل المرسل والله أعلم .

(١) طبقات المدلسين ، ابن حجر (ص ٣٧) .

(٢) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ١ ص ٤٣٠) .

(٣) السنن ، أبي داود ، الطب (ج ٤ / ص ١٨)

(٣ / ٣) قال الدوري سمعت يحيى يقول : وسئل عن حديث هشيم عن علي بن زيد ، عن أيوب بن عبد الله اللخمي عن ابن عمر قال : وقع في سهمي يوم جلّولاء^(١) جارية كأن عَقَهَا إبريق فضّة ، فما ملكت نفسي أن قبَلْتُهَا ، والناس ينظرون .

فقال يحيى : لم يسمعه - أي هشيم - من علي بن زيد ، ولم يسمع هشيم أيضاً من علي بن زيد حديث رأس العقل^(٢)

وقال يحيى أيضاً : " وقد سمع هشيم من علي بن زيد أحاديث غير هذه " .^(٣)

الدراسة :

حديث رأس العقل : أخرجه ابن أبي شيبة^(٤) والبيهقي^(٥) والخطيب^(٦)

وكلهم رواه من طريق هشيم عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب مرسلاً عن النبي

صلّى الله عليه وسلم .

أما حديث جلّولاء فأخرجه البخاري في التاريخ^(٧) وابن أبي شيبة^(٨).

(١) جلّولاء : ناحية من نواحي السواد في طريق خراسان ، بها كانت الواقعة المشهورة على الفرس للمسلمين

سنة ١٦ (معجم البلدان ، باقوت الحموي (ج ٣ ص : ١٢٩)

(٢) ونص الحديث هو عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأس العقل بعد الإيمان مداراة الناس .

(٣) التاريخ ، الإمام يحيى بن معين ، رواية الدوري (ج ٤ ص : ٤٠١)

(٤) المصنف ، ابن أبي شيبة ، (ج ٥ ص : ٢٢١)

(٥) شعب الإيمان ، البيهقي ، (ج ٦ ص : ٣٤٤)

(٦) تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، (ج ١٤ / ص ١٢٤)

(٧) التاريخ الكبير ، البخاري ، (ج ١ ص ٤١٩)

(٨) المصنف ، ابن أبي شيبة ، (ج ٣ ص : ٥١٦)

لقد بين يحيى بن معين في تعليقه لهذين الحديثين أن هناك انقطاعاً في سندهما بعد هشيم لأن هشيماً لم يسمع هذين الحديثين من علي بن زيد مع إقرار ابن معين أن بينهما سماعاً ولقاءً في غير هذين الحديثين مما يدل على أن هشيماً قد سمعه عن رجل عن علي ثم دلّسه عنه فقال عن علي .

وقد بين أحمد بن حنبل أن هشيماً لم يسمع حديث جلّولاء من علي بن زيد .^(١)
وأضاف أحمد " أن حديث رأس العقل يعرف بأشعث بن برز - أبو عبد الله الهجيمي -
عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس فنلّسه هشيم " .^(٢)

وهي الطريق التي أخرجها البيهقي في السنن و الشعب مع إثبات بعض أئمة النقد أن أشعث سمع هذا الحديث من علي بن زيد .

ونجد أن الدارقطني قد نبه على أن هذا الحديث لم يسمعه هشيم من علي بن زيد وإنما أخذه عن رجل عنه " .^(٣)

وهشيم هو ابن بشير ثقة حافظ ولكنه مشهور بكثرة التلّيس ذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة^(٤)

وقد نص كثير من النقاد على أن هشيماً مشهور بالتلّيس منهم النسائي^(٥) و العجلي^(٦) و الهروي^(٧) أما الذهبي فقد نص على أن مذهبه جواز التلّيس^(٨) .

(١) العلل ومعرفة الرجال ، أحمد بن حنبل (ج ٢ ص ٢٦٠) .

(٢) شعب الإيمان ، البيهقي (ج ٦ ص : ٢٤٣) .

(٣) العلل ، الدارقطني (ج ٧ ص : ٣٠٥) .

(٤) طبقات التلّيس ، ابن حجر (ج ١ ص : ٤٧) .

(٥) المرجع السابق (ج ١ ص : ٤٧) .

(٦) معرفة النقات ، العجلي (ج ٢ / ص ٣٣٤) .

(٧) المراسيل ، ابن أبي حاتم (ج ١ ص : ٢٣٢) .

(٨) ميزان الاعتدال ، الذهبي (ج ٧ ص ٩٠) .

وقال الدوري " سمعت يحيى يقول : سمعت هشيماً يحدث يوماً فقال : حدثنا علي بن زيد ثم ذكر أنه لم يسمعه من علي بن زيد فتتخّج ثم قال : سووا الطريق ثم قال : قال علي ابن زيد.^(١)

ومما يؤكد أن منهجه جواز التتليس ، وقد اشتهر بذلك ، ما أورده أحمد في علله حيث قال : " سمعت القواريري يقول كتب وكيع إلى هشيم بلغني أنك تفسد أحاديثك بهذا الذي تتلسه ، فكتب هشيم إليه ، بسم الله الرحمن الرحيم ، كان أستاذك يفعلانه الأعمش وسفيان " .^(٢)

وقال ابن سعد : " كان ثقة كثير الحديث ثبتاً يئلس كثيراً فما قال في حديثه أنا فهو حجة وما لم يقل فليس بشيء " .^(٣)

ومن عجائبه في التتليس ما ذكره ابن حجر أن أصحاب هشيم قالوا له نريد ألا تتلس لنا شيئاً ، فواعدهم ، فلما أصبح أملى عليهم مجلساً يقول في أول كل حديث منه : ثنا فلان وفلان عن فلان فلما فرغ قال : هل نلست لكم اليوم شيئاً ؟ قالوا : لا قال فإن كل شيء حدثتكم عن الأول سمعته وكل شيء حدثتكم عن الثاني فلم أسمع منه ، قلت - ابن حجر - فهذا ينبغي أن يسمى تتليس العطف .^(٤)

وعلي بن زيد بن جدعان الذي يروي عن سعيد هو ضعيف حيث قال أحمد ويحيى : " ليس بشيء وقال الرازي : " لا يحتج به " وقال أبو زرعة : " ليس بقوي يهم ويخطئ " وقال النسائي : ضعيف وقال ابن خزيمة : لا يحتج به لسوء حفظه .^(٥)

وقال ابن حجر : " ضعيف " .^(٦)

-
- (١) تاريخ ، ابن معين ، رواية النوري (ج ٤ / ص ٣٨٨) .
 - (٢) العلل ومعرفة الرجال ، أحمد (ج ٢ / ص ٢٦١) .
 - (٣) الطبقات الكبرى ، ابن سعد (ج ٧ / ص ٣١٣) .
 - (٤) طبقات المذنبين ، ابن حجر (ج ١ / ص ٤٧) .
 - (٥) الضعفاء والمتروكين ، ابن الجوزي (ج ٢ / ص ١٩٣) ، وتهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٧ / ص ٢٨٤) .
 - (٦) تقريب التهذيب ، ابن حجر (ج ١ / ص ٢٨٤) .

وبالنظر إلى صيغة التحديث التي استخدمها هشيم في روايته لهذين الحديثين عن علي بن زيد نجد أنها صيغة العنونة وهي صيغة توهم السماع .

وخلاصة القول نرى أن الإمام يحيى بن معين بين في تعليقه لهذين الحديثين أن هشيماً لم يسمعهما من علي بن زيد مع تأكيده على سماع هشيم من علي في غير هذين الحديثين أي أن هشيماً لقي علماً وسمع منه ، وهشيم معروف بالتدليس بل تجد أن هذا منهجه وقد روى الحديثين بالعنونة ، فيتضح أن الحديث هو من قبيل الحديث المُكَلَّس والله أعلم .

(٤ / ٤) قال الدوري : قيل ليحيى : حبيب ثبت ؟ قال : نعم ، إنما روى حديثين قال الدوري أظن يحيى يريد مُتَكَرِّرين ، حديث تصلي الحائض وإن قطر الدم على الحصى وحديث القبلة^(١)

أ- وحديث الحائض قال ابن ماجه : حدثنا علي بن محمد وأبو بكر بن أبي شيبة قالنا ثنا وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إني امرأة استحاض فلا أطهر . أفادع الصلاة ؟ قال : لا . إنما ذلك عرق ، وليس بالحیضة ، اجتنبي الصلاة أيام حیضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة وإن قطر الدم على الحصى^(٢) .

ب- أما حديث القبلة فقال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عروة ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ، ولم يتوضأ^(٣) .

(١) التاريخ ، يحيى بن معين ، رواية الدوري (ج ٤ / ص ١٨) .

(٢) السنن ، ابن ماجه ، المستحاضة (ج ١ / ص ٢٠٤)

(٣) السنن ، أبو داود ، الطهارة (ج ١ / ص ٤٦)

حديث القبلة : أخرجه أبو داود (١) والترمذي (٢) وابن ماجه (٣) وأحمد (٤)

وكلهم رواه من طريق الأعمش عن حبيب عن عروة ، عن عائشة به .

وللحديث متابعة من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (٥).

حديث المستحاضة :

أخرجه ابن ماجه (٦) وأحمد (٧) والدارقطني (٨) و البيهقي (٩) وكلهم رواه بزيادة عبارة

(تصلي وإن قطر الدم على الحصى) وأخرجه البخاري (١٠) ومسلم (١١) بدون هذه الزيادة.

ويمكن لنا أن نقول أن من أسباب إنكار الإمام يحيى بن معين لهذين الحديثين هو عدم

سماع حبيب بن أبي ثابت من عروة بن الزبير مع روايتهما عن عروة بالعنونة إضافة لاتهم حبيب بالتكليس وعدم ورود نص يصرح بالسماع .

وقد بين الترمذي ذلك في قوله : 'سألت محمداً عن حديث الأعمش عن حبيب عن

عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ. فقال : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة. (١٢)

(١) السنن ، أبو داود ، الطهارة (ج ١ / ص ٤٦) .

(٢) السنن ، الترمذي ، الطهارة (ج ١ / ص ١٣٣) .

(٣) السنن ، ابن ماجه ، المستحاضة (ج ١ / ص ٢٠٤) .

(٤) المسند ، أحمد ، (ج ٦ ص : ٢١٠) .

(٥) السنن ، ابن ماجه ، المستحاضة (ج ١ ص ٢٠٤) .

(٨) السنن الكبرى ، البيهقي ، (ج ١ ص : ١٢٦) .

(٦) المسند ، أحمد ، (ج ٦ ص : ٤٢) .

(٧) السنن ، الدارقطني ، صفة ما ينقض الوضوء (ج ١ ص ١٣٦) .

(٨) السنن الكبرى ، البيهقي ، (ج ١ ص : ١٢٦) .

(٩) صحيح البخاري ، البخاري ، الاستحاضة (ج ١ ص ٩١ ، ١١٧ ، ١٢٢) .

(١٠) صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، باب المستحاضة (ج ١ ص ٢٦٢) .

(١١) المعال الكبير ، الترمذي ، ترتيب أبو طالب القاضي (ج ١ ص ٥٠) .

وقد نقل النسائي عن يحيى القطان قوله : " حديث حبيب عن عروة عن عائشة هذا (أي حديث القبلة) وحديث حبيب عن عروة عن عائشة تصلي وإن قطر الدم على الحصى. لا شيء. (١)

وبين أبو حاتم بعدما نقل كلام ابن معين في الحديثين أن " أهل الحديث اتفقوا على ذلك يعني على عدم سماع حبيب من عروة " ثم قال : " واتفاقهم على شيء يكون حجة ". (٢)

وكان أبوحاتم قد بين بأن حديث عائشة في ترك الوضوء من القبلة ، ويعني حديث الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة لم يصح . (٣)

و حبيب روى عن عدد من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك ومن ذلك روايته عن عروة بن الزبير حديث المستحاضة ثم قال وجزم الثوري أنه لم يسمع منه وإنما هو عروة المزني آخر وكذا تبع الثوري أبو داود والدارقطني. (٤)

ومن هذا نرى أن حبيباً قد عاصر عدداً من الصحابة وروى عنهم ولو علمنا أن عروة ابن الزبير قد توفي ١١٩هـ وحبيب بن أبي ثابت في ٩٤هـ فإننا نثبت معاصرته وبذلك إمكانية الرواية عنه.

وصحح الأستاذ أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي روايته عن عروة غير هذين الحديثين . (٥) أي أن حبيباً قد لقي عروة .

ونقل ابن حجر عن أبي حاتم قوله : " حبيب صدوق ثقة ولم يسمع حديث المستحاضة من عروة ". (٦)

(١) المجتبى ، النسائي (ج ١ / ص ١٠٤) .

(٢) كتاب المراسيل ، ابن أبي حاتم (ج ١ / ص ١٩٢) .

(٣) العلل ، أبو حاتم (ج ١ / ص ٤٨) .

(٤) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ١ ص ٤٣٠) .

(٥) تحقيق سنن الترمذي ، أحمد شاكر (ج ١ / ص ١٣٥) .

(٦) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ١ ص ٤٣١) .

فسنجد أن تخصيص أبي حاتم لعدم سماع حبيب من عروة بحديث المستحاضة يدل أنه لا ينكر عليه روايته عنه بالعموم.

ومع ذلك كله لم نجد ما ينص صراحة على سماع حبيب من عروة بل إن روايته عنه بالنعنة مع اشتهاؤه بالتدليس يرجح أن الإسناد على هذه الحال منقطع .

وحبيب بن أبي ثابت تابعي ثقة ولكنه يشتهر بالتدليس وقد ذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة ^(١) .

وأما ما نقله ابن حجر عن الثوري وأبو داود والدارقطني من أن عروة ليس هو عروة ابن الزبير بل عروة المزني .

فالرواية التي احتج بها الدارقطني وأبو داود في سندها عبد الرحمن بن مغراء، وهو ضعيف قال عنه ابن المديني: ليس بشيء ، كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث، تركناه لم يكن بذلك. ^(٢)

وقد وجد تصريح في بعض الروايات مثل رواية الدارقطني ^(٣) عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت ...

وهذا تصريح بأنه عروة بن الزبير وليس المزني .

وفي رواية عند الترمذي من طريق حمزة الزيات عن حبيب عن عروة عن عائشة، وقال الترمذي: هذا الحديث حسن غريب. ومع هذا عقب الترمذي عليه بسؤاله للبخاري حيث قال: سمعت محمداً يقول : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير وهذا أيضاً تصريح من البخاري بأنه عروة بن الزبير. ^(٤)

(١) طبقات المدلسين ، ابن حجر (ج ١ ص ٣٧) .

(٢) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٦ ص ٢٤٦) .

(٣) السنن ، الدارقطني (ج ١ ص : ١٣٦) .

(٤) السنن ، الترمذي ، جامع الدعوات (ج ٥ / ص ٥١٥) .

وقال ابن حجر : " عروة المزني شيخ لا يُدرى من هو ولم أره في كتب من صنف في الرجال " ، ^(١) وفي التقريب (مجهول). ^(٢)

ومما سبق يتضح أن حبيباً لم يسمع هذين الحديثين كما نص عليه النقاد من عروة بن الزبير، وبما أن حبيباً عرف باشتهاره بالتليس وقد روى الحديثين بالنعنة ، فيكون الحديث من قبيل الحديث المُكلس والله أعلم .

(٥ / ٥) قال ابن الجنيد : سمعت يحيى بن معين يقول : حديث ابن جُرَيْج عن محمد بن أبي عطاء عن موسى بن وردان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من مات مريضاً مات شهيداً " .

قال ابن معين : ليس هذا الحديث بشيء ، محمد بن أبي عطاء ^(٣) ، هو محمد بن أبي يحيى. ^(٤)

الدراسة :

أخرج الحديث ابن ماجه ^(٥) وأبو يعلى ^(٦) من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء عن موسى بن وردان به .

(١) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٤ ص: ١٢٢) .

(٢) تقريب التهذيب ، ابن حجر (ج ١ ص: ٣٩٠) .

(٣) قال الدكتور أحمد نور سيف : هكذا في الأصل و في ث ، وإنما هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى كان ابن جريج يلقبه يقول إبراهيم بن أبي عطاء ، تحقيق سوالات ابن الجنيد ص (٣٣٣) .

(٤) سوالات ابن الجنيد ، الإمام يحيى بن معين (ص ٣٣٣) .

(٥) السنن ، ابن ماجه (ج ١ ص: ٥١٥) .

(٦) المسند ، أبو يعلى (ج ٥ ص: ١١) .

ويمكن لنا أن نلخص علة هذا الحديث في أن ابن جريج قد روى هذا الحديث عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ولكن لضعف هذا الشيخ فقد دلّس ابن جريج اسمه لكي لا يعرف وهو ما يعرف عند علماء مصطلح الحديث بتلّيس الشيوخ وهو يفضي إلى عدم معرفة الشخص المروي عنه وذلك يجر إلى ضياع الحديث المروي أيضاً.

و قد بين الدارقطني بعد ذكر الاختلاف على ابن جريج في الحديث أن الاسم الصحيح الذي دلّسه ابن جريج هو إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء وليس محمد بن أبي عطاء .^(١)

فمن ذلك يتضح أن الاسم ليس كما ذكر ابن معين عن محمد بن أبي عطاء بل ظهر بعد البحث أن المقصود الذي روى عنه ابن جريج هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وقد نبه أيضاً إلى ذلك الدكتور أحمد نور سيف في تحقيق سؤالات ابن الجنيّد.^(٢)

ولم تخف هذه العلة عن الأئمة النقاد ، فما كان منهم إلا الوقوف عليها وبيانها ، فهذا ابن أبي حاتم يقول : " سألت أبي عن حديث رواه ابن جريج عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء عن موسى بن وردان عن أبي هريرة ... قال أبي : إبراهيم بن محمد هو عندي ابن أبي يحيى " .^(٣)

ثم تأتي هنا رواية الدوري لتبين جلياً مراد ابن معين حيث قال الدوري سمعت يحيى يقول حديث من مات مريضاً مات شهيداً كان ابن جريج يقول : فيه إبراهيم بن أبي عطاء ، يكنى عن اسمه وهو إبراهيم بن أبي يحيى وكان رافضياً قدرياً .^(٤)

(١) العلل ، الدارقطني (ج ٨ / ص ٣١٨) .

(٢) هامش تحقيق سؤالات ابن الجنيّد ، أحمد نور سيف (ص ٣٣٣) .

(٣) العلل ، أبو حاتم (ج ١ ص : ٣٥٨) .

(٤) التاريخ ، يحيى بن معين ، رواية الدوري (ج ٣ ص : ١٥٦) .

وبين ابن الجوزي سبب هذا التتليس بقوله : " إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أبو إسحاق الأسلمي المدني ، واسم أبي يحيى هو سمعان ، يروي عن موسى بن وردان عن أبي هريرة وقد كانوا يُبهرجونه لأنه ليس بتقة ، فكان ابن جريج يقول : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ، ويقول تارة حدثنا أبو الذئب ، وكان يحيى بن آدم يقول إبراهيم بن أبي يحيى المدني ، والواقدي يقول أبو إسحاق بن محمد " .^(١)

فتتليس اسمه لم يكن إلا لضعف هذا الشيخ ، وفي دراسة ترجمته نجد أنه شيخ ضعيف .

قال يحيى بن معين : " سمعت القطان يقول : إبراهيم بن أبي يحيى كذاب ، وقال أحمد ابن حنبل : تركوا حديثه ، قنري معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل ، وقال البخاري تركه ابن المبارك " .^(٢) وذكره الساجي في المكين من الضعفاء ، وقال النسائي والدارقطني وابن حجر : " متروك " .^(٣)

إلا أننا نجد أنه من شيوخ الشافعي ، وقد روى عنه الشافعي وأكثر ، وقد علق على ذلك ابن حبان فقال : (وأما الشافعي فإنه كان يجالس إبراهيم في حديثه ، ويحفظ عنه حفظ الصبي ، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر ، فلما دخل مصر في آخر عمره ، وأخذ يصنف الكتب المبسطة احتاج إلى الأخبار ، ولم يكن معه كتبه ، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه ، وربما كنى عن ابن أبي يحيى ولا يسميه في كتبه ، إلى أن قال وروى إبراهيم عن صفوان بن سليم عن سعيد بن بشار عن أبي هريرة عن النبي : " المرء على دين خليله فلينظر أحكم من يخال " .^(٤) * ^(٥) .

(١) الضعفاء و المجروحين ، ابن الجوزي (ج ١ ص : ٥١) .

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي (ج ١ ص : ١٨٢) .

(٣) المرجع السابق (ج ١ ص : ١٨٢) .

(٤) المسند ، أحمد (ج ٢ / ص ٣٠٣) .

(٥) المجروحين ، ابن حبان (ج ١ / ص ١٠٧) .

ومما سبق نجد أن ابن جريج أبدل اسم شيخه الضعيف وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى باسم آخر وهو إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ليُخفي ضعفه ، ولكن الإمام يحيى بن معين قد تنبه لهذه العلة ، فتوقف عندها وأعل السند بها والله أعلم .

(٦ / ٦) روى الترمذي حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن عن

سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مَنْ قَتَلَ عَبْدًا قَتَلَنَا .. " (١)

قال يحيى بن معين : في حديث الحسن عن سمرة " من قتل عبده قتلناه " قال : سماع

البغداديين ، ولم يسمع الحسن من سمرة. (٢)

الدراسة:

أخرج الحديث أبو داود (٣) و الترمذي (٤) والنسائي (٥) وابن ماجه (٦) وأحمد (٧)

والدارمي (٨) وابن أبي شيبة (٩) و الطيالسي (١٠). كلهم من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة به

(١) السنن ، الترمذي ، باب ما جاء في الرجل يقتل عبده (ج ٤ / ص ٢٦).

(٢) التاريخ ، يحيى بن معين ، رواية النوري (ج ٤ / ص ٢٢٩).

(٣) السنن ، أبو داود ، باب من قتل عبده (ج ٤ : ص ١٧٦).

(٤) السنن ، ، باب ما جاء في الرجل يقتل عبده (ج ٤ / ص ٢٦).

(٥) السنن الكبرى ، النسائي ، باب القود من السيد للمولى (ج ٤ : ص ٢١٨).

(٦) السنن ، ابن ماجه ، باب هل يقتل الحر بالعبد (ج ٢ : ص ٨٨٨).

(٧) المسند ، أحمد ، (ج ٥ : ص ١٨).

(٨) السنن ، الدارمي ، باب القود بين العبد وبين سيده (ج ٢ : ص ٢٥).

(٩) المصنف ، ابن أبي شيبة ، (ج ٥ : ص ٤١٢).

(١٠) المسند ، الطيالسي (ج ١ : ص ١٢٢).

وأخرجه أحمد من طريق هشام عن الحسن عن سمرة ^(١)

والطبراني من طريق يونس بن عبيد عن الحسن ومن طريق هشام بن حسان عن

الحسن . ^(٢)

وأخرجه عبد الرزاق ^(٣) و ابن أبي شيبة ^(٤) من طريق معمر عن قتادة عن الحسن عن

النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً

وقد نص ابن معين أن الحسن لم يسمع من سمرة ولكن هي صحيفة يرويها عن سمرة

من غير سماع منه مطلقاً أي أنه لم يسمع منه شيئاً.

والعلماء في سماع الحسن من سمرة على مذاهب.

فمنهم من رأى أنه سمع منه ، ورأى البعض أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة وما

عدا ذلك فصحيفة يرويها عن سمرة من غير سماع منه ، يعني منقطع .

ومسألة الصحيفة ذكرها أبو داود حيث قال بعد تخريج الحديث : ولدت هذه الصحيفة

على أن الحسن سمع من سمرة. ^(٥)

قال المنذري وقول أبي داود: لدت هذه الصحيفة ... ، فوجه دلالتها أن هذا اللفظ الذي

رواه سليمان بن سمرة عن أبيه بقوله : أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم....، من

ألفاظ الصحيفة التي أملاها سمرة ورواها عنه ولده سليمان ، فأراد أبو داود أن سليمان بن

سمرة كما صح سماعه من أبيه بهذه الصحيفة وغيرها. وكذلك الحسن البصري صح سماعه

(١) المسند ، أحمد (ج ٥ ص : ١٨).

(٢) المعجم الكبير ، الطبراني ، (ج ٧ ص : ٢٢٣) (ج ٧ ص : ٢٢٥) .

(٣) المصنف ، عبد الرزاق ، (ج ٩ ص : ٤٨٨).

(٤) المصنف ، ابن أبي شيبة ، (ج ٧ ص : ٢٩١).

(٥) السنن ، أبوداود ، باب التشهد (ج ١ ص : ٢٥٦) .

بهذه الصحيفة من سمرة ، لأن كلا منهما من الطبقة الثالثة فدل ذلك أن الحسن سمع من سمرة. (١)

وكان رأي بعض العلماء أن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً ، إنما هو كتاب قاله أبو حاتم وابن حبان (٢).

وقال البعض : إن الحسن سمع من سمرة حديث العقيدة فقط ، وجُلُّ روايته عنه من الصحيفة ، وهذا رأي البخاري وابن المديني والترمذي وأبي داود والنسائي وغيرهم. وقال ابن القطان : قال يحيى في أحاديث سمرة التي يرويها الحسن عنه : سمعت أنها من كتاب . (٣)

وروى الدارقطني حديث موضع سكتات الإمام ، من طريق الحسن عن سمرة ، وقال : الحسن مختلف في سماعه من سمرة ، وقد سمع منه حديثاً واحداً ، وهو حديث العقيدة. (٤)

بينما أثبت ابن المديني أن الحسن قد سمع من سمرة ، لأنه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة. (٥)

ويمكن الجمع بين أقوال العلماء بالقول : إن من حمل روايته على الاتصال أراد بذلك أن تحمله عنه صحيح كتاباً ، بالإضافة لسماعه حديث العقيدة ، ومن قال : لم يسمع منه شيئاً ، أراد بذلك التحمل سماعاً وهذا ما قصده يحيى بن معين من قوله لم يسمع منه شيئاً والله أعلم.

(١) عون المعبود ، المنذري ، (ج ٣ ص : ٢٦٣) .

(٢) الصحيح ، ابن حبان ، موضع سكتات الإمام (ج ٥ / ص ١١٣) .

(٣) الطبقات الكبرى ، ابن سعد (ج ٧ / ص ١٥٧) .

(٤) السنن ، الدارقطني ، موضع سكتات الإمام (ج ١ / ص ٣٣٦) .

(٥) العلل ، ابن المديني (ج ١ / ص ٥٣) .

(٧ / ٧) قال الدوري : حدثنا يحيى قال : حدثنا غُنْدَر - محمد بن جعفر - ، عن

سعيد بن أبي عروبة، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع، عن ابن عمر قال : إذا باعها، أو وهبها أو زوجها فهي حرة - يعني : في أم الولد.

قال يحيى : لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من عبيد الله بن عمر، ولا من هشام بن

عروة ولا من أبي بشر إنما أرسلها عنهم .^(١)

الدراسة:

أراد ابن معين في قوله السابق أن رواية سعيد عن عبيد الله إنما هي مرسلة أي منقطعة غير متصلة لعدم سماع سعيد من عبيد الله ومما يؤيد قوله هذا ما نص عليه غيره من العلماء .

منهم أحمد بن حنبل حيث ذكر عدداً كبيراً من الرواة الذين حدث عنهم سعيد بن أبي عروبة ولم يسمع منهم شيئاً ومنهم كما ذكر عبيد الله بن عمر .^(٢)

ومنهم أيضاً النسائي^(٣) وأبو حفص عمرو بن علي الفلاس^(٤) حيث أثبتوا عدم سماع سعيد بن أبي عروبة من عبيد الله بن عمر .

و يضاف إلى ما سبق وصف كثير من العلماء لسعيد بالتدليس بل اشتهاره به لكثرة تدليسه ، منهم ابن عدي^(٥) وأبي سعيد العلاني^(٦) والذهبي^(٧) ونكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثانية^(٨).

(١) التاريخ ، يحيى بن معين ، رواية النوري (ج ١ ص ٢٧٢) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ، أبو حاتم (ج ٢ ص ٣٣١) .

(٣) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٤ ص ٥٧) .

(٤) المراسيل ، أبو حاتم (ج ١ ص ٧٩) .

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي (ج ٣ ص ٣٩٦) .

(٦) جامع التحصيل ، العلاني (ج ١ ص ١٠٦) .

(٧) سير أعلام النبلاء ، الذهبي (ج ٦ ص ٤١٥) .

(٨) طبقات المدلسين ، ابن حجر (ج ١ ص ٣١) .

وذكر أبو بكر البزار : " أن سعيداً يحدث عن جماعة لم يسمع منهم فإذا قال سمعت وحدثنا كان مأمونا على ما قال وقال ابن أبي خثيمة عن يحيى : " كان يرسل " .^(١)

وسعيد بن أبي عروبة هو ثقة حافظ ثبت وثقه كثير من النقاد مثل النسائي وأبو زرعة وأبو حاتم وذلك قبل أن يختلط ، ولكنه اختلط ، ولما أنه كان يحفظ ولم يكن له كتاب كما قال ابن حنبل فلم تصح رواية من سمع منه بعد الاختلاط .

وقد أوضح أحمد بن حنبل أن من سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد ومن سمع بعد الهزيمة فكان أحمد يضعفهم لاختلاط سعيد .^(٢)

والهزيمة كانت سنة خمس وأربعين ومائة ، قال أحمد بن حنبل : وهذه هزيمة إبراهيم ابن عبد الله بن الحسن الذي كان خرج على أبي جعفر .^(٣)

وقال ابن معين : " خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن سنة اثنتين وأربعين ، ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء " .^(٤)

وقد وثقه كثير من النقاد قبل أن يختلط مثل النسائي وأبو زرعة وأبو حاتم وابن أبي خثيمة وابن سعد وابن الجوزي ، ثم بينوا أنه اختلط اختلاطاً منيعاً فمن سمع منه قبل الإختلاط فسماعه صحيح ومن سمع منه بعد الاختلاط فسماعه لاشيء .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحديث الذي أعله يحيى بن معين هو من حديثه بعد الاختلاط وذلك لأن غُتْرَ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ .

قال ابن مهدي : سمع غُتْرَ مَنْ سَمِعَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ فِي الْاِخْتِلَاطِ .^(٥)

(١) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٤ ص ٥٧) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ، أحمد (ج ١ ص ٤٨٤) .

(٣) المرجع السابق (ج ١ ص : ٣٥٥) .

(٤) الكواكب اليزات ، أبو البركات الشافعي (ج ١ ص ٣٧) .

(٥) ميزان الاعتدال ، الذهبي (ج ٣ ص : ٢٢١) .

وقال ابن رجب في شرح العلل : " وأما من سمع منه بعد الاختلاط فجماعة منهم: محمد بن جعفر غُنْدَر ، وقد نهى عبد الرحمن بن مهدي أن يكتب حديثه عن سعيد بن أبي عروبة وقال : أنه سمع منه بعد الاختلاط ". (١)

وأنكر ذلك عمرو الفلاس ، وقال سمعت غُنْدَرًا يقول: ما أتيت شعبة حتى فرغت من سعيد " يعني أنه سمع منه قديماً. (٢)

ولم أجد من أيد هذا الكلام أي أنه سمع قبل الاختلاط ، بل إن معظم الأئمة قد نقلوا كلام ابن مهدي مثل ابن حجر وابن عدي والذهبي وابن رجب.

وقال عمرو بن العباس : " كتبت عن غُنْدَر حديثه كله إلا حديثه عن سعيد بن أبي عروبة ". (٣)

وفي النهاية نقول أن هذا الحديث لم يسمعه سعيد من عبيد الله بن عمر ، وقد أعاصره حيث أن وفات سعيد سنة ١٥٧هـ بينما توفي عبيد الله بن عمر سنة ١٤٥هـ فيكون الحديث من قبيل الحديث المرسل الخفي و الله أعلم .

(١) شرح علل الترمذي ، ابن رجب (ص ٥٦٥) .

(٢) المرجع السابق (ص ٥٦٧) .

(٣) من روى عنهم البخاري في الصحيح ، ابن عدي الجرجاني (ج ١ ص : ١٦٣) .

وأخرجه أحمد ^(١) وابن أبي شيبة ^(٢) والحاكم ^(٣) من طريق صالح عن الزهري عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف عن سعد مرفوعاً ، وبدون ذكر محمد بن سعد .

و مما سبق نرى أن الإمام يحيى بن معين قد بين أن هذا الحديث بهذا الإسناد خطأ ، وأن الخطأ يكمن في عدم سماع الزهري من محمد بن سعد. أي أن في سنده انقطاعاً .

وبعد جمع طرق هذا الحديث ورواياته تبين صحة ما ذهب إليه الإمام يحيى من انقطاع في السند وبطل عليه ما رواه الترمذي وغيره من الأئمة من طريق صالح بن كيسان عن الزهري عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن الحكم عن محمد بن سعد عن أبيه ^(٤)

وعلق ابن المديني على الحديث بقوله: " رواه أحمد في المسند ورواه الترمذي والبخاري من حديث سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم من يرد هوان قریش فهذا حديث مدني في إسناده رجلان لا أعلم روي عنهما شيء من العمل " . ^(٥)

وهما بحسب قوله (محمد بن أبي سفيان ويوسف بن الحكم أبو الحجاج) ^(٦) ولم يرويا غير هذا الحديث ، حيث أضاف ابن المديني قوله "حدثناه يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن محمد بن أبي سفيان عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ... فترك يعقوب بن إبراهيم أحد الرجلين اللذين وصفنا أنه لا يُروى عنهما فسمي منهما في الرواية محمد بن أبي سفيان وترك الآخر وهو يوسف بن الحكم ولم يذكره في الرواية .

(١) المسند ، أحمد (ج ١ / ص ١٨٣) .

(٢) المصنف ، ابن أبي شيبة (ج ٦ / ص ٤٠٢) .

(٣) المستدرک علی الصحیحین ، الحاكم (ج ٤ / ص ٨٤) .

(٤) منن الترمذي ، فضل الأنصار وقریش (ج ٥ ص : ٧١٤) .

(٥) العلل ، ابن المديني (ج ١ ص : ٩٨) .

(٦) وهما مقبولان كما قال ابن حجر في التقریب (ص ٤٨١ ، ٦١٠) .

وأضاف ابن المديني أيضاً عن محمد بن سعد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث .. فسمى أبو أيوب الهاشمي الرجل الذي لم يسمه يعقوب بن إبراهيم بن سعد وهو يوسف أبو الحجاج بن يوسف. (١)

وقال الدارقطني : " هو حديث يرويه الزهري ، واختلف عنه فرواه إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن الحكم عن محمد ابن سعد عن سعد ، واختلف عن إبراهيم فقيل عنه عن يوسف بن الحكم عن سعد والقولان عنه محفوظان ، وقالوا إنه حدث به بالمدينة فقال فيه : عن محمد بن سعد ثم ترك محمد بن سعد بعد ذلك. (٢)

ثم أضاف الدارقطني : " ورواه معمر عن الزهري فقال عن محمد بن سعد عن سعد ووهم فيه معمر والصحيح حديث صالح بن كيسان وأرسله عقيل فقال : عن الزهري عن سعد لم يذكر بينهما أحدا. (٣)

وأثبت الزهري أن الحديث بلغه عن سعد و لم يسمعه منه وحديث صالح هو الصواب. (٤)

وأرى أن الإرسال قد وقع من الزهري حيث أن معمرأ قد رواه كما سمعه من الزهري ، إضافة أن معمر لم ينسب له الوهم .

(١) العلل ، ابن المديني (ج ١ ص: ٩٨) .

(٢) العلل ، الدارقطني (ج ٤ / ص ٣٦٠) .

(٣) المرجع السابق (ج ٤ ص: ٣٦١) .

(٤) المعجم الكبير ، الطبراني (ج ١ ص: ١٤٦) .

وبعد جمع الروايات والطرق وكلام الدارقطني نجد أن الصحيح هو حديث صالح بن كيسان عن الزهري وليس حديث معمر وهذا ما ذهب إليه يحيى بن معين .

و أن الزهري رواه عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن الحكم وليس عن محمد بن سعد مباشرة وبذلك يكون السقط من السند أكثر من واحد في مكان واحد مما يجعل الحديث معطلاً.

(٩ / ٩) قال مسلم : حدثني أبو غسان المِسْمَعِيُّ حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد عن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس أن ذؤيباً أبا قبيصة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ثم يقول إن عطب منها شيء فخشيت عليه موتاً فاتحرها ثم اغمس نعلها في دمها ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقك. (١)

قال ابن الجنيدي: قلت ليحيى: إن يحيى بن سعيد يزعم أن قتادة لم يسمع من سنان بن سلمة الهذلي ، حديث ذؤيب الخزاعي في البدن ؟ فقال: ومن شك في هذا ؟ إن قتادة لم يسمع منه ولم يلقه. (٢)

الدراسة:

أخرج الحديث مسلم (متابعة) (٣) وابن ماجه (٤) و أحمد (٥) و ابن خزيمة (٦) والطبراني (٧) والبيهقي (٨) وكلهم رواه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس .

(١) الصحيح ، مسلم بن الحجاج ، الحج (ج ٢ / ص ٩٦٣) .

(٢) سؤالات ابن الجنيدي ، يحيى بن معين (ص ٣٤٠) .

(٣) صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، الحج (ج ٢ ص ٩٦٣) .

(٤) السنن ، ابن ماجه ، باب الهدي إذا عطب (ج ٢ ص ١٠٣٦) .

(٥) المسند ، أحمد (ج ٤ ص ٢٢٥)

(٦) صحيح ابن خزيمة ، ابن خزيمة ، الزجر عن أكل سائق البدن من لحمها إذا عطبت (ج ٤ ص ١٥٤)

(٧) المعجم الكبير ، الطبراني (ج ٤ ص ٢٣٠) .

(٨) السنن الكبرى البيهقي ، الهدي (ج ٥ ص ٢٤٣) .

وأخرجه مسلم أيضاً^(١) من طريق موسى بن سلمة الهذلي قال ثم انطلقت أنا وسان بن سلمة معتمرين . ومن طريق موسى بن سلمة عن بن عباس ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وله شواهد عن ناجية الخزاعي أخرجه الترمذي^(٢) وعن عمرو الثمالي أخرجه أحمد^(٣) ويؤكد ابن معين ما ذهب إليه يحيى بن سعيد بأن قتادة لم يسمع هذا الحديث من سنان بل أضاف أنه لم يسمع منه شيئاً ولم يلقه أصلاً.

أي أن كل ما رواه قتادة عن سنان غير متصل .

وقتادة هو ابن دعامة ، ولم يتوقف أحد في بيان صدقه وعدالته وحفظه ، ولكن كثر كلام النقاد في ترجمة قتادة عن سمع منه قتادة ومن لم يسمع منه وروى عنه مدلساً.

فهذا أبو داود يثبت أن قتادة حدث عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم^(٤).

وهذا عدد ليس بالقليل مما يوحى بأن قتادة اشتهر بالتدليس عن لم يسمع منه.

وممن روى عنهم ولم يسمع منهم بريدة وسان بن سلمة وأبو تمامة النخعي وأبو عبد الله الجذلي والزهرى وطاوس وعروة بن الزبير وابن أبي مليكة وحמיד بن عبد الرحمن الحميري وغيرهم الكثير.

وقال أبو الفضل الجارودي : " وهذا حديث لم يسمعه قتادة من سنان بن سلمة وسمعه من سنان أبو التياح الضبي " .^(٥)

وصرح ابن حبان أن أحاديث قتادة عن سنان مُدْلَسَةٌ .^(٦)

(١) صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، الحج (ج ٢ ص ٩٦٢) .

(٢) الجامع ، الترمذي ، الحج (ج ٣ ص ٢٥٣) .

(٣) المسند ، أحمد (ج ٤ ص ١٨٧) .

(٤) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٨ ص ٣١٨) .

(٥) علل الأحاديث ، الجارودي (ج ١ ص : ٨٩) .

(٦) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٢ : ٤٣٦) .

وقتادة مع كونه ثقة ثبت إلا أنه أحد المشهورين بالتدليس و يكثر من الإرسال هذا ما وصفه به العلاني^(١) و الذهبي^(٢) وذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة^(٣)

ومع ما ذكرنا من شبه إجماع على شهرته بالتدليس والإرسال إلا أنه حجة بالإجماع إذا بين السماع^(٤).

وقال أبو داود الطيالسي : قال شعبة : كنا نعرف الذي لم يسمع قتادة مما سمع ، إذا قال : قال فلان وقال فلان عرفنا أنه لم يسمع^(٥).

وقال ابن مهدي : سمعت شعبة يقول كنت أنظر إلى فم قتادة كيف يقول فإذا قال حدثنا يعني كتبت^(٦).

وفي رواية أيضا عن شعبة: كنت أنظن إلى فم قتادة فإذا قال حدثنا سعيد وحدثنا أنس فإذا حدث بما لم يسمع قال حدث سليمان بن يسار^(٧).

فإذا كانت من عادة قتادة أن يصرح بالسماع إذا كان قد سمع فإنه لم يصرح به أي السماع في هذا الحديث أو في غيره عن سنان بن سلمة مما يدل على أنه لم يسمع منه كما قال الإمام يحيى بن معين وغيره.

أما ما نقله ابن حجر عن ابن معين قوله : " لم يسمع من مجاهد ولم يدرك سنان بن سلمة " .^(٨)

(١) جامع التحصيل ، العلاني (ج ١ ص : ٢٥٤) .

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي ، (ج ٥ ص : ٤٦٦) .

(٣) طبقات المدلسين ، ابن حجر (ج ١ ص : ٤٣) .

(٤) سير أعلام النبلاء ، الذهبي (ج ٥ ص : ٢٧١) .

(٥) سير أعلام النبلاء (ج ٥ ص : ٢٧١) .

(٦) المرجع السابق (ج ٥ ص : ٢٧١) .

(٧) المرجع السابق (ج ٥ ص : ٢٧١) .

(٨) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٨ ص : ٣١٧) .

فإن كان قصده لم يدركه أي أنه لم يلقه كما صرح بذلك على الصحيح ابن معين في رواية ابن الجنيد عنه في تعقيبه على الحديث (لم يسمع منه ولم يلقه) فهذا مما لا شك فيه .
أما إن قصد بالإدراك أنه لم يكن معاصراً له في سن التحمل فنجد أن هذا الكلام غير دقيق .

فقد نقل ابن حجر : عن عمرو بن علي وغيره أن قتادة ولد في سنة (٦١هـ) ومات في سنة (١١٧هـ) .^(١)

وعند البحث في ترجمة سنان وجدنا : " أنه ولد يوم حُنَيْن وتوفي في آخر إمارة الحجاج) .

و إمارة الحجاج كانت ما بين (٧٥ - ٩٥) .

وقال ابن كثير في البداية والنهاية : (ثم دخلت سنة تسعين من الهجرة) وفيها توفي من الأعيان سنان بن سلمة بن المحبق أحد الشجعان وتولى غزو الهند وطال عمره .^(٢)

وغزوة حنين كانت في الثامن أي أن عمره كان يقارب (٨٢) عاماً .

أي عند وفاته كان عُمر قتادة ما يقارب الثلاثين أي أنه عاصره وهو في سن قادر على التحمل ولكنه لم يلقه ولم يسمع منه كما بينا .

ومما سبق نجد أن علة هذا الحديث هي الإرسال الخفي ولكن ابن معين لم يستخدم مصطلح المرسل الخفي في تعليقه له بل اكتفى ببيان أن قتادة لم يسمع من سنان بن سلمة والله أعلم .

(١) المرجع السابق (ج ٨ ص : ٣١٧) .

(٢) البداية والنهاية ، ابن كثير (ج ٦ ص : ٢٠٠) سنة تسعين .

(١٠ / ١٠) حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة قال: أخبرني أبي، عن بسرة بنت صفوان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من مس ذكره فلا يصلّ حتى يتوضأ".^(١)

سمعت يحيى يقول : الحديث الذي يحدث به يحيى القطان عن هشام بن عروة ، عن أبيه قال : حدثتني بسرة . هو خطأ .^(٢)

الدراسة:

أخرج الحديث بهذه الطريق عن هشام عن أبيه عن بسرة كل من : الترمذي^(٣) و أحمد^(٤) و مالك^(٥) وابن خزيمة^(٦) والطحاوي^(٧) وابن حبان^(٨) و الدارقطني^(٩) والبيهقي^(١٠).

من خلال الدراسة يتضح أن مراد ابن معين بقوله السابق أن الإسناد بالصورة المذكورة خطأ أنه منقطع ، و أرى أن الإسناد فيه مسألتان :

أ- سماع هشام بن عروة من أبيه.

ب- سماع عروة من بسرة.

(١) السنن ، الترمذي ، باب الوضوء من مس الذكر (ج ١ / ص ١٢٦)

(٢) التاريخ ، ابن معين ، رواية النووي (ج ١ ص : ٢١٨) .

(٣) السنن ، الترمذي ، باب الوضوء من مس الذكر (ج ١ / ص ١٢٦) .

(٤) المسند ، أحمد ، (ج ٦ ص : ٤٠٧) .

(٥) الموطأ ، الإمام مالك ، الطهارة (ص ٦١) .

(٦) صحيح ابن خزيمة ، ابن خزيمة ، باب الوضوء من مس الذكر (ج ١ / ص : ٣٣) .

(٧) شرح معاني الآثار ، الطحاوي (ج ١ / ص ٧١) .

(٨) صحيح ابن حبان ، ابن حبان ، الطهارة (ج ٣ / ص ٤٠٠) .

(٩) السنن ، الدارقطني ، باب في لمس القبل والبر والذكر (ج ١ ص : ١٤٦) .

(١٠) السنن الكبرى ، البيهقي ، باب الوضوء من مس الذكر (ج ١ ص : ١٢٩) .

أما المسألة الأولى:

فنرى أن الإمام النسائي قد أعل هذا السند من طريق يحيى القطان بقوله : " هشام بن عروة لم يسمع من أبيه هذا الحديث أي أن هناك انقطاعاً وبينهما رجل " .^(١)

وروى الطحاوي الحديث من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي عن ابن شهاب عن أبي بكر عن محمد بن عمر بن حزم عن عروة عن بسرة.

ثم رواه من طريق يحيى بن صالح عن ابن الزناد عن هشام عن أبيه عن مروان عن بسرة.

ثم قال الطحاوي : " قيل إن هشام بن عروة لم يسمع هذا من أبيه وإنما أخذه عن أبي بكر فنلس به عن أبيه ، ورواه من طريق الخصيب قال : ثنا همام عن هشام بن عروة قال : حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة ثم ذكر الحديث ، فرجع الحديث إلى أبي بكر .^(٢)

ولكن بالنظر إلى الروايات الأخرى لهذا الحديث مثل رواية أحمد حيث قال : ثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال : حدثني أبي أن بسرة بنت صفوان أخبرته .. الحديث .^(٣)

ورواية الترمذي أيضاً تبين أن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي عن بسرة .^(٤)

وعبارتاً (حدثني أبي) و(أخبرني أبي) هما من العبارات الدالة على السماع ، فتتفق بهما شبهة عدم سماع هشام من أبيه . ولا يمنع أن يكون هشام بن عروة سمع الحديث مرتين ، مرة بواسطة أبي بكر عن أبيه ومرة من غير واسطة .

(١) المجتبى ، النسائي ، الوضوء من مس الذكر (ج ١ ص : ٢١٦) .

(٢) شرح معاني الآثار ، الطحاوي (ج ١ ص : ٧١-٧٤) .

(٣) المسند ، أحمد (ج ٦ ص : ٤٠٧) .

(٤) السنن ، الترمذي ، باب الوضوء من مس الذكر (ج ١ / ص ١٢٦) حديث رقم (٨٢) .

أما المسألة الثانية : التي علق عليها الدكتور أحمد نور سيف ونقل باختصار كلام

الدارقطني فيها فهي : عدم سماع عروة من بسرة وذلك لورود روايات صحيحة عن الثقات تبين أن عروة قد سمع من مروان عن بسرة ولم يسمع من بسرة مباشرة.

وأرى أن هذه المسألة الثانية هي التي دفعت ابن معين لإعلال سند هذا الحديث ، إلا

أن الدارقطني يثبت عكس ذلك في تعليقه على الحديث .

فقد روى الدارقطني حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا الحكم بن موسى نا

شعيب بن اسحاق أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن مروان حدثه عن بسرة بنت صفوان

وكانت قد صحبت النبي صلى الله عليه وسلم الحديث .. ، قال : فأنكر ذلك عروة ، فسأل بسرة

فصدقته بما قال ، فقال الدارقطني : "هذا صحيح تابعه ابن عثمان والمنذر بن عبد الله

الحرامي وعنبسة بن عبد الواحد وحמיד بن الأسود فرووه عن هشام هكذا عن أبيه عن مروان

عن بسرة قال عروة فسألت بسرة بعد ذلك فصدقته " .^(١)

وقال الدارقطني أيضا : حدثنا أبو بكر النيسابوري ، نا أحمد بن منصور الرمادي نا

يزيد بن أبي حكيم نا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة بنت صفوان

قالت : قال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الحديث .. ، ثم قال الدارقطني : صحيح^(٢).

ولكن دون الزيادة التي تبين سماع عروة من بسرة .

وهكذا نرى أن بعض الروايات عن الثقات تبين أن عروة ذهب إلى بسرة يسألها

ويؤكد بنفسه من صحتها مما يثبت أن رواية عروة عن بسرة صحيحة وليست منقطعة أو

معلولة كما قال يحيى ويكون عروة سمع الحديث مرتين مرة بواسطة و مرة من غير واسطة

كما تقدم.

(١) السنن ، الدارقطني ، باب في لمس القبل والدبر والذكر (ج ١ ص : ١٤٦) .

(٢) المرجع السابق (ج ١ ص : ١٤٦) .

(١١ / ١١) قال الترمذي حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن نعيم بن عريب ، عن عامر بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الغنيمة الباردة ، الصوم في الشتاء . (١)

قال الدوري : قال يحيى : عامر بن مسعود الذي يروي الصوم في الشتاء ليست له صحبة . (٢)

الدراسة:

أخرج الحديث الترمذي (٣) و أحمد (٤) و ابن أبي شيبة (٥) وابن خزيمة (٦) والبيهقي (٧) وكلهم رواه من طريق أبي إسحاق عن نعيم بن عريب عن عامر بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وسله شواهد عن أنس بن مالك أخرجه الطبراني (٨) و عن أبي هريرة موقوفاً أخرجه البيهقي (٩) وعن أبي سعيد أخرجه أحمد (١٠) .

وكما تقدم فقد أعل الإمام يحيى بن معين هذا الحديث بقوله أن عامر بن مسعود ليست له صحبة أي أنه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فكيف يرويه عنه مما يدل على حذف الصحابي الذي روى عنه عامر بن مسعود مما يجعل الحديث مرسلًا .

(١) السنن ، الترمذي ، باب ما جاء في الصوم في الشتاء (ج ٣ ص : ١٦٢) .

(٢) التاريخ ، ابن معين ، رواية الدوري ، (ج ٣ / ص ١٢٠) .

(٣) السنن ، الترمذي ، باب ما جاء في الصوم في الشتاء (ج ٣ ص : ١٦٢) .

(٤) المسند ، أحمد ، (ج ٤ ص : ٣٣٥) .

(٥) المصنف ، ابن أبي شيبة (ج ٢ ص : ٣٤٤) .

(٦) صحيح ابن خزيمة ، ابن خزيمة (ج ٣ ص : ٣٠٩) .

(٧) السنن الكبرى ، البيهقي ، باب ما ورد في صوم الشتاء (ج ٤ ص : ٢٩٦) .

(٨) المعجم الصغير ، الطبراني (ج ٢ ص : ٢٦) .

(٩) السنن الكبرى ، البيهقي ، باب ما ورد في صوم الشتاء (ج ٤ ص : ٢٩٦) .

(١٠) المسند ، أحمد (ج ٣ ص : ٧٥) .

وقد ذهب كثير من النقاد إلى ما ذهب إليه ابن معين وأعلوا هذا الحديث بالإرسال.

فنرى الترمذي قد علق عليه بقوله : " هذا حديث مرسل ، عامر بن مسعود لم يدرك

النبي - صلى الله عليه وسلم - " .^(١)

وأضاف الترمذي في علقه : سألت محمداً عن حديث أبي إسحاق عن نمير بن عريب عن

عامر بن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الغنيمة الباردة ... فقال هو حديث

مرسل وعامر بن مسعود لا صحبة له ولا سماع من النبي - صلى الله عليه وسلم - " .^(٢)

وممن قال أيضاً بإرساله البيهقي^(٣) وأبو عبد الله الضياء المقدسي^(٤).

وعامر بن مسعود هذا هو ابن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة الجمحي.^(٥)

وهو مختلف في صحبته ما بين مثبت وناف لها ولكننا نرى أن الأغلب لا يثبت

صحبته بل يعده من التابعين كما سنرى .

قال ابن حجر في : " مسعود بن أمية بن خلف الجمحي قتل أبوه يوم بدر ولولده عامر

ابن مسعود رواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والأكثرون قالوا أن حديثه مرسل

فنتكون الصحبة لأبيه وولد له عامر قبل الفتح بقليل فلذلك لم يثبت له صحبة أو سماع من

النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان معدوداً في الصحابة لأن له رؤية .^(٦)

وقد عده غير واحد من الأئمة في التابعين وأن حديثه مرسل منهم أبو زرعة^(٧).

(١) السنن ، الترمذي ، باب ما جاء في الصوم في الشتاء (ج ٣ ص : ١٦٢) .

(٢) العلل الكبير ، الترمذي ، ترتيب أبو طالب القاضي (ج ١ ص : ١٢٧) .

(٣) السنن الكبرى ، البيهقي ، باب ماورد في صوم الشتاء (ج ٤ ص : ٢٩٦) .

(٤) الأحاديث المختارة ، أبو عبد الله الضياء المقدسي (ج ٨ ص : ٢٠٨) .

(٥) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٣ ص : ٥٦) .

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر (ج ٦ ص : ٩٤) .

(٧) تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل ، أحمد الكردي (ج ١ ص : ١٦٥) .

وقال ابن حبان : " عامر بن مسعود يروي المراسيل روى عنه نمير بن عريب
الهمداني ومن زعم له صحبته بلا دلالة فقد وهم " .^(١)

ونقل ابن حجر عن ابن السكن : قوله روى حديثين مرسلين ، وليست له صحبة ،
وقال ابن عدي في حديث عبد العزيز بن رفيع عن عامر بن مسعود هو مرسل وقال يعقوب
ابن سفيان في تاريخه : ليست لعامر صحبة .^(٢)

بينما نقل العلاتي عن أحمد بن حنبل أنه يرى له صحبة " .^(٣)

ونقل ابن حجر عن الدوري عن ابن معين : أن له صحبة .^(٤)

وعلق على ذلك الدكتور أحمد نور سيف وردّها فقال (ولم يرد هذا في رواية
الدوري) .^(٥)

أما قول الإمام أحمد فيضعفه ما روي عنه أيضا عندما سئل هل له صحبة فقال لا
أدري^(٦) .

وبذلك يثبت ما ذهب إليه الإمام يحيى من أن عامر ليست له صحبة وإن حديثه عن
الرسول صلى الله عليه وسلم مرسل .

وختاماً نقول أن نمير قد سمع هذا الحديث من عامر بن مسعود ولكن عامراً كما
ذكرنا ليس له سماع من النبي - صلى الله عليه وسلم - فأرسل هذا الحديث عنه والله أعلم .

(١) الثقات ، ابن حبان (ج ٥ ص : ١٩٠) .

(٢) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٣ ص : ٥٦) .

(٣) جامع التحصيل ، العلاتي (ج ١ ص : ٢٠٥) .

(٤) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٣ ص : ٥٦) .

(٥) هامش التاريخ ، رواية الدوري ، أحمد نور سيف (ج ٣ ص : ١٢٠) .

(٦) سؤلات أبو داود ، أحمد بن حنبل (ج ١ / ص ١٨٤) .

المبحث الثاني : الإعلال بتعارض الوصل والإرسال وتعارض الرفع والوقف.

و هذا النوع من العلة هو ميدان العلل الأوسع و الأكبر ، مما جعل المحدثين يولونه اهتماماً خاصاً ، ففتشوا الأسانيد ، وعرفوا مراتب الثقات ، ورجحوا بعضهم على بعض عند الاختلاف .

وعندما يتكلم النقاد عن زيادات الثقات فتجدهم يتكلمون عن الاختلاف في الوصل و الإرسال ، والوقف والرفع ، فقد يروى الحديث مرفوعاً ولكن النقاد يكشفون عن وهم في رفعه ويثبتون أن وقفه أصح ، وكذلك العكس ' وقد يروى الحديث متصلاً وإرساله أثبت وأكد .

وقد كان لهم في مسألة تعارض الوصل والإرسال والوقف والرفع أقوال عدة نجلها فيما يلي مع بيان أي منها يتفق ومنهج الإمام يحيى بن معين :

أولاً: الحكم للوقف والإرسال مطلقاً.

قال الخطيب البغدادي: "إن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم في هذا وأشباهه للمرسل على الإطلاق" (١).

ثانياً: الحكم للوصل والرفع مطلقاً.

قاله الخطيب البغدادي وأبو الحسن بن القطان ولكن بشرط أن يكون الراوي عدلاً ضابطاً (٢) وهو اختيار أكثر الأصوليين كما قال ابن القطان (٣)

وتعقب ذلك أبو الفتح ابن سيد الناس قائلاً: " إن هذا ليس بعيداً من النظر إذا استويا في رتبة الثقة والعدالة أو تقارباً لأن الزيادة قد جاءت عن ثقة فسبيلها القبول " (٤) .

(١) الكفاية في علم الرواية - الخطيب البغدادي (ص: ٤١١).

(٢) المرجع السابق (ص: ٤١١).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح - ابن حجر (م/١ ص: ٦٠٤).

(٤) المرجع السابق (م/١ ص: ٦٠٤) .

ثالثاً: الحكم للأكثر مطلقاً.

أي إن كان عدد الذين أرسلوه أو وقفوه أكثر من الذين وصلوه أو رفعوه فالحكم لمن أرسله أو وقفه ، وإن كان من وصله أو رفعه أكثر ممن أرسله أو وقفه فالحكم لمن وصل و لمن رفع ^(١).

وقد نسب ابن حجر هذا القول إلى بعض الأصوليين كالإمام فخر الرازي ^(٢).

وقال الإمام الشافعي : " العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد " ^(٣).

رابعاً: الحكم للأحفظ مطلقاً.

قال الخطيب: "قال بعضهم إن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله" ^(٤).

خامساً: الحكم غير مطرد ، وإنما بالنظر إلى القرائن التي تحف الروايتين .

قال الحافظ العلاءي " كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم ... ، يقتضى أنهم لا يحكمون في هذه المسألة كحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث . ^(٥)

(١) التقييد والإيضاح - العراقي (ص ٩٥).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح - ابن حجر (م ٢ / ص ٦٠٩).

(٣) المرجع السابق (م ٢ / ص ٦٠٧).

(٤) الكفاية في علم الرواية - الخطيب البغدادي (ص: ٤١١).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح - ابن حجر (م ٢ / ص ٦٠٤).

وقال ابن حجر " وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح. ^(١)

وبعد البحث في الأحاديث التي أعطاها الإمام يحيى بن معين بتعارض الوصل والإرسال ، تبين لي بأنه لا يحكم في هذا التعارض بحكم مطلق سواء للوصل أو للإرسال، أو للأكثر، أو للأحفظ، بل يعتمد وجود القرائن المرجحة في هذه المسألة.

فأحيانا تجده يرجح بالأحفظ والأثبت ، وأحيانا بالأكثر إن تساوى الرواة بالحفظ وأحيانا بالأكثر ملازمة وصحبة لمن تنور عليه الرواية.

وغيرها من القرائن التي ترجح رواية على الأخرى، فكل حديث حكمه فيه دائر مع الترجيح بما يقوى عند الإمام يحيى بن معين.

وبذلك نجد أن منهجه يوافق أصحاب القول الخامس من أئمة الحديث والله أعلم.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي تبين ذلك .

^(١) المرجع السابق (م ٢ / ص ٦٠٤).

المطلب الأول : تعارض الوصل والإرسال

ونقصد بهذا أن يروي بعض الرواة عن شيخ لهم حديثاً ، فيصله بعضهم ويرسله آخرون عن الشيخ نفسه .

(١ / ١٢) قال أبو داود : حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه قال ثم كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة فلم يخرجهم إلى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه فعمل به أبو بكر حتى قبض ثم عمل به عمر حتى قبض فكان فيه في خمس من الإبل شاة وفي عشر شاتان ...^(١)

قال يحيى بن معين : هذا حديث مرسل ، إنما يرويه يونس ، وغيره عن رجل من ولد عبد الله بن عمر ، ليس هو سالماً ، إنما رواه مرسلًا.^(٢)

الدراسة:

أولاً هذا إسناد ضعيف لوجود سفيان بن حسين فيه ، وهو ضعيف في روايته عن الزهري كما سيأتي .

ويدور هذا الحديث على الزهري وقد اختلف عليه فمنهم من أرسله ومنهم من وصله وقد رجح ابن معين رواية من أرسل على من وصل ، وإليك تفصيل ذلك .

(١) السنن ، أبو داود (ج ٢/ص ٩٨ باب من زكاة السائبة).

(٢) التاريخ ، يحيى بن معين ، رواية الدوري (ج ١/٢٣٦).

أما من روى الحديث متصلاً فهم :

سفيان بن حسين وأخرج حديثه أبو داود^(١) والترمذي^(٢) وأحمد^(٣) والدارمي^(٤) وابن أبي شيبة^(٥) وأبي يعلى^(٦) والرويانى^(٧) والحاكم^(٨) والبيهقي^(٩) .

كلهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم موصولاً.

وتابع سفيان بن حسين على وصله كل من سليمان بن كثير و سليمان بن أرقم

حيث أخرج رواية سليمان بن كثير ابن ماجه^(١٠) والبيهقي^(١١) وكلاهما من طريق سليمان ابن كثير عن الزهري عن سالم عن أبيه عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وأخرج رواية ابن أرقم الدارقطني^(١٢) من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) السنن ، أبو داود (ج ٢/ص ٩٨ باب من زكاة السائحة).

(٢) السنن ، الترمذي (باب ما جاء في الزكاة الإبل والغنم / ج ٣/ص ١٧).

(٣) المسند ، أحمد (ج ٢/ص ١٤).

(٤) السنن ، الدارمي (باب الزكاة الغنم وباب زكاة الإبل (ج ١/ص ٤٦٤-٤٦٦) .

(٥) المصنف ، ابن أبي شيبة (باب زكاة الإبل) (ج ٢/ص ٣٥٨) .

(٦) المسند ، أبو يعلى (ج ٩ / ص ٣٥٩) .

(٧) المسند ، الرويانى (ج ٢ / ص ٤٠٥) .

(٨) المستدرک ، الحاكم (ج ١ / ص : ٥٤٨) .

(٩) السنن الكبرى ، البيهقي (الزكاة / ج ٤/ص ٨٨) .

(١٠) السنن ، ابن ماجه (باب صدقة الإبل ج ١/ص ٥٧٣) .

(١١) السنن الكبرى ، البيهقي (الزكاة / ج ٤ ص ٨٨) .

(١٢) السنن ، الدارقطني (باب زكاة الإبل والغنم / ج ٢ / ص ١١٢).

أما من رواه مرسلًا فهو يونس بن يزيد

وأخرج روايته أبو داود^(١) والدارقطني^(٢) والحاكم^(٣) كلهم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله مرسلًا ، وعن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر مرسلًا أيضًا .

من خلال النظر إلى تعليل الإمام يحيى بن معين إلى هذا الحديث نجد أنه قد أعله بسبب تعارض الوصل والإرسال ويتضح ذلك في قوله (هذا حديث مرسل) أي أن الرواية المتصلة مرجوحة والمرسلة هي الراجحة عنده وذلك ليس مطلقاً بل لوجود قرائن مرجحة نستخلصها من قوله "إنما يرويه يونس وغيره".

وبعد دراسة هذا الحديث وطرقه نخرج أن تعليله قائم على دالتين .

الدلالة الأولى: أنه رجح الرواية المرسلة بقريضة الأحفظ والأثبت لمن أخذ الحديث

عن تدور عليه الرواية.

وذلك أن هذا الحديث يرويه الزهري وهو من المكثرين من رواية الحديث وله الكثير من التلاميذ الذين أخذوا عنه الحديث وهم متفاوتون من حيث الحفظ والإكثار في الرواية عنه والملازمة له فيما بينهم.

فهذا سفيان بن الحسين وهو من تلاميذ الزهري قد روى الحديث بإسناد متصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وتابعه سليمان بن كثير وسليمان بن أرقم فروياه موصولاً و بذلك خالفوا يونس بن

يزيد الذي رواه عن الزهري عن سالم بن عبد الله وعبد الله بن عبد الله بن عمر مرسلًا.

(١) السنن ، أبي داود (باب في زكاة الساحة / ج ٢ ص ٩٨) .

(٢) السنن ، الدارقطني (باب زكاة الإبل والغنم / ج ٢ / ص ١١٢) .

(٣) المستدرک ، الحاكم (ج ١ / ص ٥٥٠) .

وعند البحث في أحوالهم تبين أن من روه مرسلاً هم الأحفظ والأثبت في الزهري .

قال يحيى بن معين أثبت أصحاب الزهري مالك ومعمرو ويونس كانوا عالمين به. ^(١)

ونقل ابن رجب أيضاً عن يحيى بن سعيد القطان وهو يتذكر يوماً أصحاب الزهري ،

فبدأ بمالك ثم ابن عيينة ثم معمرو ثم يونس. ^(٢)

أما سفيان بن حسين فقد نص النقد على أنه ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو

أحفظ منه في الزهري ^(٣) ، وقد وثقه جماعة في سوى ما يرويه عن الزهري لأنه يضطرب

فيه ويأتي بما ينكر ^(٤) وأضاف ابن عدي أن سفيان يروي أشياء خالف الناس فيها عن

الزهري ^(٥) .

وقد بين ابن حبان سبب ضعف سفيان في الزهري مع كونه ثقة في غير الزهري أن

صحيفة الزهري اختلطت عليه فأصبح يروي عن الزهري المقلوبات ^(٦) .

أما من تابع سفيان بن حسين في الرواية عن الزهري موصولاً ، فسليمان بن أرقم قال

فيه الدارقطني " هو ضعيف الحديث متروك " ^(٧) .

(١) شرح علل الترمذي ، ابن رجب (ج ٢ ص ٤٧٩) .

(٢) المرجع السابق (ص ٤٨٥) .

(٣) فتح الباري ، ابن حجر (ج ٣ / ص ٣١٤) .

(٤) سير أعلام النبلاء - الذهبي (ج ٧ / ص ٣٠٣) .

(٥) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٤ / ص ٩٦) .

(٦) الثقات ، ابن حبان (ج ٦ / ص ٤٠٤) .

(٧) السنن ، الدارقطني (ج ٢ / ص ١١٢) .

وقال أبو حاتم والترمذي وابن خدّاش وغير واحد : متروك الحديث^(١) أي سواء في الزهري أو غيره وبذلك فلا يحتج بحديثه مطلقاً.

أما سليمان بن كثير وهو شقيق محمد بن كثير فقال العقيلي "مضطرب الحديث عن ابن شهاب"^(٢)

وقال ابن حبان "كان يخطئ كثيراً فأما روايته عن الزهري - فقد اختلطت عليه صحيفته فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات"^(٣).

فسفيان وهؤلاء هم من أسندوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم كما رأينا لا يضبطون حديث الزهري ولا تنتهض روايتهم لتخالف من شهد له النقاد بتثبته وحفظه لحديث الزهري مثل يونس .

ومما سبق نرى أن الإمام يحيى بن معين لم يرجح الرواية المرسلة هكذا مطلقاً دون قرائن بل بناءً على دلالات بينت أن هذه الرواية المرسلة مقدمة في هذا الحديث على المتصلة وذلك بدلالة الأثبت والأحفظ كما بينا والله أعلم.

أي أنه ليس من الملازمين والمكثرين عن الزهري أي لم يصحبه بالإضافة إلى اختلاط صحيفه الزهري عليه.

أما الدلالة الثانية:

فهي الترجيح بالملازمة والإكثار عن الشيخ .

وذلك يتضح أيضاً في قول ابن معين عن سفيان بن حسين حديثه عن الزهري قط ليس بذاك إنما سمع من الزهري بالموسم^(٤) أي موسم الحج.

(١) تهذيب التهذيب ، ابن حجر في (ج ٢ / ص ٣٨٩) .

(٢) الضعفاء ، العقيلي (ج ٢ / ص ١٣٧) .

(٣) المجروحين ، ابن حبان (ج ١ / ص ٣٣٤) .

(٤) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم الرازي (ج ٤ / ص ٢٢٧) .

بالمقابل نجد أن يونس ليس من أثبت أصحاب الزهري وأوتقهم فقط بل هو من
المكثرين رواية عنه الملازمين له كما بين ذلك أحمد بن حنبل . (١)

إضافة لقول ابن معين "يونس وغيره" أي أنه أطلق ولم يحدد على اعتبار أن كل من
روى هذا الحديث عن الزهري غير سفيان وسليمان فقد رواه مرسلًا.

وقال الترمذي " وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري عن سالم بهذا
الحديث ولم يسندوه وإنما اسنده سفيان بن حسين (٢) .

ونقل ابن حجر عن ابن عدي قال أبو يعلى : قلت لابن معين عن حديث سفيان بن حسين عن
الزهري في الصدقات ، فقال لم يتابعه عليه أحد - أي من الثقات - ، ليس يصح (٣) ، والله
أعلم .

(٢ / ١٣) قال عباس الدوري : سمعت يحيى يقول : حديث ابن كناسة - حديث
غيروا الشيب - إنما هو عن عروة مرسلًا (٤) .

روى النسائي الحديث فقال : أخبرنا حميد بن مخلد بن الحسين ، قال : حدثنا محمد بن
كناسة ، قال : حدثنا هشام بن عروة ، عن عثمان بن عروة عن أبيه عن الزبير قال : قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود" (٥)

(١) العلل ومعرفة الرجال ، أحمد (ج ٣ ص ٣٧٠) .

(٢) السنن ، الترمذي ، باب ما جاء في الزكاة الإبل والغنم (ج ٣ / ص ١٧) .

(٣) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٤ / ص ٩٦) .

(٤) التاريخ - يحيى بن معين (ج ١ ص ٢٨٢ / اللباس والزينة ملحق الأحاديث) .

(٥) السنن الكبرى - النسائي (الزينة / ج ٥ ص : ٤١٥) .

الدراسة:

يتبين لنا من تعليل الإمام يحيى بن معين لهذا الحديث أن حديث ابن كناسة المتصل هو خطأ وهو محل بالإرسال والرواية المرسلة هي الأرجح، وهذا ما ذكره بعض العلماء كما سيأتي.

أخرج الرواية الموصولة كل من : النسائي^(١) وأحمد^(٢) وأبو يعلى^(٣) وأبو نعيم^(٤) والخطيب^(٥) كلهم من طريق محمد بن كناسة عن هشام بن عروة عن عثمان عن أبيه عن الزبير موصولاً.

وقد ذكر المزي أصحاب هشام الذين رووه على الإرسال حيث قال : رواه وهيب بن خالد ومحمد بن بشر عن هشام عن أخيه عثمان عن أبيه عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل^(٦).

وأخرج الرواية المرسلة الخطيب من طريق محمد بن بشر عن هشام عن أخيه عن عروة مرسل^(٧)، ورواه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي عن شعيب عن ابن نمير عن هشام عن أبيه مرسل^(٨) أيضاً.

وقد بين النسائي أن رواية ابن كناسة المتصلة غير محفوظة^(٩).

(١) المجتبى - النسائي (الزينة / ج ٨ / ص: ١٣٧).

(٢) مسند أحمد - أحمد بن حنبل (ج ١ ص: ١٦٥).

(٣) مسند أبو يعلى (ج ٢ / ص: ٤٢).

(٤) حلية الأولياء - أبو نعيم (ج ٢ / ص: ١٨٠).

(٥) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي (ج ٥ / ص: ٤٠٤).

(٦) تحفة الإشراف ، المزي (ج ٣ ص ١٨٥).

(٧) تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي (ج ٥ / ص: ٤٠٦).

(٨) السنن الكبرى - النسائي (الزينة/ ج ٥ ص: ٤١٥).

وقد جاء الحديث من عدة طرق أخرى بينها الدارقطني في العلل ، ثم قال : "هو حديث يرويه محمد بن كناسة عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان بن عروة عن أبيه عن الزبير ولم يتابع عليه ، ورواه الحفاظ من أصحاب هشام عن عروة مرسلًا وهو الصحيح^(١).

يتضح من قول الدارقطني ، أن محمد بن كناسة خالف أصحاب هشام في روايتهم لهذا الحديث، وتفرد هو بالرواية عنه موصولاً.

ومحمد بن بشر هو العبدى ، وهو من أصحاب الزهري وقد وثقه غير واحد قال ابن معين ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث^(٢).

وهيب بن خالد وهو الباهلي أيضاً من أصحاب الزهري ، قال ابن معين : من أثبت شيوخ البصريين ، وقال العجلي : ثقة ثبت^(٣).

إضافة إلى ابن نمير وهو محمد بن عبدالله بن نمير حافظ ثقة ثبت^(٤) وهو من أثبت الناس بحديث هشام^(٥) حيث إنه رواه مرسلًا أيضاً .

ومما سبق يتبين لنا أن الإمام يحيى بن معين رجح الرواية المرسلة على رواية ابن كناسة الموصولة مع كونه صدوق ، وذلك بقريضة مرجحة أن من روى الحديث مرسلًا هم من الأحفظ والأثبت لحديث هشام بن عروة لأنهم وُصِفوا كما قال الدارقطني والمزي بالحفاظ من أصحاب هشام أي لازموا وأكثروا عنه وحفظوا حديثه ، إضافة أنهم الأكثر أيضاً حيث لم يتابع ابن كناسة عليه أحد والله أعلم .

(١) العلل ، الدارقطني (ج ٤ / ص ٢٣٥) .

(٢) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٤٩ / ٥) .

(٣) المرجع السابق (ج ١٠٨ / ٦) .

(٤) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٥ / ص ١٨٢) .

(٥) شرح علل الترمذي - ابن رجب - (أصول العلل/ ص: ٤٨٨) .

(٣ / ١٤) قاتل الدوري : حدثنا يحيى قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس ، أن امرأة رفعت صبياً لها في محقة^(١) إلى النبي صلى الله عليه وسلم : فقلت يا رسول الله ، ألهذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر .

قال يحيى : إنما يرويه الناس مرسلًا عن كريب^(٢) .

الدراسة:

نرى في هذا الحديث أن يحيى بن معين قد أعل الرواية المتصلة بالإرسال ، وبعد جمع طرق هذا الحديث توصلت إلى أن يحيى بن معين قد رجح الرواية المرسلة لأن من رواها بالإرسال من الثقات أكثر عددا ممن أرسلها مع كونهم ثقات أيضا ، وفيما يلي بيان ذلك .

إن هذا الحديث يرويه عن كريب أبناء عقبة ، إبراهيم ومحمد وموسى وهم ثقات وقال يحيى بن معين موسى أكثرهم حديثا ومحمد وإبراهيم أثبت من موسى .

وقد روى هذا الحديث عن بني عقبة كل من الإمام مالك وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ومعمروا بن المنكر . وموسى بن عقبة وابن جريح وزهير .

وقد اختلف عليهم بين الوصل والإرسال ، وفيما يلي تفصيل ذلك .

١- الإمام مالك بن أنس

روى هذا الحديث في الموطأ عن إبراهيم بن عقبة عن كريب وقد اختلف عليه فمنهم من أرسله ومنهم من وصله .

(١) المحقة : بكسر الميم وهي شبه اليهودج إلا أنه لا قبة عليها ، (شرح الزرقاني ج ٢ / ص ٥٢٣) .

(٢) التاريخ ، يحيى بن معين ، ملحق الأحاديث كتاب الحج ، (ج ١ / ص ٢٤١) .

• فأما من أسنده

فهم كما ذكر ابن عبد البر "ابن وهب والشافعي وابن عثمة وأبو مصعب وعبد الله بن

يوسف. وابن القاسم^(١)

وقد رواه عن ابن وهب عن مالك سحنون^(٢) والحارث بن مسكين^(٣).

ورواه عن الشافعي حرملة بن يحيى^(٤).

ورواه عن محمد بن خالد هلال بن بشر^(٥).

ورواه عن أبي مصعب محمد بن زريق^(٦).

ورواه عن ابن القاسم الحارث بن مسكين^(٧).

أما باقي رواية الموطأ وهم الأكثر فقد رواه عن مالك مرسلاً.

قال ابن عبد البر "وهذا الحديث مرسل عن أكثر الرواة للموطأ"^(٨)

وقال البيهقي "وكذلك رواه أكثر أصحاب الموطأ عن مالك مرسلاً"^(٩).

والى جانب ذلك فإن من رواه مسنداً قد وجد له روايات أيضاً عن مالك مرسله وهم

ابن وهب والشافعي وابن القاسم .

فرواه عن ابن وهب يونس بن عبد الأعلى مرسلاً^(١٠).

(١) التمهيد - ابن عبد البر (ج ١/ص ٩٤).

(٢) سحنون بن سعيد التتوفي ذكره ابن حبان في النقائ وقال من الفقهاء أصحاب مالك (٢٩٩/٨).

(٣) الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف ثقة فقيه من العاشرة ، التقريب (١٤٨/١).

(٤) حرملة بن يحيى حدث عن الشافعي بزيادات كثيرة (الكامل في الضعفاء - (٤٥٨/٢).

(٥) هلال بن بشر المزني قال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في النقائ (التنزيب (٦٧/١١).

(٦) محمد بن زريق بن جامع قال الذهبي لا يُعرف (لسان الميزان (م/١٦٤).

(٧) عبد الرحمن بن القاسم روى عن مالك الحديث والمسائل ثقة (٢٢٨/٦).

(٨) التمهيد - ابن عبد البر (ج ١ ص ٩٥).

(٩) بيان من أخطأ على الشافعي (ج ١ ص ٢٢٦).

(١٠) يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصرفي ثقة من صغار العاشرة التقريب (٦١٣/١).

وعن الشافعي رواه الحسن بن محمد الزعفراني والربيع بن سليمان في كتاب المناسك

مرسلاً. (١)

ورواه عن ابن القاسم سخنون بن سعيد مرسلاً أيضاً. (٢)

ومما سبق نرى أن أكثر أصحاب مالك ومن أخذوا عنه العلم قد رووا هذا الحديث

مرسلاً مع وجود بعض الثقات كما ذكرنا فقد رووه عن مالك مسنداً.

٢- سفيان الثوري الذي روى الحديث عن إبراهيم عن كريب اختلف عليه أيضاً.

فمن وصله عن الثوري :

فرواه ابو نعيم الفضل بن دكين عن الثوري عن إبراهيم متصلاً. (٣)

أما من أرسله عن الثوري :

فهم وكيع (٤) ويحيى بن سعيد القطان (٥) وعبد الرحمن بن مهدي (٦) عن الثوري عن

إبراهيم بن عقبة .

٣- سفيان بن عيينة عن ابن المنكر عن إبراهيم بن عقبة مرسلاً. (٧)

ورواه أبو بكر بن أبي شيبه وزهير بن حرب (٨) عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن

عقبة متصلاً . (٩)

(١) بيان من أخطأ على الشافعي (البهقي - (٢٩٣/١) والتمهيد لابن عبد البر (٩٧/١).

(٢) شرح الزرقاني - ابن عبد الباقي الزرقاني (ج ٢/ ص ٥٢٤).

(٣) السنن الكبرى - النسائي (ج ٢/ ٣٢٦).

(٤) المصنف - ابن أبي شيبه (ج ٣/ ص ٣٥٤).

(٥) التمهيد - ابن عبد البر - (ج ١/ ص ١٠٠).

(٦) الصحيح - مسلم بن الحجاج (ج ٢/ ص ٩٧٤).

(٧) المسند الحميدي (ج ١ ص ٢٣٤).

(٨) زهير بن حرب بن شداد النسائي ثقة ثبت من العاشرة مات سنة ١٣٤ (التقريب ج ١/ ص ٢١٧).

(٩) الصحيح - مسلم بن الحجاج (ج ٢ ص ٩٧٤).

٤ - معمر بن راشد

واختلف عليه فرواه محمد بن يوسف الحذاقي عن عبد الرزاق عن معمر عن إبراهيم
ابن عقبة مرسلًا. (١)

وخالفه إبراهيم بن عباد قال قرأت على عبد الرزاق عن معمر عن إبراهيم بن عقبة
مسندًا. (٢)

وقال ابن عبد البر " وإبراهيم بن عباد أثبت".

٥ - إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن أبيه عن كريب متصلًا. (٣)

وممن رواه مرسلًا أيضاً :

٦ - عبد العزيز بن أبي سلمة (٤) عن إبراهيم بن عقبة مرسلًا ، يرويه عن عبد العزيز
حجين بن المثنى وتابع حجيناً على ذلك يونس بن محمد فرواه مرسلًا. (٥)

٧ - ابن جريج عن موسى بن عقبة مرسلًا. (١)

٨ - زهير بن معاوية عن إبراهيم بن عقبة مرسلًا. (٢)

وكل ما سبق جعل البخاري يقول : "أخشى أن يكون هذا الحديث مرسلًا في الأصل". (٨)

(١) لم أعثر له على ترجمة.

(٢) التمهيد ، ابن عبد البر (ج ١ ص ١٠١).

(٣) المرجع السابق (ج ١ ص ٢٠٢).

(٤) عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون ثقة فقيه (التقريب (ج ١ ص ٣٥٧).

(٥) المسند - أحمد بن حنبل (ج ١ ص ٢٤٤).

(٦) التاريخ الكبير ج ١ ص ١٩٨.

(٧) زهير بن معاوية الجعفي أبو خثيمة الكوفي ثقة ثبت من السابعة. تقريب التهذيب (١/٢١٨).

(٨) التاريخ الكبير - البخاري . (ج ١ ص ١٩٨).

أقول بعد هذا التفصيل إن قول ابن معين في إعلال هذا الحديث " إنما يرويه الناس مرسلًا عن كريب " أراد بالناس هنا الأكثر من الثقات و ليس تفرد ابن عيينة وذلك لوجود عدد لا بأس به من الثقات قد رواه مسنداً عن كريب عن ابن عباس ، سواء عن إبراهيم بن عقبة أو عن موسى بن عقبة أو محمد بن عقبة ، فلا يتوهم أن سفيان بن عيينة قد شذ بهذه الرواية وخالف كل من رواه ، فقد بيّنا أن هناك من أسنده عن مالك والثوري ولكن الأكثر أرسله .

فالرواية الأرجح هي المرسلة وذلك بقرينه أنه إذا اختلف الثقات فالترجيح للأكثر رأينا أن أكثر أصحاب مالك رواه عن مالك عن إبراهيم بن عقبة مرسلًا.

وكذلك أصحاب الثوري فمن رواه عن الثوري عن إبراهيم بن عقبة مرسلًا هم أثبت أصحابه وخالفهم أبو نعيم الفضل بن دكين فقط.

وكذلك رواية عبد العزيز بن أبي سلمة وأيضاً وجود رواية لابن عيينة عن ابن المنكر عن إبراهيم مرسله.

وكذلك رواية زهير بن معاوية^(١) عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مرسله.

وقال الزرقاني " الظاهر أن كلاً من الإمام مالك وشيخه إبراهيم بن عقبة حدث به على الوجهين فإن الرواة عن كل منهما بالوصل والإرسال حفاظ ثقات. (٢)

ويقوي ما ذهب إليه الزرقاني ما ذكرناه من وجود أكثر من واحد رواه مسنداً عن إبراهيم سواء أبو نعيم عن الثوري أو إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن إبراهيم.

(١) زهير بن معاوية الجعفي أبو خثيمة الكوفي ثقة ثبت من السابعة. تقريب التهذيب (١/ص ٢١٨).

(٢) شرح الزرقاني (٢/٥٢٤).

وقال البيهقي: " ويشبه أن يكون مالك يوصله مرة ويرسله أخرى فاختلف الرواة عنه لذلك".^(١)

(٤ / ١٥) ثنا أزهر ثنا هشام يعني الدستوائي عن أبي عمران الجوني قال : كنا بفارس ، وعلينا أمير يقال له زهير بن عبد الله ، فقال : حدثني رجل^(٢) أن نبي الله - صلى الله عليه وسلم - قال من بات فوق إجار^(٣) أو فوق بيت فقد برئت منه الذمة .^(٤)

قال عباس الدوري سمعت يحيى بن معين يقول في حديث حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن زهير بن عبد الله قال : هو مرسل.^(٥)

الدراسة:

يدور هذا الحديث على أبي عمران وقد اختلف عليه فمنهم من رواه متصلاً ومنهم من رواه مرسلًا ، وأقول متصلاً هنا لأن التابعي الثقة إذا قال حدثني رجل من الصحابة فلا يكون في حكم المرسل بل هو متصل كما نقل الخطيب البغدادي عن الإمام أحمد قوله: "إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث صحيح".^(٦)

(١) بيان من أخطأ على الشافعي - البيهقي (ج ١ / ٢٢٦).

(٢) جاء في طريق البخاري وأحمد " عن رجل من أصحاب النبي " .

(٣) الإجار، بالكسر والتشديد: السطح الذي ليس حوله ما يردُّ الساقط عنه. لسان العرب (ج ٤ / ص ١١) .

(٤) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٥ / ٧٩).

(٥) التاريخ - يحيى بن معين ، رواية الدوري (ج ١ ملحق الأحاديث باب الجامع / ص ٣٣٩).

(٦) الكفاية في علم الرواية - الخطيب البغدادي (ص ٥٨٥).

ونقل السخاوي عن البخاري فيما روى عن الحميدي "إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من الصحابة، فهو حجة وإن لم يسم^(١)".

من روى الحديث موصولاً عن أبي عمران الجوني :

١- هشام الدستوائي أخرج حديثه أحمد^(٢) والبيهقي^(٣) وهو ثقة قال ابن المديني : ثبت وقال العجلي: بصري ثقة ثبت. وذكره ابن حبان في الثقات.^(٤)

٢- الحارث بن عبيد وأخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد^(٥). وقال في سننه عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

والحارث بن عبيد لا يصلح لمخالفة من أرسله من الثقات وذلك لضعفه.

حيث قال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي وقال ابن حبان: كان ممن كثر وهمه وقال أحمد: مضطرب الحديث.^(٦)

٣- أبان بن يزيد العطار وأخرج حديثه أحمد^(٧) وقال في سننه عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) فتح المغنيث - الإمام السخاوي (ج ١/ ١٤٥).

(٢) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٥ / ٧٩).

(٣) شعب الإيمان - البيهقي (ج ٤/ ص ١٧٩).

(٤) المرجع السابق (ج ٦/ ص ٣١).

(٥) الأدب المفرد - البخاري (ج ١ ص ٤٠٨).

(٦) المرجع السابق (ج ١/ ص ٤١٣).

(٧) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٥/ ص ٢٧١).

وأبان ثقة حيث قال ابن المديني : ثقة وقال العجلي: بصري ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات. (١)

أما من رواه مرسلاً فهم :

١- شعبة بن الحجاج أخرج حديثه البيهقي. (٢) وذكر في إسناده زهير بن أبي جبل وهو ابن عبد الله نفسه ، وهو ثقة حيث قال يحيى القطان: ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة، وقال ابن سعد : كان ثقة مأموناً ثبتاً صاحب حجة صاحب حديث ، وقال العجلي : ثبت في الحديث. (٣)

٢- حماد بن زيد وهو ثقة وأخرج حديثه البيهقي (٤)

وقال ابن مهدي فيه : أئمة الناس في زمانهم أربعة ... وحماد بن زيد بالبصرة وقال ابن سعد : كان ثقة ثبتاً حجة كثير الحديث. (٥)

وقال حماد بن زيد : ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة ، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته. (٦)

وشعبة وحماد قد اتفقا في إرسال الحديث .

٣- حماد بن سلمة وهو ثقة وأخرج حديثه البيهقي (٧)

(١) المرجع السابق (ج ١/ ص ٦٧).

(٢) شعب الإيمان ، البيهقي (ج ٤/ ص ١٧٨).

(٣) تهذيب التهذيب (ابن حجر المسقلائي (ج ٢/ ص ٤٩٨).

(٤) شعب الإيمان ، البيهقي (ج ٤/ ص ١٧٨).

(٥) المرجع السابق (ج ٣/ ص ١٠).

(٦) المرجع السابق (ج ٢/ ص ٤٩٨).

(٧) شعب الإيمان ، البيهقي (ج ٤/ ص ١٧٨).

وفيه قال النسائي والعجلي : ثقة ، وقال الساجي : كان حافظاً مأموناً ، وقال ابن سعد :

ثقة كثير الحديث. (١)

٤- عباد بن عباد المهلبى وهو ثقة وأخرج حديثه أبو عثمان الخراساني (٢)

حيث وثقه ابن معين (٣) والنسائي (٤) والذهبي (٥) وغيرهم .

ومما سبق نرى أن ابن معين قد رجع الرواية المرسلة على المتصلة وذلك اعتماداً على قرينة أن من أرسله من الثقات الأثبات هم الأكثر.

ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن معين في ترجيح الرواية المرسلة ما قاله أبوحاتم : " أبو عمران الجوني عن زهير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم من بات فوق ... فهو مرسل.

وقد اختلف في صحة زهير بن عبد الله بن أبي جبل البصري وقال ابن حبان وابن حجر أنه تابعي وهو الأرجح ، وعليه فالإختلاف في وصله وإرساله مبني على الخلاف في صحبته والله أعلم. (٦)

(١) تهذيب التهذيب: ابن حجر (ج ٢/ص ١١).

(٢) السنن ، أبو عثمان الخراساني (ج ٢/ص ١٨٥).

(٣) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم (ج ٦/ص ٨٢).

(٤) التعديل والتجريح - سليمان أبو الوليد الباجي (ج ٢/ص ٩٢٨).

(٥) المغني في الضعفاء - الذهبي - (ج ١/ص ٣٢٦).

(٦) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٣/ص ٢٩٩). الإصابة - ابن حجر (ج ٢/ص: ٦٥٣).

(٥ / ١٦) قال ابن الجنيد : قلت ليحيى : حديث سفيان عن علي بن زيد عن الحسن عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم : " الدجال قد أكل ومشي في الأسواق " .

وأضاف ابن الجنيد : قلت فإن حماد بن سلمة يقول : عن علي بن زيد عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فأليها الصحيح ؟ قال : ما أدري ، فإن علي بن زيد لم يكن بالحافظ^(١) .

الدراسة:

يروى هذا الحديث الحسن البصري ولكنه يختلف عليه حيث يرويه علي بن زيد عن الحسن عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً ، وقد ثبت سماع الحسن من عبد الله بن مغفل ثم يرويه علي بن زيد مرة أخرى عن الحسن عن النبي مرسلًا .

ورواية ابن مغفل المتصلة أخرجها البزار^(٢) والطبراني^(٣) من طريق سفيان عن علي بن زيد عن الحسن عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم .

أما رواية الحسن المرسل فأخرجها البزار^(٤) من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) سؤالات ابن الجنيد - ابن معين (ص ٣٢٥) .

(٢) المسند ، البزار (ج ٩/ص ٥١) .

(٣) المعجم الأوسط ، الطبراني (ج ٨/ص ١٢١) .

(٤) المسند ، البزار (ج ٩/ص ٥١) .

نلاحظ أن ابن معين في هذا الحديث لم يقدم الرواية المرسلة على الموصولة كما في الأمثلة السابقة بل تجده توقف لعدم ظهور مرجحات لديه ترجح أحدهما على الأخرى ويتضح هذا من قوله (ما أنري) ، مع كونه قد أعطه بوجود علي بن زيد في سنده وأن الإسناد ضعيف .

فلو كان منهجه ترجيح الرواية المرسلة مطلقاً لم يتردد هنا وعلى العكس كذلك المتصلة، ولو أنه أراد ترجيح الأكثر لرجح المتصلة لوجود رواية أخرى عن علي بن زيد عن الحسن عن عمران بن محصن عن النبي^(١) كما أنه لم يرجح رواية حماد مع أن حماد أعلم الناس بعلي بن زيد لكثرت روايته عنه كما قال ابن معين^(٢).

فنخلص إلى أن ابن معين يقوم حكمه في الترجيح بناءً على ما يتضح لديه من قرائن مرجحة والله أعلم.

(١) المسند- أحمد (٤٤٠/ص ٤٤٤)، المسند- الحميدي (٢٤٠/ص ٣٦٨)

(٢) سؤالات ابن الجنيـد- ابن معين- (ص ٣٢٦)

المطلب الثاني : تعارض الرفع و الوقف

والحديث المرفوع اصطلاحاً: "هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة

من قول أو فعل أو وصف".^(١)

ويدخل فيه الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، بحسب استيفائه شروط القبول

واختلالها فيه.

أما الحديث الموقوف اصطلاحاً: "فهو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل ولم

يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم".^(٢)

وقد سمي موقوفاً لأنه وقف به عند الصحابي، ولم يرتفع إلى النبي صلى الله عليه

وسلم.

وصورة التعارض، أن يأتي الحديث من طريقين ، أحدها من قول الصحابي ،

والأخرى مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيختلف في الحكم عليه

(١) منهج النقد في علوم الحديث ، الدكتور نور الدين عتر (٣٢٥) .

(٢) المرجع السابق (ص ٣٢٦) .

(١ / ١٧) قال الدوري : سمعت يحيى يقول : في حديث قُرَّة ، عن الزهري عن أبي سلمة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : (حَذَفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ) .^(١)

قال يحيى : كان عيسى بن يونس يرفعه ، فقال له ابن المبارك : لا ترفعه فكان بعد لا يرفعه .^(٢)

الدراسة:

روى الأوزاعي هذا الحديث عن قرة بن عبد الرحمن ، وقد اختلف عليه بين الوقف والرفع وإليك تفصيل المسألة.

رواه موقوفاً عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

١- هُجِّلَ بن زياد.^(٣)

٢- ابن المبارك رواه عنه كل من علي بن حُجْر^(٤) و عُبْدَان (عبد الله بن عثمان) ^(٥)

عن ابن المبارك أخرجها الحاكم والبيهقي

٣ - عيسى بن يونس رواها عنه النَّفِيلِي .^(٦)

٤ - الفريابي رواه عنه كل من ابن المبارك وعيسى بن يونس و محمد بن يحيى^(٧).

(١) حذف السلام : قال ابن المبارك : أي لا يمدّه مداً. نقله الترمذي في سننه (ج ٢ / ص ٩٤) .

(٢) التاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري - (ج ٣ ، ص ٨٩) .

(٣) السنن - الترمذي - باب ما جاء أن حذف السلام سنة (ج ٢ / ص ٩٣) .

(٤) المرجع السابق. باب ما جاء أن حذف السلام سنة (ج ٢ / ص ٩٣) .

(٥) المستدرك على الصحيحين - الحاكم - (ج ١ / ص ٣٥٥) و سنن البيهقي الكبرى ، البيهقي

(باب حذف السلام) (ج ٢ / ص ١٨٠) .

(٦) العلل ، الدارقطني . (ج ٩ / ص ٢٤٥) .

(٧) الصحيح ، ابن خزيمة - باب حذف السلام من الصلاة (ج ١ / ص ٣٦٢) .

٥- أبو المغيرة وهو (عبد القدوس بن الحجاج).^(١)

٦- محمد بن كثير.^(٢)

٧- سفيان الثوري.^(٣)

ورواه مرفوعاً عن الأوزاعي عن قرّة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

١- ابن المبارك رواه عنه كل من حرمي بن عماره^(٤) ومحمد بن عقبة الشيباني^(٥)

٢- الفريابي رواه عنه أحمد بن حنبل^(٦) وعمر بن علي^(٧) وزكريا بن يحيى^(٨)

٣- عماره بن بشر رواه عنه علي بن سهل الرملي عن أخرجه ابن خزيمة.^(٩)

٤- مبشر بن إسماعيل أخرجه الحاكم والبيهقي.^(١٠)

٥- عيسى بن يونس رواه عنه شهاب بن عباد.^(١١)

٦- أبو إسحاق الفزاري^(١٢)

(١) العلل - الدارقطني - (ج ٩ / ص ٢٤٦).

(٢) المرجع السابق (ج ٩ / ص ٢٤٦).

(٣) معرفة النقات - المعجلي - (ج ٢ / ص: ٤٣٣).

(٤) العلل - الدارقطني (ج ٩ / ص ٢٤٦).

(٥) السنن الكبرى - البيهقي - باب حذف السلام (ج ٢ / ص ١٨٠).

(٦) السنن ، أبو داود ، باب حذف التسليم (ج ١ / ص ٢٦٣) والمسند ، أحمد بن حنبل ، (ج ٢ / ص ٥٣٢).

(٧) صحيح ابن خزيمة ، ابن خزيمة - باب حذف السلام من الصلاة (ج ١ / ٣٦٢) و المستدرك على

الصحيحين ، الحاكم - باب التأمين - (ج ١ / ص ٣٥٥)

(٨) العلل - الدارقطني (ج ٩ / ص ٢٤٦).

(٩) صحيح ابن خزيمة ، ابن خزيمة - باب حذف السلام من الصلاة (ج ١ / ص ٣٦٢)

(١٠) المستدرك على الصحيحين ، الحاكم - باب التأمين - (ج ١ / ص ٣٥٥) و السنن الكبرى - البيهقي -

باب حذف السلام (ج ٢ / ص ١٨٠).

(١١) العلل ، الدارقطني - (ج ٩ / ص ٢٤٦).

(١٢) المرجع السابق (ج ٩ / ص ٢٤٦).

أقول : بعد هذا الاختلاف بين الرواة عن الأوزاعي في الرفع والوقف أعل الإمام يحيى بن معين الرواية المرفوعة بالموقوفة وذلك اعتماداً على قول ابن المبارك لعيسى بن يونس في نهيه عن رفع الحديث.

وبعد دراسة الحديث تبين أن يحيى ابن معين رجح الرواية الموقوفة بعدة قرائن. **أولها:** أن هذا الحديث يدور على الأوزاعي وأن من روى عنه من الرواة الذين اختلف عليهم بين الوقف والرفع هم ابن المبارك والفريابي وعيسى بن يونس. وهؤلاء الثلاثة ثبت أنهم تراجعوا عن القول بالرواية المرفوعة إلى الرواية الموقوفة قال يحيى بن معين: " كان عيسى بن يونس يرفعه، فقال له ابن المبارك: لا ترفعه فكان بعد لا يرفعه".^(١)

فهذا إقرار أن المعتمد عند ابن المبارك هو الوقف وعدم الرفع أما قول يحيى عن عيسى " فكان بعد لا يرفعه " أي ما انتهى إليه أي الراجح من حديث عيسى الوقف. ومما يؤكد ذلك قول عيسى نفسه.

قال عيسى: "نهاني ابن المبارك عن رفع هذا الحديث".^(٢)

أما الفريابي :

قال أبو داود: سمعت أبا عمير عيسى الرملي قال لما رجع الفريابي من مكة ترك رفع هذا الحديث وقال نهاه أحمد بن حنبل عن رفعه".^(٣)

وهذا يدل أيضاً أن المعتمد عن الفريابي هي رواية الوقف ، وبذلك تُعدّ الروايات عنه بالرفع مرجوحة ، وذلك كونها قبل رجوعه من مكة.

(١) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري - (ج ٣ / ص ٨٩).

(٢) السنن ، أبو داود ، باب حنف للتسليم (ج ١ / ص ٢٦٣).

(٣) المرجع السابق (ج ١ / ص ٢٦٣).

ونلمس ذلك في تحديد بعض الرواة مكان السماع من الفريابي في بعض الروايات المروية عنه بالرفع ، بأنه بمكة.

وذلك مثل رواية الإمام أحمد قال: حدثنا محمد بن يوسف يعني الفريابي بمكة ثنا الأوزاعي ... " مرفوعا. ^(١)

وقول الدارقطني واختلف عن الفريابي فرفعه عمرو بن علي وزكريا بن يحيى عن الفريابي سمعاه عنه بمكة ^(٢)

ومما سبق نرى أن هؤلاء الرواة الذين اختلف عليهم بين الوقف والرفع أقرؤا بأنفسهم أن ما آل إليه الحديث هو الوقف .

ثانياً: أما القرينة الثانية فهي ، إن من وقفه عن الأوزاعي هم الأئمة والأحفظ من أصحاب الأوزاعي أو ممن روى عنه.

ومنهم هقل بن زياد وهو كاتب الأوزاعي أي أنه ملازم له ولكتابة حديثه وهو ثقة وقد نص كثير من النقاد على أنه لم يكن في أصحاب الأوزاعي أثبت وأحفظ وأوثق من هقل ومنهم يحيى بن معين ^(٣) وأحمد بن حنبل و يعقوب بن سفيان و مروان بن محمد ^(٤)

وممن وقفه أيضا عبد الله بن المبارك وهو أيضا من الإثبات في الأوزاعي حيث قال النسائي : " أثبت أصحاب الأوزاعي عبد الله بن المبارك " ^(٥)

(١) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٢ / ص ٣٥٢).

(٢) العلل - الدارقطني - (ج ٩ / ص ٢٤٦).

(٣) التاريخ - يحيى بن معين رواية الدوري (ج ٤ / ص ٤٤٣).

(٤) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٦ / ص ٤٤).

(٥) شرح العلل ، ابن رجب (ج ١ / ص ٥٤٩).

ثالثاً : أن الذين رووا هذا الحديث موقوفاً من الرواة هم الاغلب والأكثر مع كونهم

ثقات أثبات .

فمن رواه عن الأوزاعي بالوقف هم:

- عبد الله بن المبارك : وهو : "ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير من الثامنة".^(١)

- عيسى بن يونس ، وهو "ثقة مأمون من الثامنة".^(٢)

- محمد بن يوسف الفريابي ، وهو "ثقة فاضل".^(٣)

- هقل بن زياد وهو أثبت الناس بحديث الأوزاعي كما أسلفنا وهو ثقة.

- أبو المغيرة وهو عبد القدوس بن الحجاج : قال ابن حجر "ثقة أخرج له

الجماعة"^(٤)، وقال الذهبي: أخطأ في إيداعه كتاب الضعفاء بعض الجهلة"^(٥)

أما من رواه عن الأوزاعي مرفوعاً منهم أبو اسحاق الغزاري، ومبشر بن اسماعيل، وعمار بن بشر.

- وأبو اسحاق الغزاري هو إبراهيم بن محمد بن الحارث قال ابن حجر "ثقة حافظ"^(٦)

- أما مبشر بن إسماعيل : قال ابن حجر " صدوق من التاسعة"^(٧)

(١) التقريب ، ابن حجر (ج ١ / ٣٢٠) .

(٢) المرجع السابق (ج ١ / ٤٤١) .

(٣) المرجع السابق (ج ١ / ٥١٥) .

(٤) المرجع السابق (ج ١ / ٣٦٠) .

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال الذهبي (ج ٤ / ٣٨٤) .

(٦) تقريب التهذيب - ابن حجر (١ / ٩٢) .

(٧) المرجع السابق (١ / ٥١٩) .

- وأما عمارة بن بشر: فقال الذهبي " ما رأيت أحدا وثقة، بل ولا تكلم فيه. ^(١)

ومما سبق نرى أن الإمام يحيى بن معين لم يرجح رواية الوقف في هذا الحديث مطلقا بل بناء على القرائن التي حفت هذا الحديث وظهرت لترجح الرواية الموقوفة على المرفوعة. ويؤكد كلام ابن معين ما ذهب إليه الدارقطني أيضا في علله من ترجيح رواية الوقف.

قال الدارقطني: "والصحيح عن الأوزاعي أنه موقوف على أبي هريرة" ^(٢)

وأرى أن الخطأ في رفعه هو من قرأه بن عبد الرحمن حيث إنه ضعيف.

وقد أشار الدارقطني إلى أن الصواب موقوف وهو من رواية قرأه بن عبد الرحمن وهو

ضعيف" ^(٣)

"وقال أحمد: قرأه بن عبد الرحمن منكر الحديث وقال ابن حصين: ضعيف، وقال

أبو حاتم: ليس بالقوي" ^(٤)

وقال الترمذي بعد تخريج الحديث موقوفا من رواية هقل وابن المبارك " هذا حديث

حسن صحيح وهو الذي يستحبه أهل العلم". ^(٥)

وقال أبو داود: " نهاني ابن حنبل عن رواية أبي هريرة المرفوعة". ^(٦)

وهذا كله يؤكد ما ذهب إليه الإمام يحيى بن معين ويبين مقصده والله أعلم.

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال - الذهبي (ج ٥/ ص ٢٠٨).

(٢) العلل - الدارقطني - (ج ٩/ ص ٢٤٦).

(٣) المرجع السابق (ج ٩/ ص ٢٤٦).

(٤) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج ٤/ ص ٥٥٢).

(٥) السنن - الترمذي - باب ما جاء أن حذف السلام سنة (ج ٢/ ص ٩٣).

(٦) السنن - أبو داود - باب حذف التسليم (ج ١/ ص ٢٦٣).

(٢ / ١٨) قال ابن الجنيد : قيل ليحيى : حديث داود بن عبد الرحمن العطار عن

ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفطر الحاجم والمخجوم . قال يحيى : ليس هذا بشيء إنما هو موقف عن أبي هريرة .

قلت ليحيى - أي ابن الجنيد - : من يوقفه عن أبي هريرة ؟ قال : من حدث به عن

ابن جريج. (١)

الدراسة:

يدور هذا الحديث على ابن جريج واختلف عليه بين الرواة فمنهم من أوقفه ومنهم من

رفعه وإليك تفصيل ذلك.

أخرج الحديث مرفوعاً :

- النسائي وابن أبي شيبه، وأبو يعلى، والطحاوي، والطبراني والبيهقي وذلك على

النحو التالي:

- أخرجه النسائي^(٢) وأبو يعلى^(٣) والطحاوي^(٤) والطبراني^(٥) والبيهقي مرفوعاً كلهم من طريق داود بن عبد الرحمن العطار عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

- وأخرجه النسائي^(٦) والبيهقي^(٧) مرفوعاً من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن ابن جريج به.

(١) سؤالات ابن الجنيد - يحيى بن معين - (ص ٣٨١).

(٢) السنن الكبرى - النسائي (باب الحجامة للصائم) (ج ٢/ ص ٢٢٦).

(٣) المسند - أبي يعلى - (ج ١١ / ص ٢٤٧).

(٤) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٢ / ص ٩٩).

(٥) المعجم الأوسط - الطبراني (ج ٥ / ص ١٨٤).

(٦) السنن الكبرى - النسائي - (باب الحجامة للصائم) (ج ٢ / ص ٢٦٦).

(٧) السنن الكبرى ، البيهقي - (باب الصائم يحتجم لا يبطل صومه) (ج ٤ / ٢٦٦) .

- وأخرجه ابن أبي شيبة^(١) من طريق ابن علية عن ابن جريج به.

و أخرجه موقوفا.

- النسائي وعبد الرزاق والعقيلي وذلك على النحو التالي :

- أخرجه النسائي^(٢) من طريق النضر بن شميل وحجاج عن ابن جريج عن أبي هريرة موقوفا.

- وأخرجه عبد الرزاق^(٣) عن ابن جريج به.

- وأخرجه العقيلي^(٤) من طريق روح بن عبادة عن ابن جريج به.

ونلاحظ أن الإمام يحيى بن معين عندما سئل عن هذا الحديث بالرواية المرفوعة، أجاب بأن هذه الرواية معلولة لتعارضها مع الرواية الموقوفة، أي أنه رجح الوقف على الرفع وهذا الترجيح ليس مطلقا في تعارض الوقف والرفع بل لظهور قرائن تدل على هذا الترجيح وتأييده.

وبعد دراسة هذا الحديث وجمع طرقه تبين أن القرينة التي اعتمد عليها الإمام يحيى بن معين هنا هي رواية الأكثر والأثبت والأحفظ عن ابن جريج وهو من يدور عليه الحديث.

فمن رواه مرفوعا من الرواة عن ابن جريج هم (داود العطار ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وابن علية).

(١) المصنف - ابن أبي شيبة (ج٢/ ص ٣٠٧).

(٢) السنن الكبرى - النسائي - باب الحجامة للصائم (ج ٢ / ص ٢٢٧).

(٣) المصنف - عبد الرزاق الصنعاني (ج٤ / ص ٢١٠).

(٤) الضعفاء - العقيلي - (ج٢/ ص ٦٢).

١- داود العطار هو داود بن عبد الرحمن العطار العبدي وهو ثقة حيث وثقه ابن

معين و أبو داود والعجلي والبزار ثقة ، " (١) وقال ابن حجر : " ثقة من الثامنة " (٢) .

٢- محمد بن عبد الله الأنصاري هو محمد بن عبد الله بن المثنى " وثقه ابن معين ،

وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي ليس به بأس، وقال أبو داود: تغير تغيراً شديداً (٣)

وقال ابن حجر : " ثقة من التاسعة " (٤)

٣- ابن عليه هو إسماعيل بن إبراهيم وهو ثقة

قال ابن معين: ثقة، صدوق مأمون، وقال النسائي وابن سعد ثقة ثبت. (٥)

ومن رواه موقوفاً من الرواة هم :

(عبد الرزاق، وحجاج بن محمد المصيصي، والنضر بن شميل وروح بن عبادة) .

١- حجاج بن محمد المصيصي وهو ثقة من أثبت أصحاب ابن جريج

فقد وثقه كل من علي بن المديني والنسائي وابن سعد والعجلي ومسلم وابن قانع ونكره ابن حبان في الثقات. (٦)

وقال يحيى بن معين قال لي المعلى الرازي: " قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة

ما رأيت فيهم أثبت من حجاج بن محمد " ، قال يحيى: وكنت أعجب منه، فلما تبين ذلك إذا هو كما قال: كان أنبتهم في ابن جريج. (٧)

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ٢ / ص ١١٤) .

(٢) تقريب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ١ / ص ١٩٩) .

(٣) المرجع السابق (ج ٥ / ص ١٧٧) .

(٤) تقريب التهذيب - ابن حجر (ج ١ / ص ٤٩٠) .

(٥) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ١ / ص ١٧٦) .

(٦) المرجع السابق (ج ١ / ص ٤٤٦) .

(٧) شرح العلل ، ابن رجب في (ج ٢ / ص ٤٩١) .

ومن ذلك نرى أن حجاج أثبت وأحفظ من أخذ عن ابن جريج وهو ممن وقف الحديث ،
بالإضافة لمتابعة عدد من النقائ له في الوقف.

٢- عبد الرزاق بن همام الصنعاني وهو ثقة ، قال ابن حجر " أحد الأعلام النقائ
صاحب التصانيف ، وحديثه مخرج في الصحاح وكان من أوعية العلم ، عالم اليمن عمي في
آخر عمره ثقة حافظ مصنف شهير من التاسعة".^(١)

٣- النضر بن شميل المازني و هو ثقة حيث وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن
المديني.^(٢)

٤- وروح بن عبادة ثقة أيضاً قال ابن حجر " أبو محمد البصري ثقة فاضل له
تصانيف من التاسعة".^(٣)

وقد ذهب إلى ترجيح رواية الوقف أيضاً أبو حاتم حيث قال ابنه " سألت أبي عن
حديث رواه ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انظر الحاجم
والمحجوم قال هذا خطأ إنما يروى عن عطاء عن آخر عن أبي هريرة موقوفاً.^(٤)

وقال العقيلي بعد ذكر الحديث: الموقوف أولى.^(٥)

و خلاصة القول نجد أن الإمام يحيى بن معين استخدم التعليل بتعارض الوقف والرفع
وكان يصرح بذلك في تعليقه ، ولكنه لا يحكم بذلك بحكم مطلق بل مما يظهر له من قرائن
ترجح رواية على الأخرى كما في هذا الحديث والله أعلم...

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٣ / ص ٤٤٤).

(٢) المرجع السابق (ج ٢ / ص ١٧٣).

(٣) تقريب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ١ / ص ٢١١).

(٤) العلل - ابن أبي حاتم (ج ١ / ص ٢٥١).

(٥) الضعفاء العقيلي - (ج ٢ / ص ٦٢).

(٣ / ١٩) قال الدوري : سمعت يحيى يقول : وسئل عن حماد بن سلمة، حديث عاصم بن المنذر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر^(١).
قال يحيى هذا خير الإسناد أو قال يحيى : هذا جيد الإسناد ، أضاف الدوري : قيل ليحيى : فإن ابن علي لم يرفعه ؟ قال يحيى وأن لم يحفظه ابن عليه فالحديث جيد الإسناد وهو أحسن من حديث الوليد بن كثير^(٢).

الدراسة:

يروى هذا الحديث عاصم بن المنذر وقد اختلف عليه بين الرفع والوقف، فرواه حماد بن سلمة مرفوعاً ورواه حماد بن زيد وابن عليه موقوفاً.

نجد أن ابن معين قد رجح الرواية المرفوعة وهي رواية ابن سلمة وبين أن الرواية الموقوفة مرجوحة بقوله أن ابن عليه بوقفه للحديث لم يحفظه.
ورواية حماد بن سلمة هي عن عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً.

أخرج هذه الطريق : أحمد^(٣) والطيالسي^(٤) والدارقطني^(٥) الحاكم^(٦).
أما رواية حماد بن زيد فهي عن عاصم بن المنذر عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه موقوفاً.
أخرجه الدارقطني^(٧)

(١) نص الحديث " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء " .

(٢) التاريخ - ابن معين - رواية الدوري (ج ٤ / ص ٢٤٠) .

(٣) المسند - أحمد (ج ٢ / ص ٢٣) .

(٤) المسند - الطيالسي (ج ١ / ص ٢٦٤) .

(٥) المسند - الدارقطني - الطهارة (ج ١ / ص ٢٢) .

(٦) المستدرک - الحاكم (ج ١ / ص ٢٢٧) .

(٧) السنن - الدارقطني (ج ١ / ص ٢١) .

ورواية ابن عليه هي عن عاصم بن المنذر عن رجل لم يسمه عن ابن عمر موقوفاً.
أخرجها ابن أبي شيبة^(١) الدار قطني^(٢).

نجد أن ابن معين رجح الرواية المرفوعة على الموقوفة وهذا يدل كما ذكرنا في بداية
الطلب أن منهجه لا يقتصر على ترجيح الوقف أو غيره مطلقاً بل هو قائم على القرائن
المرجحة في المسألة، وفيما يلي بعض القرائن.

القريضة الأولى : وهي قريضة الأحفظ ، حيث إنه عندما رجح رواية حماد بن سلمة
المرفوعة على رواية ابن عليه ، فإن ذلك يعود لعدم حفظ ابن عليه لاسناد هذا الحديث حيث
إنه قال في سنده عن رجل لم يسمه وهذا الاسم المبهم يدل على انقطاع الاسناد بينما رواية ابن
سلمة تدل على الاتصال وأن الذي رواه عن ابن عمر هو عبيد الله كما تثبت باقي الروايات
ومما يدل على عدم حفظ ابن عليه وأنه معتبر لدى ابن معين في الترجيح قوله (لم يحفظه ابن
عليه) .

القريضة الثانية:

أن رواية الأكثر من الثقات قد روت هذا الحديث مرفوعاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -
حيث تابع حماد بن سلمة على رفع هذا الحديث كل من
- محمد بن اسحاق وثقه ابن معين وغيره^(٣) وقال ابن حجر صدوق^(٤) حيث رواه عن محمد
ابن جعفر عن عبيد الله بن عمر عن أبيه عن النبي مرفوعاً^(٥).

(١) المصنف - ابن أبي شيبة (ج ١/ص ١٣٣).

(٢) السنن - الدار قطني (ج ١/ص ٢١).

(٣) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٥/ص ٢٨).

(٤) تقريب التهذيب - ابن حجر (ج ١ / ص ٤٤٠) .

(٥) المصنف - ابن أبي شيبة (ج ١/ص ١٣٣)، السنن الدار قطني (ج ١/ص ٢١).

المبحث الثالث : الإعلال بالمزيد في متصل الأسانيد.

ومعنى هذه المركبات في اللغة كما يلي :

المزيد: " الأصل الثلاثي زاد أي زاد الشيء يزيده زياداً وزياداً ومزيداً ومزاداً " ،

و هو أن ينضم إلى ما عليه الشيء شيء آخر .^(١)

والمتصل: " الأصل الثلاثي وصل أي وصل الشيء وصلاً وصلّة " .

وهو اتحاد الأشياء بعضها ببعض .^(٢)

والإسناد: الأصل الثلاثي سَنَدَ أي سند إلى الشيء يسند سنوداً وأسند وتساند وأسند^(٣).

وقال ابن فارس في المعنى الثلاثي : " أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء " .^(٤)

أما في المعنى الاصطلاحي :

فقد عرفه ابن كثير فقال : " هو أن يزيد راو في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره " .^(٥)

وقد بين أحمد شاكر المراد من التعريف في تعليقه وشرحه عليه حيث قال : قد يجيء الحديث الواحد من طريقين ، ولكن في أحدهما زيادة راو ، وهذا يشتبه على كثير من أهل الحديث ، ولا يدركه إلا النقاد ، فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراوي لها ، أو بضبطهم واتقانهم ، وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها ، تبعاً للترجيح والنقد ، فإذا رجحت الزيادة ، كان النقص من نوع الإرسال الخفي ، وإذا رجح النقص كان الزائد من المزيد في متصل الأسانيد^(٦).

(١) لسان العرب - ابن منظور ، مادة زاد (ج ٦/ص ١٢٣)

(٢) للمرجع السابق ، مادة وصل (ج ١٥/ص ٣١٧)

(٣) المرجع السابق - ابن منظور - " مادة سند (ج ٦/ص ٣٨٧)

(٤) معجم مقاييس اللغة - ابن فارس - (ج ٣/ص ١٠٥)

(٥) الباعث الحديث - أحمد شاكر - (ص ١٧١)

(٦) المرجع السابق (ص ١٧١).

ثم جاء ابن حجر وبين بعض ما يخص المزيد فقال : " إن كانت المخالفة "زيادة راو" في إنشاء الإسناد ومن لم يزدها أتقن ممن زادها فهذا هو المزيد في متصل الاسانيد " (١).

وقال الهروي : " هو أن يزيد الراوي في اسناد الحديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً " (٢). وعرفه الدكتور نور الدين عتر فقال " هو أن يزيد راو في الاسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره " (٣).

وقد بين الدكتور نور الدين أنه استفاد التعريف من ابن كثير لكنه أضافه إليه لفظة (المتصل) لأن الزيادة في غير المتصل لا تدخل في هذا النوع ، وذكر حديث الترمذي (نهى عن المتعة..) ونقل قول الترمذي عن البخاري قوله : هذا حديث خطأ.. وإنما أتى الخطأ من جرير بن حازم (٤).

ويتضح من تعليق أحمد شاكر وتعريف ابن حجر والهروي والدكتور نور الدين أن راوي المزيد يكون قد قل اتقانه ممن لم يزدها ، وهذا يعني أن المزيد مرجوح وأن الزيادة تكون على سبيل قلة الإتيان من الراوي ، والله أعلم .

ومن خلال النظر في الأحاديث التي أعلنها يحيى بن معين ، نرى أنه قد أعل بعض الأحاديث لزيادة راوي في الإسناد المتصل ، وأرى أنه يحمل الزيادة على الخطأ و الغلط من الراوي والدليل على ذلك إعلاله لحديث سفيان بن عيينه حيث قال : (حديث ابن عيينه عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن أسامة ، قال يحيى : أخطأ فيه ابن عيينه إنما هو عن كريب سمعه من أسامة نفسه كذا حدث به سفيان الثوري وزهير والناس كلهم) (٥).

(١) نخبة الفكر - ابن حجر (ص ٨٦).

(٢) شرح شرح نخبة الفكر - الهروي (ص ٤٧٨).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر (ص ٣٦٤).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٦٤) .

(٥) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الثوري (ج ٣/ص ١٤١).

وقد أضاف الدكتور نور الدين عتر أن هذا النوع من العلة يمكن أن يدخل في المدرج وهو المدرج اسناداً^(١).

واقول أن الحكم بالزيادة هنا يَنْتَقِضُ إن كان الراوي قد سمع من الشخص الزائد ثم طلب العلو فسمعه من الشيخ الأعلى مباشرة وقد وقع ذلك أيضاً عند يحيى بن معين عندما قال: (حديث أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بصير عن أبيه عن أبي بن كعب قال : هذا يقوله الناس ، زهير وغيره ، وشعبة يقول : عن أبي اسحاق عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبي بن كعب ، والقول قول شعبه هو أثبت من زهير)^(٢).

وعند البحث في هذا الحديث وجد أنه صح سماع أبي اسحاق بإسنادين مرة من عبد الله بن بصير عن كعب مباشرة ومرة عن عبد الله عن أبيه وبذلك يَنْتَقِضُ حكم يحيى بن معين ويكون للحديث إسنادان : أحدهما عالٍ والآخر نازل .

وقال الدكتور نور الدين : " الظاهر ممن وقع له مثل ذلك - كما قال ابن الصلاح ان يذكر السماعين ، فإن لم يجئ ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة " ^(٣).

ونبين فيما يلي إن شاء الله بعض الأمثلة التي أعطاها يحيى بن معين بالمزيد في متصل الأسانيد ولكن دون استخدام هذا اللفظ بعينه ، ولكن تعليقه لهذه الأحاديث ينطبق عليها ما اصطلاح على تسميته بالمزيد في متصل الأسانيد ، والله أعلم.

(١) منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر (ص ٣٦٥)

(٢) التاريخ - يحيى بن معين - رواية النوري (ج ١/ ملحق الأحاديث ص ٢٢٥)

(٣) منهج النقد في علوم الحديث - نكتور نور الدين عتر - (ص ٣٦٥)

(١ / ٢٠) قال أحمد بن حنبل حدثنا سفيان عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس ، قال : أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم أُرْدِفَه من عَرَفَة .. الحديث^(١).

قال السدوري قال يحيى : حدث ابن عيينة عن إبراهيم بن عقبة ، عن كريب عن ابن عباس ، عن أسامة ، قال يحيى : (أخطأ فيه ابن عيينة ، إنما هو عن كريب سمعه من أسامة نفسه كذا حدث به سفيان الثوري وزهير والناس كلهم^(٢)).

الدراسة:

روى هذا الحديث أبناء عقبة الثلاثة إبراهيم ومحمد وموسى وكذلك رواه محمد بن أبي حرملة وكلهم رواه عن كريب عن أسامة من غير ذكر ابن عباس بينهما.

أولاً : رواية إبراهيم بن عقبة عن كريب عن أسامة ، فأخرجها مسلم وأبو داود وأحمد والدارمي وأبو نعيم والبغوي وذلك على النحو التالي:

- ١- أخرجها مسلم من طريق ابن المبارك عن إبراهيم به^(٣) وأخرجها مسلم^(٤) وأبو داود^(٥) وأحمد^(٦) والدارمي^(٧) من طريق زهير (أبي خيثمة) عن إبراهيم به.

(١) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٥/ص ٢٠٠)

(٢) التاريخ - يحيى بن معين - رواية النوري (ج ٣/ص ١٤١)

(٣) صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج - (ج ٢/ص ٩٣٥)

(٤) المرجع السابق (ج ٢/ص ٩٣٥)

(٥) السنن - أبو داود السجستاني (ج ٢/ص ١٩٠)

(٦) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٥/ص ٨٠)

(٧) مسند الدارمي - عبد الله الدارمي (ج ٢/ص ٨٠)

٢- وأخرجه البغوي من طريق موسى بن عقبة عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن أسامة أيضاً^(١).

٣- وأخرجها أبو داود^(٢) وأحمد^(٣) وأبو نعيم^(٤) من طريق الثوري عن إبراهيم به.

٤- وأخرجها أحمد^(٥) من طريق الزهري و معمر بن إبراهيم عن إبراهيم به.

٥- وأخرجها الدارمي^(٦) من طريق معمر بن إبراهيم به.

٦- وأخرجها أبو نعيم^(٧) من طريق حيان عن إبراهيم به.

ثانياً: أما رواية موسى بن عقبة عن كريب عن أسامة فأخرجها البخاري ومسلم ومالك.

فرواها عنه يحيى بن سعيد القطان أخرجها البخاري^(٨) ومسلم^(٩).

ورواها أيضاً عن موسى بن عقبة عن كريب مالك بن أنس أخرجها مسلم^(١٠) وأحمد^(١١).

وكلهم من طريق كريب عن أسامة دون ذكر ابن عباس بينهما.

(١) مسند أسامة - أبو القاسم البغوي (ج ١/ص ٩٣)

(٢) السنن - أبو داود السجستاني (باب النفعة من عرفة - ج ٢/ص ١٩٠)

(٣) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٥/ص ٢١٠)

(٤) المسند المستخرج على صحيح مسلم - أبو نعيم الأصبهاني (ج ٣/ص ٣٦٨)

(٥) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٥/ص ٢٠٢)

(٦) السنن - عبد الله الدارمي (باب كيف السير في الإفاضة من عرفة - ج ٢/ص ٨٠)

(٧) المسند المستخرج على صحيح مسلم - أبو نعيم الأصبهاني (ج ٣/ص ٣٦٨)

(٨) الصحيح - البخاري (باب النزول بين عرفة وجمع - ج ٢/ص ٦٠٠)

(٩) الصحيح - مسلم بن الحجاج (باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة - ج ٢/ص ٩٣٤)

(١٠) المرجع السابق (ج ٢/ص ٩٣٤).

(١١) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٥/ص ٢٠٨)

ثالثاً: رواية محمد بن عقبة عن كريب عن أسامة فقد أخرجها مسلم^(١) من طريق سفيان الثوري عنه به.

رابعاً: رواية محمد بن أبي حرملة عن كريب عن أسامة فأخرجها البخاري^(٢) ومسلم^(٣).

ونرى مما سبق أن كل هذه الطرق لهذا الحديث تثبت أن هذا الحديث قد سمعه كريب من أسامة دون ذكر ابن عباس بينهما.

إلا أن ابن عينة قد خالف كل هؤلاء الثقات ورواه عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن أسامة وهذه الرواية أخرجها الإمام أحمد في مسنده^(٤).

وقال أحمد: "خالف سفيان في هذا الحديث الناس"^(٥) يعني بذكر ابن عباس في الرواية، حيث جاءت رواية الآخرين بإسقاط ابن عباس.

وقد بين يحيى بن معين في إعلاله لهذا الحديث أن الخطأ كان من ابن عينة حيث زاد في مسنده المتصل ابن عباس وهو بدونه، ونرى أن ابن عينة قد سلك الجادة في هذا الحديث وأخطأ في زيادة ابن عباس لكثرة رواية كريب عن ابن عباس.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: لما حُثَّ بهذا الحديث عن ابن عينة "وهم سفيان في هذا الحديث سمعه من كريب عن أسامة ليس فيه ابن عباس" وأضاف أبو بكر "والحديث على ما رواه ابن المبارك"^(٦).

(١) الصحيح - مسلم بن الحجاج (باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة - ج ٢/ص ٩٣٤).

(٢) الجامع الصحيح - البخاري (باب النزول بين عرفة وجمع - ج ٢/ص ٦٠٠).

(٣) الصحيح - مسلم بن الحجاج (باب استحباب إقامة الحاج التلبية - ج ٢/ص ٩٣١).

(٤) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٥/ص ٢٠٠).

(٥) مسند أسامة - أبو القاسم البغوي (ج ١/ص ٩٤).

(٦) المرجع السابق (ج ١/ص ٩٤).

ومما سبق نخلص إلى أن ابن عيينة لم يتابعه على روايته أحد من الرواة في زيادة ابن عباس في السند بل إن كل من رواه قد بين سماع كريب لاسامة مباشرة من غير واسطة .
فبذلك يتضح خطأ ابن عينية وأن زيادته هي من المزيد في متصل الأسانيد ، ولكن ابن معين لم يذكر العلة بهذا الإصطلاح والله أعلم .

(٢ / ٢١) قال الدوري : سألت يحيى عن حديث حسن بن الربيع عن أبي الأحوص عن الأعمش عن أبي وائل ، عن أبي نَحِيلَةَ ^(١) ، قال : قال جرير: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أبابعه ؟ فقال : هات يدك ، واشترط علي ... الحديث ' .
فقال يحيى : لا أحفظ فيه أبو نَحِيلَةَ ، وإنما هو عن أبي وائل ، عن جرير. قلت ليحيى : من أبو نَحِيلَةَ هذا ؟ قال : لا أعرفه ^(٢) .

الدراسة:

رؤي هذا الحديث من طريقين :
الطريق الأولى : هي عن أبي وائل عن أبي نَحِيلَةَ عن جرير .
والطريق الثانية : هي عن أبي وائل عن جرير مباشرة سمع منه دون ذكر أبي نَحِيلَةَ .
أما الطريق الأولى التي في سندها أبو نَحِيلَةَ فقد رواها كل من الأعمش في رواية عنه ومنصور أيضاً في رواية عنه .
وأخرج رواية الأعمش النسائي ^(٣) ، وذلك من طريق أبي الأحوص عن الأعمش به .

(١) اختلف في اسمه فقل أبو نَحِيلَةَ وقل أبو نَحِيلَةَ وقل أبو جميلة .

(٢) التاريخ - يحيى بن معين رواية الدوري - (ج ٣/ص ٥٧٥)

(٣) السنن الكبرى - النسائي - باب البيعة على فراق المشرق (ج ٤/ص ٤٢٨)

وأخرج رواية منصور بن المعتمر النسائي^(١)، والطبراني^(٢)، وابن عبد البر^(٣).
كلهم من طريق جرير الضبي عن منصور به.

أما الطريق الثانية التي لم تذكر أبو نحيلة فقد رواها كل من الأعمش ومنصور بن المعتمر
ومغيرة بن مقسم وعاصم بن بهدلة.

أما رواية الأعمش فقد رواها عنه كل من :

١. شعبة بن الحجاج ، أخرجها النسائي^(٤)، والطبراني^(٥)، وابن عبد البر^(٦).
٢. سفيان الثوري أخرجها عبد الرزاق^(٧)، وأحمد^(٨).
٣. أبو شهاب الخياط : وهو عبد ربه نافع الكناني وهو صدوق وقال ابن معين: ثقة وقال
النسائي ليس بالقوي وقال ابن حجر: صدوق بهم^(٩).
وهذه الرواية أخرجها الطبراني^(١٠)
- أما رواية منصور بن المعتمر لهذه الطريق فقد رواها عنه، شعبة بن الحجاج وأخرجها
الطبراني^(١١).
- أما رواية مغيرة بن مقسم فقد رواها عنه جرير الضبي، وأخرجها النسائي^(١٢).

(١) السنن الكبرى - النسائي - باب البيعة على فراق المشرق (ج ٤/ص ٤٢٨).

(٢) المعجم الكبير - الطبراني (ج ٢/ص ٣١٧)

(٣) التمهيد - ابن عبد البر (ج ١٦/ص ٣٤٩)

(٤) السنن الكبرى - النسائي - باب البيعة فيما أحب وكره (ج ٤/ص ٤٢٧).

(٥) المعجم الكبير - الطبراني - (ج ٢/ص ٣١٦)

(٦) التمهيد - ابن عبد البر - (ج ١٦/ص ٣٤٩)

(٧) المصنف - عبد الرزاق (ج ٦/ص ٥)

(٨) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٤/ص ٣٦٠)

(٩) تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني

(١٠) المعجم الكبير - الطبراني - (ج ٢/ص ٣١٦)

(١١) المرجع السابق (ج ٢/ص ٣١٦).

(١٢) السنن الكبرى - النسائي - باب البيعة فيما أحب وكره (ج ٤/ص ٤٢٧)

وأخيراً رواية عاصم بن بهدلة للطريق نفسه فرواها عنه حماد بن سلمة ، وأخرجها أحمد^(١) وأبو نعيم^(٢)

لقد بين الإمام يحيى بن معين أن الطريق التي ذكرت أبا نحيلة في سندها وذلك بين أبي وائل وجريز ، التي رواها أبو الأحوص عن الأعمش هي طريق غير محفوظة ولا تصح بهذه الزيادة ، لأن السند متصل بين أبي وائل وجريز دون ذكر أبي نحيلة بينهما وأن من زاده فقد وهم بذلك وأخطأ لأن أبا وائل يروي عن أبي نحيلة و يروي عن جريز وإن هذا الحديث يرويه أبو وائل عن جريز دون واسطة .

ومما يثبت ذلك أن الروايات التي لم تذكر أبي نحيلة هي الأرجح وذلك لأن من رواها هم (الأعمش في الرواية الأرجح عنه) و مغيرة بن مقسم وهم جميعاً من النقات المتفق على ثوتهم إضافة إلى متابعة عاصم بن بهدلة لهم وهو صدوق .

وقد قلت في رواية الأعمش إنها الأرجح لأن من رواها عنه بذكر أبي نحيلة هو أبو الأحوص فقط ، وقد خالف بروايته هذه الأحفظ والأثبت من أصحاب الأعمش^(٣) . وهم سفيان الثوري وشعبة حيث أن سفيان كما نص العلماء هو أثبت الناس في الأعمش إضافة إلى متابعة أبي شهاب الخياط لسفيان وشعبة وهو صدوق ، وقد وثقه ابن معين .

أما رواية منصور بن المعتمر فقد رواها عنه كما ذكرنا جريز الضبي بذكر أبي نحيلة و رواها شعبة بإسقاط أبي نحيلة ونقول إن جريزاً وشعبة من أصحاب منصور ، و هم الأحفظ والأثبت عنه ولكن نترجح رواية شعبة لمتابعة الأعمش ومغيرة بن مقسم وعاصم بن بهدلة له .

(١) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٢/ص ٣١٦)

(٢) حلية الأولياء - أبو نعيم الأصبهاني (ج ٨/ص ٣١٢)

(٣) هو سلام بن سليم النفي قال ابن حجر ثقة متقن من السابقة (تقريب التهذيب/ج ١/ص ٢١٦)

وإذا علمنا إضافة إلى ما سبق أن أبا وائل لا يعرف بالتقليد و أن أحداً من النقاد لم يصرح بسماع أبي وائل لهذا الحديث من طريقين ، تبين صحة ما ذهب إليه يحيى بن معين بأن زيادة أبي نحيلة بالإسناد غير صحيحة و أن الإسناد متصل من دونه و لا يوجد طريق أخرى له .

وعليه فإن زيادة أبي نحيلة في الإسناد تنطبق على المزيد في متصل الأسانيد والله أعلم .

المبحث الرابع : الإعلال بالتفرد و المخالفة

والتفرد لغةً : من (فَرَدَ) وهو الوتر ، وهو أيضاً الذي لا نظير له ^(١).

أما اصطلاحاً : فعرفه الذهبي بقوله : " والتفرد يكون لما انفرد به الراوي إسناداً و متناً ، ويكون لما تفرد به عن شيخ معين ، كما يقال : لم يروه عن سفيان إلا ابن مهدي ولم يروه عن ابن جرير إلا ابن المبارك " . ^(٢)

أما المخالفة لغةً : فهي على ثلاثة معانٍ ، أحدها : أن يجيء شيء ويقوم مقامه ، والثاني : خلاف قُدام ، والثالث : التغيير . ^(٣)

واصطلاحاً : هي أن يروي الراوي حديثاً يخالف فيه غيره إما في الإسناد أو في المتن ، أو فيهما جميعاً .

واستندت هذا التعريف من استعمال الأئمة النقاد لمفهوم المخالفة في نقد الأحاديث ، مضافاً إلى ما عرف من دلالة اللفظ اللغوية ، خاصة المعنى الثالث .

وتكمن أهمية التفرد والمخالفة باعتبارهما وسيلةً من وسائل الكشف عن العلة ، حيث قال ابن الصلاح : " ويستعان على إدراكها - أي العلة - بتفرد الراوي ومخالفة غيره له " ^(٤) .

ويتضمن هذا المبحث الإعلال بكل من المنكر والشاذ والغريب .

(١) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، مادة فرد (٤ / ٥٠٠) ولسان العرب ، ابن منظور ، (ج ١٠ / ٢١٤) .

(٢) الموقظة في علم المصطلح ، الذهبي (ص ٤٣) .

(٣) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، مادة خلف (٢ / ٢١٠) .

(٤) المقدمة ، ابن الصلاح (ص ٩٠) .

المطلب الأول : المنكر

والمنكر في اللغة : الأصل الثلاثي " نَكَرَ " ، و المنكر اسم المفعول منه .

والمنكر من الأمر : خلاف المعروف و نقيضه ، وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه فهو منكر ، والجمع مناكير .

ونِكَرَ الأمرَ نكيراً وأنكره إنكاراً و نَكَراً : أي جهله .^(١)

واستنكر الأمر: استنقبه و أنكر الشيء : جهله.^(٢)

أما في الاصطلاح : فقد اختلف العلماء في حدّه ، وذلك بين المتقدمين و المتأخرين فحمل المتقدمون معناه على مجرد التفرد سواء كان المتفرد ثقةً أو ضعيفاً وسواء خالف أو لم يخالف ، وهذا المذهب قد ساوى بين المنكر والشاذ وجعلهما في معنى واحد فكان مذهبهم التوسع في دلالة المنكر .

بينما المتأخرون حدّوه بمخالفة الضعيف للثقة ، وهذا التعريف يميز المنكر عن الشاذ من حيث إن المنكر مخالفة الضعيف لرواية الثقة و الشاذ عندهم - أي المتأخرين - مخالفة الثقة لغيره من الثقات .

وقد نبه على ذلك الإمام اللكنوي رحمه الله فقال : يجب عليك أن تفرق بين قول القدماء : هذا حديث منكر وبين قول المتأخرين هذا حديث منكر ، فإن القدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه وإن كان من الأثبات ، و المتأخرين يطلقونه على رواية ضعيف خالف الثقات .^(٣)

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة نكر (ج ٥ / ٢٣٣) والنهاية في غريب الحديث ، ابن الأثير، (ج ٥ / ١١٤) .

(٢) المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون (ج ٢ ص: ٩٦٠)

(٣) الرفع والتكميل - اللكنوي - (٢١٠ - ٢١١) .

ومن الذين ذهبوا إلى التوسع في دلالة المنكر وحده أحمد و النسائي كما بينه ابن حجر . (١)

أما على مذهب المتأخرين فقد بين ابن حجر أن الشاذ و المنكر مشتركان في كون كل منهما على قسمين وأن اختلافهما في مراتب الرواة ، وأن القسم الأول من المنكر هو ما يرويه المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد . (٢)

ثم أضاف ابن حجر أن هذا المتفرد إن خولف في ذلك فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين . (٣)

وبعد النظر في الأحاديث التي أعلمها الإمام يحيى بن معين بالنكارة نجد أن منهجه في ذلك هو إطلاق المنكر على الحديث في حالتين :

أولاً : إذا تفرد الراوي وخالف من هو أولى منه ، سواء كان ثقةً أو ضعيفاً .

ثانياً : إذا تفرد الراوي ، سواء كان ثقةً أم ضعيفاً .

ولكن حكمه هذا ليس بمطرد بل لكل حديث ظروفه وقرائنه التي تبين نكارة هذا التفرد أو هذه المخالفة ، والله أعلم .

فنجد أن ابن معين يعل حديثاً بسبب تفرد أو مخالفة أحد الرواة وهو ضعيف أو سيء الحفظ ولا يحتمل منه ذلك فيكون الحديث منكراً سواء على المعنى الاصطلاحي المقيد للمتأخرين أو المعنى الموسع عند المتقدمين .

(١) لنتكت على كتاب ابن الصلاح - ابن حجر - (م/١ص٦٧٤).

(٢) المرجع السابق (م/١ص٦٧٤).

(٣) المرجع السابق (م/١ص٦٧٤).

وكذلك في بعض الأحاديث التي يظهر فيها تفرد أو مخالفة الثقة لغيره من الثقات ، قد أعل ابن معين الحديث بالنكارة ، مع أن المتفرد والمخالف ثقة مثل حديث " لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهما ... " حيث تفرد به يحيى بن آدم وخالف كل أصحاب الثوري ، وقد أعله الإمام يحيى بن معين بالنكارة حيث قال ولكنه حديث منكر ، وأرى أنه أعله بالنكارة بسبب أن سفيان من الحفاظ المكثرين للحديث ، والتلاميذ الذين أخذوا عنه الحديث كثيرون ، فكانت مخالفة يحيى بن آدم وتفرده عنهم سبباً لنكارة حديثه هذا .

وفي بعض الأحيان يبين يحيى أن في الحديث علة دون اطلاق لفظ المنكر عليه ولكن تتضح نكارتة بعد النظر والدراسة .

وبذلك نرى أن الإمام يحيى بن معين لا يشترط للمنكر فقط مجرد تفرد ومخالفة الضعيف كما هو الحال عند المتأخرين ، ولكن قد يعبر بالمنكر على تفرد ومخالفة الراوي ثقة كان أم ضعيف ، وكل ذلك دائر مع القرائن و الظروف التي تحيط بكل حديث فتدل على نكارتة ، والله أعلم .

وفيما يلي نورد بعض الأمثلة التي توضح هذا المنهج.

(١ / ٢٢) روى الدارقطني : حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز إملاء، حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا محمد بن ثابت العبدي حدثنا نافع قال : انطلقت مع ابن عمر إلى ابن عباس في حاجة لابن عمر، فقضى ابن عمر حاجته، وكان من حديثه يومئذ أن قال : مر رجل على رسول صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك... الحديث^(١).

قال العقيلي : " قال معاوية بن صالح سمعت يحيى قال محمد بن ثابت العبدي ينكر له حديث ابن عمر في التيمم^(٢) .

الدراسة:

روي هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر وقد اختلف على نافع فرواه محمد بن ثابت العبدي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالف بذلك أصحاب نافع الذين رووه عن نافع من فعل ابن عمر (موقوفاً).

رواية محمد بن ثابت العبدي المرفوعة :

فأخرجها كل من أبي داود^(٣)، والطبراني^(٤)، والدارقطني^(٥)، و البيهقي^(٦).

من رواه موقوفاً من فعل ابن عمر فهم :

الإمام مالك بن أنس وعبيد الله بن عمر ويونس بن عبيد، كلهم عن نافع ابن عمر موقوفاً أخرجها البيهقي^(٧).

(١) السنن - الدارقطني (ج ١/ص ١٧٧).

(٢) الضعفاء / العقيلي - (ج ٤ / ص ٣٨) .

(٣) السنن - أبو داود (ج ١/ص ٩٠).

(٤) المعجم الأوسط - الطبراني (ج ٨/ص ٦).

(٥) السنن - الدارقطني (ج ١/ص ١٧٧).

(٦) السنن الكبرى - البيهقي (ج ١/ص ٢٠٦).

(٧) المرجع السابق (ج ١/ص ٢٠٧) .

وعبد الله بن عمرو ويحيى بن سعيد وابن عجلان وأيوب، كلهم أيضاً عن نافع عن ابن عمر موقوفاً^(١).

قلت : إن الأمام يحيى بن معين قد أعل هذا الحديث بالنكارة بقوله وينكر له (أي محمد بن العبد) حديث ابن عمر والإنكار الذي وقع فيه العبد هو رفعه للحديث حيث إن الأثبات من أصحاب نافع الذين رووه عنه قد وقفوه على ابن عمر رضي الله عنه.

فبذلك نرى أن محمد بن ثابت العبد قد تفرد وخالف الثقات مع كونه ضعيفاً، لا يحتمل منه هذه المخالفة.

ومحمد بن ثابت العبد ضعفه ابن معين حيث قال عنه "ضعيف روى حديث التيمم"^(٢) ومرة: ليس بشيء.

ونقل الدارمي أن ابن معين قال عنه ليس به بأس لكن الدوري استترك على من نقل هذا القول وسأل ابن معين عن ذلك فقال: "أليس قلت مرة - أي في العبد - ليس به بأس؟ قال: ما قلت هذا قط"^(٣). فهذا يرجح ما ذهب إليه الدوري ومتابعة أبي خالد بن طهمان له على تضعيف ابن معين للعبد .

وقد ذهب إلى ما قاله ابن معين من نكارة هذا الحديث الكثير من النقاد.

فقال أبو داود: "محمد بن ثابت العبد ليس بشيء ، هو الذي يحدث حديث نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم"^(٤).

(١) للضعفاء - العقبلي (ج ٤/ص ٣٨)

(٢) التاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (ج ٤/ص ٣١٠) ومن كلام أبي زكريا في الرجال يحيى بن معين / رواية أبو خالد بن طهمان (ج ١/ص ٩٤)

(٣) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ٤/ص ٣١٠)

(٤) للضعفاء ، العقبلي (ج ٤/ص ٣٨)

وأضاف أبو داود: "لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة ورووه من فعل ابن عمر" (١)

وقال أبو حاتم: "هذا - أي الحديث - خطأ إنما هو موقوف" (٢)

وقال العقيلي: "ورواه عبد الله بن عمرو ويحيى بن سعيد وابن عجلان عن نافع كذا موقوفاً وهذا الصواب" (٣)

وقال البيهقي: "وقد أنكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث علي محمد بن ثابت العبدي فقد رواه جماعة عن نافع من فعل ابن عمر" (٤)

وقال ابن عبد البر: "وأصحاب نافع الحفاظ يروونه عن نافع عن ابن عمر فعله أنه كان... الحديث هكذا رواه مالك وغيره ، وأضاف ابن عبد البر: "وأنكروه عليه - أي العبدي - وضعفوه من أجله" (٥)

وقال ابن حبان "محمد العبدي كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات توهما من سوء حفظه فلما بحث ذلك منه بطل الاحتجاج به وهو الذي روى عن نافع عن ابن عمر... الحديث" وأضاف ابن حبان: "إنما هو موقوف على ابن عمر" (٦)

وفي الخلاصة نقول إن يحيى بن معين بين أن سبب نكارة هذا الحديث هي تفرد ومخالفة محمد بن ثابت العبدي من هم أوثق وأثبت وأحفظ منه من نافع ، مع كونه ضعيف.

وهذا الإعلال بالنكارة ينطبق على اصطلاح المتأخرين للمنكر. وهو مخالفة الضعيف للثقة، مع أن منهج الإمام يحيى بن معين هو أوسع من ذلك كما ذكرنا سابقاً. حيث إن دلالة المنكر عنده تشمل التفرد والمخالفة ممن لا يحتمل منه ذلك ثقة كان أو ضعيفاً والله أعلم.

(١) السنن - أبو داود (ج ١/ص ٩٠)

(٢) العلل ، ابن أبي حاتم (ج ١/ص ٥٤)

(٣) الضعفاء - العقيلي (ج ٤/ص ٣٨)

(٤) السنن الكبرى - البيهقي (ج ١/ص ٢٠٦)

(٥) التمهيد - ابن عبد البر (ج ١٩/ص ٢٨٧)

(٦) المجروحين - ابن حبان (ج ٢/ص ٢٥١)

(٢ / ٢٣) قال ابن الجنيد : قلت ليحيى بن معين: حديث الليث بن سعد، عن أبي الزبير عن طاووس، وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد " .

قلت- أي ابن الجنيد - : و رواه معتمر بن سليمان عن أيمن بن نابل عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ؟

قال يحيى : هذا خطأ. الحديث حديث الليث بن سعد. (١)

الدراسة

يدور هذا الحديث على أبي الزبير.

وقد رواه عنه كل من الليث بن سعد وعبد الرحمن بن حميد وأيمن بن نابل وعمرو بن الحارث.

١- رواية الليث بن سعد وعبد الرحمن بن حميد وعمرو بن الحارث فكانت عن أبي الزبير عن طاووس وسعيد بن جبير عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم ...

(١) سوالات ابن الجنيد - للإمام يحيى بن معين . (ص ٢٨٥).

وقد أخرجها من طريق الليث بن سعد كل من :

مسلم^(١)، وأبو داود^(٢)، والترمذي^(٣)، والنسائي^(٤)، وابن ماجه^(٥)، وأحمد^(٦) وأبو عوانه^(٧)، وابن حبان^(٨).

وقد روى هذه الطريق عن الليث كل من قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح بن المهاجر وكامل بن طلحة ويزيد بن موهب ويونس بن محمد وعيسى بن حماد.

٢- طريق عبد الرحمن بن حميد ، وأخرجها :

مسلم^(٩)، والترمذي^(١٠)، وأحمد^(١١)، وأبو نعيم الاصبهاني^(١٢)، والبيهقي^(١٣)، وقد رواها عن عبد الرحمن يحيى بن آدم.

٣- طريق عمرو بن الحارث ، أخرجها الدارقطني^(١٤)

-
- (١) صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج - باب التشهد في الصلاة (ج ١/ص ٣٠٢).
 - (٢) السنن - أبو داود - باب التشهد (ج ١/ص ٢٥٤).
 - (٣) السنن - الترمذي - باب ما جاء في التشهد (ج ٢/ص ٨٣).
 - (٤) السنن الكبرى - النسائي - باب نوع آخر من التشهد (ج ١/ص ٢٥٣).
 - (٥) السنن - ابن ماجه - باب ما جاء في التشهد (ج ١/ص ٢٩٠).
 - (٦) المسند - أحمد بن حنبل (ج ١/ص ٢٩٢).
 - (٧) المسند - أبو عوانة (ج ١/ص ٥٤٠).
 - (٨) الصحيح - ابن حبان (ج ٥/ص ٢٨٢).
 - (٩) الصحيح - مسلم بن الحجاج - باب التشهد في الصلاة (ج ١/ص ٣٠٣).
 - (١٠) السنن - الترمذي - باب ما جاء في التشهد (ج ٢/ص ٨٣).
 - (١١) المسند - أحمد بن حنبل (ج ١/ص ٣١٥).
 - (١٢) المسند المستخرج على صحيح مسلم - أبو نعيم الاصبهاني (ج ٢/ص ٢٧).
 - (١٣) السنن الكبرى - البيهقي - باب وجوب التشهد الآخر (ج ٢/ص ٣٧٧).
 - (١٤) السنن - الدارقطني - باب صفة التشهد ووجوبه (ج ١/ص ٢٥٣).

٤- طريق أيمن بن نابل فهي عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعملنا ...).

وقد أخرجها كل من النسائي^(١)، وابن ماجه^(٢)، وأحمد^(٣)، والحاكم^(٤)، والبيهقي^(٥).

وقد بين الإمام يحيى بن معين أن هذا الحديث صحيح ومعروف من طريق الليث بن سعد الذي رواه عن أبي الزبير عن طاووس وسعيد بن جبيرة عن ابن عباس، الذي تابعه عليه عبد الرحمن بن حميد وعمر بن الحارث.

وأما الإسناد الذي جاء به أيمن بن نابل فقد أعله الإمام يحيى وقال هذا خطأ والحديث معروف من حديث الليث بن سعد.

وبعد جمع الطرق تبين أن أيمن بن نابل قد خالف بهذا الإسناد ولم يتابعه عليه أحد. وأيمن بن نابل صدوق يهيم كما قال ابن حجر، فبذلك يكون هذا الحديث من قبيل المنكر لمخالفة أيمن بن نابل للثقات في إسناده.

وقد أكد كثير من العلماء على خطأ أيمن بن نابل وأن الحديث بهذا الإسناد لا يصح وأنه خطأ. كما قال الإمام يحيى بن معين.

فقد قال الترمذي: "وروى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر وهو غير محفوظ".^(٦)

(١) السنن الكبرى - النسائي - باب نوع آخر من التشهد (ج ١/ص ٢٥٣).

(٢) السنن - ابن ماجه - باب ما جاء في التشهد (ج ١/ص ٢٩٠).

(٣) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٥/ص ٣٦٣).

(٤) المستدرج على الصحيحين - الحاكم - (ج ١/ص ٣٩٩).

(٥) السنن الكبرى - البيهقي - باب من استحَبَّ أو أباح التسمية قبل التحية (ج ٢/ص ١٤١).

(٦) السنن - الترمذي - باب ما جاء في التشهد (ج ٢/ص ٨٣).

وقال الإمام مسلم: " إن الليث بن سعد وعبد الرحمن بن حميد قد اتفقا في نفس الإسناد وكل واحد من هذين أثبت في الرواية من أيمن بن نابل، وأن الوهم قد بان في حفظ أيمن للإسناد هذا"^(١)

وقال النسائي: " لا نعلم أحدا تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية وأيمن عندنا لا بأس به والحديث خطأ " ^(٢).

وقال البخاري 'هو غير محفوظ ، هكذا يقول أيمن بن نابل عن أبي الزبير عن جابر وهو خطأ، والصحيح ما رواه الليث بن سعد " ^(٣).

وذهب إلى ذلك أيضا كل من ابن حجر^(٤) والشافعي^(٥)، والزرقاني^(٦) وبينوا أن أيمن قد أخطأ في إسناده .

ونقل ابن حجر عن الدارقطني قوله في أيمن أنه ليس بالقوي وقد خالف الناس ولو لم يكن له إلا حديث الشهد^(٧).

ونجد أن في مخالفة أيمن بن نابل أن هذا الإسناد منكراً في المعنى الموسع والعام للمنكر وهو المعنى الاصطلاحي الذي ينهجه يحيى بن معين في إعلاله للأحاديث بالنكارة.

(١) التمييز - مسلم بن الحجاج - (ج ١/ص ١٨٩).

(٢) المجتبى - النسائي - باب نوع آخر من الشهد (ج ٣/ص ٤٣).

(٣) العلل الكبير ، الترمذي (ج ١/ص ٧٢).

(٤) فتح الباري - ابن حجر العسقلاني (ج ٢/ص ٣١٦).

(٥) اختلاف الحديث - الشافعي (ج ١/ص ٧١).

(٦) شرح الزرقاني - الزرقاني (ج ١/ص ٢٧٠).

(٧) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ١/ص ٢٤٨).

(٣ / ٢٤) قال الدوري : سمعت يحيى وسألته عن حديث حكيم بن جبير حديث ابن مسعود لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهما. يرويه أحد غير حكيم ؟ ، فقال : يحيى بن معين : نعم ، يرويه يحيى بن آدم ، وهذا وهم ، لو كان هذا هكذا لحدث به الناس جميعا عن سفيان ، ولكنه حديث منكر^(١).

الدراسة

لحديث ثلاثة طرق

أولاً: عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد رواه عن حكيم كل من سفيان الثوري وشريك وإسرائيل وتفصيل ذلك على النحو التالي:

١. رواه سفيان الثوري وقد رواه عنه كل من :

□ وكيع وروايته أخرجه أحمد^(٢) ، وأبي يعلى^(٣) ، والشاشي^(٤)

□ ويحيى بن آدم أخرجه أبو داود^(٥) ، والترمذي^(٦) والنسائي^(٧) ، وابن ماجه^(٨)

، والبزار^(٩)

(١) التاريخ ، يحيى بن معين ، رواية الدوري (ج ٣/ ص ٣٤٦).

(٢) المسند - احمد بن حنبل (ج ١/ ص ٣٨٨).

(٣) المسند - أبو يعلى (ج ٩/ ص ١٣٨).

(٤) المسند - الشاشي (ج ٢/ ص ١٩).

(٥) السنن - أبو داود (ج ٢/ ص ١١٦) باب من يعطى من الصدقة وجد الغنى.

(٦) السنن - الترمذي (ج ٣/ ص ٤١) باب من جاء من تحل له الزكاة.

(٧) السنن الكبرى - النسائي (ج ٢/ ص ٥٢) باب حد الغنى.

(٨) السنن - ابن ماجه (ج ١/ ص ٥٨٩) باب من سأل عن ظهر غنى.

(٩) المسند - البزار (ج ٥/ ص ٢٩٤).

□ ومحمد بن يوسف الفريابي وروايته أخرجه الدارمي^(١) والطحاوي^(٢).

□ أبو عاصم وروايته أخرجه الدارمي^(٣) والطحاوي^(٤).

٢- رواية شريك أخرجه الترمذي^(٥) والطيالسي^(٦) والشاشي^(٧).

٣- رواية إسرائيل أخرجه الدارقطني^(٨).

ثانياً: عن سفيان الثوري عن زبيد الأيامي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن

أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد تفرد في روايته عن سفيان بهذا الإسناد يحيى بن آدم وأخرج روايته كل من :

أبي داود^(٩) والترمذي^(١٠) والنسائي^(١١) وابن ماجه^(١٢).

(١) السنن - الدارمي - (ج ١ / ص ٤٧٣).

(٢) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٢ / ص ٢٠).

(٣) السنن - الدارمي (باب من تحل له الصدقة - ج ١ / ص ٤٧٣).

(٤) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٢ / ص ٢٠).

(٥) السنن - الترمذي - باب من تحل له الزكاة (ج ٣ / ص ٤١).

(٦) المسند - أبو داود الطيالسي (ج ١ / ص ٤٢).

(٧) المسند - الشاشي (ج ٢ / ص ٢٠).

(٨) السنن ، الدارقطني باب الحد التي يحرم السؤال (ج ٢ / ص ١٢٢).

(٩) السنن - أبو داود - باب حد الغنى (ج ٢ / ص ١١٦).

(١٠) السنن - الترمذي - باب من تحل له الزكاة (ج ٣ / ص ٤١).

(١١) السنن الكبرى ، النسائي - باب حد الغنى (ج ٢ / ص ٥٢).

ثالثاً: عن طريق الحجاج عن الحسن بن سعد عن أبيه أن علياً وعبد الله بن مسعود قالوا.. الحديث .

والحديث من هذه الطريق أخرجه ابن أبي شيبة .^(١)

وبعد جمع طرق الحديث يتضح لنا أن هذا الحديث معروف من رواية حكيم بن جبير لاشتهار روايته ، مع كونه ضعيفاً حيث قيل عنه متروك ومنكر الحديث وضعيف وغيرها من عبارات التجريح.

إضافة إلى نص العلماء على ترك شعبة الرواية عنه، وقد بين الذهبي أن هذا الحديث معروف من رواية حكيم فقال بعد نقل عبارة الإمام يحيى بن معين: "وإنما المعروف برواياته حكيم"^(٢)

ولذلك فقد أعل الإمام يحيى بن معين الطريق التي خالف فيها يحيى بن آدم عن سفيان عن زبيد وقال : " هذا حديث منكر " ، وذلك لعدم متابعة يحيى بن آدم لهذه الطريق ممن روى هذا الحديث عن سفيان وهم الحفاظ من أصحابه بل كلهم قد رواه عن سفيان عن حكيم ولو كانت طريق يحيى بن آدم محفوظة وليست وهماً لوجدنا غيره من تلاميذ سفيان وهم كثيرون قد تابعه عليها.

وهذا ما أوضحه الإمام يحيى بن معين عندما برر إنكاره لهذا الحديث حيث قال: "وهذا وهم. لو كان هذا هكذا لحدث به الناس جميعاً عن سفيان"^(٣)

(١) المصنف - ابن أبي شيبة (ج ٢/ ص ٤٠٣).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي (ج ٢/ ص ٤٠٣).

(٣) التاريخ - يحيى بن معين ، رواية الدوري (ج ٣/ ص ٣٤٦).

ومما يؤكد ذلك أيضا ما قاله ابن عبد البر بعد بيانه أن هذا الحديث يدور على حكيم وهو ضعيف فقال: 'هكذا رواه جماعة أصحاب الثوري إلا يحيى بن آدم فإنه جعل فيه زبيد الأيامي' (١)

وهذا أيضا ما ذهب إليه النسائي والدارقطني وأحمد.

وقد قال بعض النقاد أن رواية يحيى بن آدم التي خالف فيها ، هي منقطعة وغير مسندة بين سفيان وزبيد أي أن سفيان لم يسمع من زبيد ، ولكن بعد تتبع الطرق تبين أن بعض الروايات قد صرح سفيان فيها بالسماع وذلك يدل على أن سفيان حدث به مرتين فمرة صرح فيه بالسماع ومرة لم يصرح.

ويحيى بن آدم هو ابن سليمان الأموي، وقد اتفق النقاد على توثيقه، واشترط عثمان

ابن أبي شيبة ألا يخالف من هم فوقه مثل وكيع. (٢)

ونخلص مما سبق إلى أن الإمام يحيى بن معين قد أعل هذا الحديث بالإنكار من طريق يحيى بن آدم عن سفيان لكونه خالف وتفرد بها ولم يروها غيره عن سفيان، مع أن يحيى بن آدم ثقة ، وهذا يدل على أن الإمام يحيى بن معين قد أطلق لفظ المنكر على المعنى الموسع لحد المنكر وهو التفرد والمخالفة من قبل الراوي سواء كان ثقة أو ضعيفا.

وسبب إنكار يحيى بن معين لهذا الحديث مع كون من تفرد به ثقة هو أن الثوري معروف بكثرة من روى وأخذ الحديث عنه ورغم ذلك تفرد يحيى بن آدم بروايته عنه وخالف الحفاظ من أصحاب الثوري حيث لم نجد أحدا تابعه عليه فكان إسناده منكرا ، لكونه ثقة محتجا بحديثه ما لم يخالف من هو أوثق منه والله أعلم .

٥٦٣٠١٠

(١) التمهيد ، ابن عبد البر (ج٤/ص ١٠٢).

(٢) تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج٦/ص ١١٣).

(٤ / ٢٥) قال عباس الدوري: سألت يحيى بن معين عن الهذيل بن الحكم؟ فقال: قد رأيته بالبصرة وكتبت عنه ، ولم يكن به بأس . قلت : ما روى عن عبد العزيز ابن أبي رواد عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: " موت الغريب شهادة " .

قال يحيى: هذا حديث الذي كان يُسأل عنه، ليس هذا الحديث بشيء هذا حديث منكر. (١)

الدراسة:

أخرج الحديث ابن ماجه^(٢)، وأبو يعلى^(٣)، والطبراني^(٤)، والبيهقي^(٥).

وكلهم رووه من طريق الهذيل بن الحكم عن عبد العزيز بن أبي رواد عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث " .

وأخرجه الطبراني من طريق عمرو بن الحصين عن محمد بن عبد الله بن ثلاثة عن الحكم بن أبان عن وهب بن منبه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ..^(٦)

وأخرجه القضاعي عن طريق إبراهيم بن بكر عن عبد العزيز بن أبي الرواد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.^(٧)

وهذا السند نفسه الذي رواه الهذيل وقد نص النقاد على أنه معروف عن هذيل وأن

إبراهيم بن بكر قد سرق هذا الإسناد ولا يصح عنه.

(١) سؤالات ابن جنيد - يحيى بن معين - ٠ - (ص ٣٢٧).

(٢) السنن - ابن ماجه (ج ١/ص: ٥١٥).

(٣) المسند - أبو يعلى (ج ٤/ص: ٢٦٩).

(٤) المعجم الكبير - الطبراني (ج ١١/ص: ٢٤٦).

(٥) شعب الإيمان - البيهقي (ج ٧/ص: ١٧٣).

(٦) المعجم الكبير - الطبراني (ج ١١/ص: ٥٧).

(٧) مسند الشهاب - القضاعي (ج ١/ص: ٨٣).

وأخرجه أبو نعيم من طريق إبراهيم بن بكر عن عمر بن زر عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً. ^(١)

و للحديث شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه الطبراني ^(٢) والبيهقي ^(٣) والقضاعي ^(٤).

وقد ورد موت الغريب شهادة جملة أحاديث لم تصح، بل كما قال المنذري : " إنها لم تبلغ درجة الحسن " ^(٥)

و مما تقدم نرى أن يحيى بن معين قد أعل هذا الحديث بأنه منكر ، وذلك لتفرد الهذيل بن الحكم بهذا الإسناد عن عبد العزيز بن أبي رواد حيث إنه لم يتابعه عليه أحد ، فكان منكراً من ناحية تفرد الهذيل عن شيخه عبد العزيز وليس التفرد المطلق بالحديث لورود الحديث عن عكرمة عن ابن عباس من طريق أخرى .

ويؤكد ذلك أبو نعيم الأصبهاني في تعليقه على الحديث : " غريب من حديث عبد العزيز تفرد به الهذيل " ^(٦).

والهذيل بن الحكم هو أبو المنذر الأزدي ، وهو منكر الحديث كما نص كثير من النقاد.

قال البخاري : " منكر الحديث " ^(٧)، وقال ابن حبان : " منكر الحديث جداً " ^(٨)، وقال العقيلي : " لا يقيم الحديث " ^(٩).

(١) حلية الأولياء - أبو نعيم الأصبهاني - (ج ٥/ ص ١١٩).

(٢) المعجم الكبير - الطبراني (ج ١٨/ ص ٨٧).

(٣) شعب الإيمان - البيهقي - (ج ٧/ ص ١٧٣).

(٤) مسند الشهاب - أبو عبد الله القضاعي - (ج ١/ ص ٢٢٧).

(٥) الترغيب والترهيب - المنذري (ج ٤/ ص ٤٤).

(٦) حلية الأولياء - أبو نعيم الأصبهاني (ج ٨/ ص ٢٠١).

(٧) التاريخ الصغير - البخاري - (ج ٢/ ص ١٥١).

(٨) المجروحين - ابن حبان (ج ٣/ ص ٩٥).

(٩) الضعفاء - العقيلي - (ج ٤/ ص ٣٦٥).

ومثل الهذيل بن الحكم لا يحتمل منه هذا التفرد لضعفه وقد بين النقاد هذا التفرد ،

فقال البيهقي بعد تخريج الحديث : " أشار البخاري إلى تفرد الهذيل به " (١)

و خلاصة القول أن إعلال يحيى بن معين لهذا الحديث بأنه منكر إسناده بسبب تفرد الهذيل عن شيخه ، يتفق مع منهجه في استخدام مصطلح المنكر ، وهو الحد الاصطلاحي الموسع الذي يطلق على مجرد تفرد أو مخالفة الراوي سواء كان ثقة أو ضعيفاً .

(١) شعب الإيمان - البيهقي - (ج ٧ / ص ١٧٣) .

المطلب الثاني : الشاذ

الشاذ لغة: المنفرد عن الجماعة ، شَذَّ يَشُدُّ وَيَشُدُّ شُدًّا ، إذا انفرد. (١)

أما اصطلاحاً:

فقد عرفه الشافعي بقوله : "هو ما روى الثقة مخالفاً لرواية الناس لا أن يروي الثقة ما لا يروي غيره" (٢)

وذهب الدكتور نور الدين عتر إلى هذا التعريف حيث قال " الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ". (٣)

أما الحاكم فقال : " فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة ". (٤)

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي "الذي عليه حفاظ الحديث : الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ، ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به ". (٥)

وقال ابن الصلاح " وما ذكرناه أي الخليلي والحاكم مشكل فإنه ينتقص بإفراد العدل الضابط الحافظ لحديث إنما الأعمال بالنيات فإنه حديث فرد تفرد به عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره وهي مخرجة في الصحيح مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة. (٦)

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة شَذَّ (ج ٦/ص ١١٥).

(٢) تدريب الراوي - نقله عن السيوطي (ج ١/ص ٢٣٢).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث - دنور الدين عتر (ص ٤٢٨).

(٤) معرفة علوم الحديث - الحاكم (ص ١١٩).

(٥) منهج النقد في علوم الحديث - دنور الدين عتر (ص ٤٢٩).

(٦) تدريب الراوي ، السيوطي (ج ١ / ص ٢٣٤) .

ثم أضاف ابن الصلاح "فهذا الذي ذكرناه وغيره مما ذهب إليه أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي قاله أي الحاكم والخليلي والصحيح التفصيل فإن كان الثقة بتفرده مخالفاً أحفظ منه وأضبط كان شاذاً مردوداً ، وإن لم يخالف الراوي فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بضبطه كان تفرده صحيحاً"^(١)

وقد رجح ابن كثير قول الشافعي وقال : هو الصواب وذلك أن يروي الثقة شيئاً قد خالف فيه الناس فهو شاذ .

والحكم في الشاذ أنه مردود لا يقبل ، لأن راويه ، وإن كان ثقة لكنه لما خالف من هو أقوى منه علمنا أنه لم يضبط هذا الحديث، فيكون مردوداً^(٢)

وينقسم الشاذ من حيث موضعه في الحديث إلى قسمين:

١- الشاذ في السند.

٢- الشاذ في المتن.

وبعد الدراسة في الأحاديث التي أعطاها يحيى بن معين نجد أنه أعل عدداً منها بعبارات تدل على أن هذا الراوي قد خالف غيره ولم يتابعه أحد على ذلك ، ومن هؤلاء الرواة من تبين بعد البحث أنه ثقة وقد خالف غيره من الثقات ، وهذا ما ينطبق عليه حد الشاذ عند المتأخرين ولكن ابن معين لم يستعمل هذا المصطلح في إعلاله الحديث الذي خالف فيه الثقة غيره من الثقات وإن عرف هذا عند المتأخرين بالشاذ .

وأذكر ثانية في هذا المطلب أنني لا أحكم ابن معين في أحاديث أعطاها بناءً على ما اصطلاحه المتأخرون فلكل عصر مصطلحاته ، لذلك لم أقل إن ابن معين قد أعل بالشذوذ ، ولكن المعطيات التي تعاملت معها في هذه الأحاديث تدرج فيما اصطلاح عليه المتأخرون بالشاذ والله أعلم .

(١) تريب الراوي - السيوطي - (ج ١/ص ٢٣٤).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث - د. نور الدين عتر /ص ٤٢٨.

(١ / ٢٦) قال الدوري : سمعت يحيى يقول : حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن للصلاة أولاً وآخرأ " .

قال يحيى : رواه الناس كلهم عن الأعمش مرسلأ .^(١)

الدراسة:

يدور هذا الحديث على الأعمش ، وقد اختلف عليه بين من وصله ومن أرسله ، حيث رواه كل من إبراهيم بن محمد بن الغزاري و زائدة وأبي زبيد عبثر بن القاسم مرسلأ ، بينما رواه محمد بن فضيل عن الأعمش متصلأ ، وفيما يلي نبين ذلك :

١- طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة متصلأ

أخرجها الترمذي^(٢) وأحمد^(٣) وابن أبي شيبه^(٤) والدارقطني^(٥) والبيهقي^(٦).

٢- طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن الغزاري^(٧) عن الأعمش عن مجاهد

مرسلأ.

أخرجها الترمذي^(٨) والبيهقي^(٩).

(١) التاريخ (يحيى بن معين) رواية الدوري (ج ٤/ص ٦٦).

(٢) السنن - أبو عيسى الترمذي باب مواقيت الصلاة (ج ١/ص ٢٨٣).

(٣) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٢/ص ٢٣٢).

(٤) المصنف - ابن أبي شيبه (ج ١/ص ٢٨١).

(٥) السنن - الدارقطني (باب إمارة جبرائيل ج ١/ص ٢٦٢).

(٦) السنن الكبرى - البيهقي - باب آخر وقت العشاء (ج ١/ص ٣٧٥).

(٧) هو الكوفي وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم (تهذيب التهذيب ج ١/٩٩).

(٨) السنن - الترمذي (باب مواقيت الصلاة (ج ١/ص ٢٨٤).

(٩) السنن الكبرى - البيهقي - (باب آخر وقت العشاء (ج ١/ص ٣٧٦).

٣- طريق زائدة^(١) عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا ، أخرجه الدارقطني^(٢) والبيهقي^(٣).

٤- طريق أبي زبيد عبثر بن القاسم^(٤) عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا.

أخرجه الدارقطني^(٥) والبيهقي^(٦).

مما سبق نلاحظ أن الثقات من أصحاب الأعمش قد رووا هذا الحديث عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا، بينما تفرد بروايته مسنداً محمد بن فضل فقط ولم يتابعه عليه أحد وقد خالف بروايته هذه الثقات مع كونه ثقة أي محمد بن فضيل بن غزوان.

"حيث قال فيه ابن معين: ثقة ، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً يجيز الحديث متشيعاً وقال أبو زرعة : صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس"^(٧)

بينما ابن حجر وصفه بصدوق عارف^(٨).

وباتفاق الثقات من أصحاب الأعمش على الرواية المرسلة وتفرد ابن فضيل بإسنادها يتضح لنا أن الوهم وقع من ابن الفضيل في إسناده لهذا الحديث.

(١) زائدة بن قدامة اللقي قال النسائي : ثقة، وابن سعد: ثقة مأموناً وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من الحفاظ المتقنين، وقال الدارقطني : من الإثبات الأئمة (تهذيب التهذيب ج ٢/ص ١٨١). وقال أحمد كان زائدة من أصح الناس حديثاً عن الأعمش" شرح العدل ابن رجب (ص ٥٣٣).

(٢) السنن - الدارقطني - باب إمامة جبرائيل (ج ١/ص ٢٦٢).

(٣) السنن الكبرى - البيهقي - باب آخر وقت العشاء (ج ١/ص ٣٧٥).

(٤) عبثر بن القاسم الكوفي قال ابن معين والنسائي: ثقة، ابن سعد: ثقة عبثر الحديث. وقال أبو دلود ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم : صدوق (تهذيب التهذيب ج ٣/ص ٩٢).

(٥) السنن - الدارقطني - باب إمامة جبرائيل (ج ١/ص ٢٦٢).

(٦) السنن الكبرى - البيهقي - باب آخر وقت العشاء (ج ١/ص ٣٧٥).

(٧) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٥/ص ٢٥٩).

(٨) تقريب التهذيب - ابن حجر.

وهذا ما أكدّه أبو حاتم بقوله "هذا خطأ وهم فيه ابن فضيل يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد قوله" (١).

أشار إليه أيضاً الترمذي حيث قال: "وهم محمد بن فضيل في حديثه والصحيح هو حديث الأعمش عن مجاهد" (٢).

وأضاف الترمذي أيضاً "سمعت محمداً يقول حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش وحديث ابن فضيل خطأ أخطأ فيه محمد بن فضيل" (٣).

وقال الدوري "سمعت يحيى يضعف حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة "إن للصلاة..." وقال: إنما يروى عن الأعمش عن مجاهد" (٤).

ومن ذلك أرى أن قصد الإمام يحيى بن معين في قوله (رواه الناس كلهم عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً) أن رواية ابن فضيل مع كونه ثقة خالف من هم أوثق منه مجتمعين وهذه العلة كما ذكرنا اصطلاح عليها المتأخرون بالشاذ والله أعلم.

(١) عل الحديث - ابن أبي حاتم الرازي (ج ١/ص ١٠١).

(٢) العل الكبير - الترمذي - (ج ١/ص ٦٢).

(٣) السنن - الترمذي - (باب الصلاة - ج ١/ص ٢٨٤).

(٢ / ٢٧) قال الدوري : " حدثنا يحيى ، حدثنا عبدة ، قال : حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة ، عن عبد الله بن الزبير ، عن الزبير قال : " جمع لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبويه يوم قريظة ، فقال : ارمِ فداك أبي وأمي " . (١)

قال يحيى : هكذا قال عبدة عن هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة ، عن عبد الله ابن الزبير عن الزبير وخالف عبدة فيه الناس . (٢)

الدراسة:

أراد ابن معين بذلك أن عبدة بن سليمان قد تفرد بمخالفة الثقات في هذا الحديث فقد رواه عن هشام عن أخيه عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير ، بينما جمع الثقات قد رواه عن هشام عن أبيه عن ابن الزبير .

أخرج الحديث من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة عن عبدا لله بن الزبير عن الزبير ، كل من :

الترمذي^(٤) والنسائي^(٥) وابن أبي شيبة^(٦) وأبو يعلى^(٧) وابن حبان^(٨)

(١) التاريخ - يحيى بن معين رواية النوري (ج ٣/ص ٣٩٣) .
 (٢) التاريخ ، يحيى بن معين ، رواية النوري (باب المناقب - ج ١ / ص ٣٢٦) .
 (٣) المرجع السابق (ج ١ / ص ٣٢٦) .
 (٤) السنن ، للترمذي - باب مناقب الزبير بن العوام (ج ٥ / ص ٦٤٦) .
 (٥) السنن الكبرى ، للنسائي - باب ما يقول إذا رأى الغضيفي وجهه (ج ٦ / ص ٥٨) .
 (٦) المصنف ، ابن أبي شيبة - باب ما حفظت في الزبير (ج ٦ / ص ٣٧٧) .
 (٧) المسند ، أبو يعلى - (ج ٢ / ص ٣٥) .
 (٨) الصحيح ، ابن حبان - باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أبويه للزبير بن العوام (ج ١٥ / ص ٤٤٢) .

وأخرج الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير، كل من :
النسائي وأحمد ، وأبي يعلى ، والحاكم وذلك على النحو التالي:

- أخرجه أحمد من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة به. ^(١)
- وأخرجه النسائي ^(٢) والحاكم ^(٣) من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة به.
- وأخرجه أبو يعلى ^(٤) من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة به.
- وأخرجه النسائي ^(٥) وأحمد ^(٦) وأبو يعلى ^(٧) من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة به.

ولكن نلاحظ أن حديث أبي معاوية اختص بيوم أحد وليس كالروايات الأخرى والتي رويت بالطريق نفسه ولكنها تحدثت عن يوم الخندق ، وقد تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد جمع أبويه للزبير مرتين الأولى في أحد والثانية في الخندق.

حيث أثبت ذلك ابن عبد البر بقوله : " وثبت عن الزبير أنه قال جمع لي رسول الله

صلى الله عليه وسلم أبويه مرتين يوم أحد ويوم قريظة فقال ارم فذاك أبي وأمي ^(٨)

(١) المسند ، أحمد بن حنبل (ج ١ / ١٦٤) (١٤٠٩).

(٢) السنن الكبرى ، النسائي (باب ما يقول إذا رأى الغضب في وجهه (ج ٦ / ص ٥٨).

(٣) المستدرک علی الصحیحین ، الحاكم (باب ذكر عبد الله بن الزبير) (ج ٣ / ص ٦٣٩).

(٤) المسند ، أبو يعلى (ج ٢ / ص ٣٥).

(٥) السنن الكبرى ، النسائي ، باب ما يقول إذا رأى الغضب في وجهه (ج ٦ / ص ٥٨).

(٦) المرجع السابق (ج ٦ / ص ٥٨).

(٧) المسند ، أحمد بن حنبل (ج ١ / ١٦٤).

(٨) المسند ، أبو يعلى (ج ٢ / ص ٣٥) .

والحادثة كما وصفها عبد الله بن الزبير قال " لما كان يوم الخندق كنت أنا وعمر بن أبي سلمة في الأطم^(١) الذي فيه نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم أطم حسان، فكان يرفعني وأرفعه فإذا رفعني عرفت أبي حين يمر إلى بني قريظة وكان يقاقل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فقال من يأتي بني قريظة فيقاتلهم فقلت له حين رجع يا أبت تالله إن كنت لا أعرفك حين تمر ذاهبا إلى بني قريظة فقال يا بني أما والله إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجمع لي أبويه جميعا يفديني بهما يقول فذاك أبي وأمي. (٢)

أما النقات الذين روه عن هشام عن أبيه فهم على النحو التالي:

١- أبو أسامة ، وهو حماد بن أسامة الكوفي وهو ثقة من أثبت الناس بحديث هشام وثقه ابن معين و ابن سعد و العجلي (٣) وقال أحمد بن حنبل " ما رأيت أحدا أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة ، ولا أحسن رواية منه (٤) .

٢- حماد بن زيد بن درهم الأزدي وهو ثقة ، قال ابن حجر " ثقة ثبت فقيه من كبار الثامنة (٥)

٣- حماد بن سلمة هو ابن دينار البصري ، ثقة أيضاً

وثقه ابن معين و أحمد وابن سعد والعجلي والساجي والنسائي وغيرهم (٦)

(١) الأطم: حصن مَبْنِيٌّ بحجارة، وقيل: هو كل بيت مُرْتَع مُسَطَّح، وهي حصون لأهل المدينة ، لسان العرب ، ابن منظور ، مادة أطم (ج ١٢ / ص ١٩) .
(٢) المسند - الإمام أحمد بن حنبل (ج ١ / ١٦٤) رقم الحديث (١٤٠٩) .
(٣) المرجع السابق (ج ٢ / ص ٥) .
(٤) شرح العلل ، ابن رجب (ج ٢ / ص ٤٨٨) .
(٥) تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ٢ / ص ٩) .
(٦) المرجع السابق (ج ٢ / ص ١٠) .

٤- المنذر بن عبد الله الحزامي.

قال فيه ابن حجر " ذكره ابن حبان في الثقات وهو مقبول . (١)

و خلاصة القول أن عبدة بن سليمان هو الذي تفرد برواية الحديث عن هشام عن

عبد الله بن عروة ولم يتابعه عليه أحد مع كونه ثقة ، حيث وثقه ابن معين والدارقطني والعجلي وابن سعد وغيرهم (٢)

وقد خالف بذلك غيره من الثقات وهم حماد بن زيد وحماد بن أسامة وحماد بن سلمة وتابعهم من هم أقل منهم رتبة وهم المنذر بن عبد الله وأبو معاوية محمد بن خزام .

فبذلك يكون عبدة قد شذ في هذا الإسناد ، ولكن يحيى بن معين في إعلاله لهذا السند ،

لم يعبر بهذا المصطلح لهذه العلة ولكنه اكتفى بلفظ " خالف عبدة فيه الناس " وهو لفظ عام يتضح القصد منه بعد الدراسة وجمع الطرق والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ١ / ص ٥٤٦) .

(٢) تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ٣ / ص ٥٣٦) .

المطلب الثالث : الغريب .

الغريب لغة : من غَرِبَ، يَغْرُبُ غرباً، وغَرِبَ واغْرِبَ وغَرَّبه : أي أبعدَه ونحاه وهو المنفرد البعيد عن أقاربه.

ويغْرِب: الذهاب والبعد والتّحي عن الناس، والغريب: البعيد عن وطنه الوحيد الذي لا أهل له^(١).

أما الغريب اصطلاحاً:

فقد عرفه أن الصّلاح بقوله " الغريب هو الذي ينفرد به بعض الرواة، وسواء انفرد بالحديث كله أو بشيء منه أو في سنده"^(٢).

وبين ابن منده " أن الغريب هو الحديث الذي انفرد راويه به عن إمام يجمع حديثه مثل الزهري وقتادة"^(٣).

أما الدكتور نور الدين عتر فقد لخص الغريب عند المحدثين بأنه الحديث الذي تفرد به راويه ، سواء تفرد به عن إمام يجمع حديثه أو عن روا غير إمام^(٤).

وبذلك يتفق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي حيث أن الحديث الغريب هو المنفرد الذي لم يسانده أو يتابعه أحد فهو كالوحيد الذي لا أهل له.

وقد جعل العلماء الغريب عدة أقسام منها :

الغريب متناً واسناداً، وهو الذي لا يروى إلا من وجه واحد ومنها الغريب اسناداً لا متناً ومنها أيضاً الغريب متناً لا إسناداً ومنها الغريب بعض السند والغريب بعض المتن.

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة غرب (ج ١ / ص ٦٣٧) .

(٢) المقدمة ، ابن الصّلاح (ص ٢٤٣) .

(٣) توضيح الأفكار ، الصنعاني (ج ٢ / ص ٢٢٩) .

(٤) منهج النقد في علوم الحديث ، د. نور الدين عتر (ص ٣٩٦) .

ومما لا بد من الإشارة إليه أن الغريب ليس حكماً مطرداً على الحديث سواء بالرد أو القبول، بل هو وصف لحالة هذا الحديث فقط، وأن الأمر يتوقف على تحقق شروط الصحة ليحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف.

وقد نبّه على ذلك ابن الصلاح في قوله "من كثر حديثه لا بد أن تكون عنده غرائب وليس ذلك بموجب للضعف، وإنما الذي يضر أن تكون تلك الغرائب منكراً^(١)."

ولم يخرج معنى الغريب عن ابن معين في استخدامه بوصف بعض الأحاديث عن المعاني سابقة الذكر: حيث إن الأحاديث التي وصفها بالغرابة بين أن سبب غرابتها أن راويها قد تفرد بها ولم يروها غيره.

ومثال ذلك قوله في حديث عبد الوهاب الثقفي^(٢) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر إذا طلقها وهي حائض لم يعتد بتلك الحيضة.

حيث قال يحيى: وهذا الحديث غريب ليس يحدث به إلا عبد الوهاب الثقفي^(٣).

فنجد أن ابن معين بين سبب غرابة هذا الحديث وهي انفراد عبد الوهاب الثقفي في روايته .

وأشار إلى ذلك البيهقي عند نقل عبارة ابن معين في تعليقه على الحديث فقال البيهقي " انفراد به عبد الوهاب الثقفي^(٤)."

(١) طليعة التنكيل ، للمعلمي اليماني ، (ج ١ / ص ٣٦) .

(٢) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين من الثامنة (التقريب ، ابن حجر (١ / ٣٦٨) .

(٣) التاريخ ، ابن معين ، رواية النوري (ج ٤ / ص ٢٩٧) .

(٤) تلخيص الحبير ، ابن حجر (ج ٣ / ص ٢٣٣) .

ولكن هذا الوصف بالتفرد والغرابة لا يدل على أن ابن معين قد أعله، بل قدم وصفاً لحال هذا الحديث من أنه غريب لم يروه إلا عبد الوهاب ، بينما نجده أعل أحاديث أخرى بالغرابة وذلك بنكر ما يدل على نكارة هذا التفرد .
ومثال ذلك :

(٢٨ / ١) قال الدوري : سئل ابن معين عن نوح بن دراج ؟ قال كان عنده حديث غريب عن ابن شبرمة، عن الشعبي في المخرم يضطر إلى الميتة أو الصيد ^(١).
قال يحيى: حديث غريب ، ليس برويه أحد غيره - أي نوح بن دراج- ولم يكن ثقة ولم يكن يدري ما الحديث ولا يحسن شيئاً وكان خبيثاً ^(٢).

الدراسة:

أخرجه ابن أبي شيبة ^(٣) وعبد الرزاق ^(٤) كلاهما من غير طريق نوح بن دراج ، ونص الحديث كما أخرجه عبد الرزاق هو "عن عطاء قال : إذا اضطر المحرم إلى الصيد فإنه يصطاد ولا جزاء عليه وإذا وجد الميتة فإنه يبدأ بالميتة ويدع الصيد "

نرى في هذا الحديث أن ابن معين وصف طريق دراج بالغرابة ولكنه قرنها بما يدل على أن هذه الغرابة هي غرابة غير مقبولة.

(١) لم ألق على رواية نوح بن دراج هذه .

(٢) التاريخ ، ابن معين ، رواية الدوري (ج ٤ / ص ٢٩) .

(٣) المصنف ، ابن أبي شيبة (ج ٣ / ص ٣٣٧) .

(٤) المصنف ، عبد الرزاق (ج ٤ / ص ٤٢٩) .

وذلك بقوله عن نوح بن دراج الذي تفرد بإسناده أنه لم يكن بثقة ولا يدري ما الحديث ،
ولا يحسن شيئاً، فكيف يقبل ممن صفته هكذا مثل هذا التفرد، فيكون وصف الحديث بالغرابة
ليس من الغريب الصحيح بل من الغريب الضعيف المردود والله أعلم.

ومثال آخر:

(٢ / ٢٩) قال ابن محرز: سمعت يحيى يقول : يزيد بن زريع عن يونس عن الحسن
في بعير تردى في بئر، قال : صار أعلاه أسفله .
قال يحيى : هذا حديث غريب جداً^(١).

الدراسة:

نلاحظ هنا أن ابن معين لم يكتفِ ببيان أن هذا الحديث غريب تفرد به يزيد بل نراه أكد
قوله بتعليقه على الحديث بأنه غريب جداً ، وبعد تتبع هذا الحديث في كتب الحديث كافة سواء
في الصحاح أو الضعفاء أو العلل أو الموضوعات، لم أقف على من أخرجه مطلقاً ولو
بالمعنى.

ونلك إن دل على شيء فإنه يدل على أن قول ابن معين (غريب جداً) إشارة إلى أنه
غريب من قبيل الحديث المردود وليس المقبول فلو كان من قبيل المقبول لعرفه أصحاب السنن
والمصنفات والمسانيد وغيرها ولكنه حديث لم أقف على من رواه أو أعلاه وهذا ما جعل ابن
معين يقول غريب جداً وهو غريب متناً وإسناداً والله أعلم.

(١) معرفة الرجال ، ابن معين ، رواية ابن محرز (ج ١ / ص ١٤٩) .

المبحث الثالث : الإعلال بسبب التخليط والإبدال .

المطلب الأول : الإعلال بإبدال راوي برابي.

وهذا النوع من العلة يكون من قبيل الخطأ والوهم الذي يقع لبعض الرواة، حتى مع كونهم ثقات، فيرويه أحدهم من حديث فلان والصواب غيره، أو عن أحد الصحابة والصواب غيره .

أقول وقد وجدت أن من منهج الإمام يحيى بن معين الاهتمام بهذا النوع من العلل فقد أعل الكثير من الأحاديث بهذه العلة ثم بيّن الصواب منها.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي يظهر فيها جليا استخدام الإمام يحيى بن معين لهذه العلة.

(١ / ٣٠) قال الدوري : سمعت يحيى يقول لي: حديث "ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً قط" يرويه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى، مولى جعدة^(١) عن أبي هريرة، والناس يروون هذا عن أبي حازم^(٢) عن أبي هريرة^(٣).

الدراسة:

يدور هذا الحديث على الأعمش وقد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث ، حيث رواه الثقات الأثبات في حديث الأعمش ومنهم سفيان وشعبة فرووا في إسناده عن الأعمش عن أبي حازم، بينما خالفهم أبو معاوية الضرير فجعل في إسناده أبا يحيى بدل أبي حازم وهذا خطأ

(١) أبو يحيى مولى آل جعدة المخزومي، حديث مقبول من الرابعة (التقريب/ج١/ص ٦٨٤).

(٢) سلمان أبو حازم الأشجعي الكوفي ثقة من الثالثة (التقريب/ ج١/ص ٢٤٦).

(٣) للتاريخ يحيى بن معين - روية النوري (ج٣/ص ٤٥١).

من أبي معاوية الضرير حيث إن الحديث معروف من رواية الأعمش عن أبي حازم كما نص العلماء والنقاد.

ونرى أن ابن معين قد أعل هذا الحديث بإبدال راوٍ براوٍ وقد نبه عليها بقوله والناس يروون هذا عن أبي حازم ويقصد بالناس أي الحفاظ الأثبات أصحاب الحديث وأن أبا معاوية قد خالف جماعة الثقات من أصحاب الأعمش ، وهذا من عادة ابن معين في كثير من الأحاديث التي أعلها..

وأبو معاوية الضرير هو محمد بن خازم التميمي السعدي وهو متفق على توثيقه في الأعمش ولكن في غيره مضطرب الحديث لا يحفظه جيداً^(١).

ومن رواه عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة.

- سفيان الثوري ، أخرج روايته (البخاري^(٢)، ومسلم^(٣)، وأبو داود^(٤) ، والترمذي^(٥)، وابن ماجه^(٦) ، وأحمد^(٧) .

- شعبة بن الحجاج ، أخرج روايته (البخاري^(٨)، وأبو عوانة^(٩)).

- جرير ، أخرج روايته (مسلم^(١٠)).

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٥/ص ٩٠).

(٢) الصحيح البخاري (باب ما عاب النبي طعاما) (ج ٥/ص ٢٠٦٥).

(٣) الصحيح مسلم (باب لا يعيب الطعام) (ج ٣/ص ١٦٣٢).

(٤) السنن - أبو داود (كراهية ذم الطعام) (ج ٣/ص ٣٤٦).

(٥) السنن - الترمذي (ترك العيب للنعمة) (ج ٤/ص ٣٧٧).

(٦) السنن - ابن ماجه (النهي أن يعاب الطعام). (ج ٢/ص ١٠٨٥).

(٧) المسند - أحمد (ج ٤٧٤/٢).

(٨) الصحيح - البخاري (باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم) (ج ٣/ص ١٣٠٦).

(٩) المسند - أبو عوانة (ج ٥/ص ٢١٢).

(١٠) الصحيح - مسلم - (باب لا يعيب الطعام) (ج ٣/ص ١٦٣٢).

- زهير بن معاوية عن أبي معاوية الضرير وروايته أخرجه (مسلم^(١)) وأبو عوانة^(٢).
- وكيع ،أخرج روايته (أحمد^(٣)) ، البيهقي^(٤).
- أما رواية أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن أبي يحيى فقد أخرجه (مسلم^(٥)) وابن ماجه^(٦)، وأحمد^(٧)

ومما سبق نرى أن هناك قرينتين لترجيح إسناد أبي حازم وهما كما يلي:

[١] رواية الأئمة والأحفظ عن الزهري لهذه الرواية وهما سفيان وشعبة.

حيث قال معاوية بن صالح: سألت ابن معين: من أثبت أصحاب الأعمش قال: أبو معاوية بعد شعبة وسفيان^(٨).

وبين أحمد بن حنبل أن أبا معاوية رغم حفظه لحديث الأعمش إلا أنه كان يخطئ في أحاديث عن الأعمش و يقلب بعضها عنه^(٩).

ويثبت ما ذهبنا إليه ما قاله أبو بكر بن أبي شيبة أن أبا معاوية يخالف سفيان في هذا الإسناد عن الأعمش ثم قال وسفيان من أئمة الحديث والفقهاء فقله أولى وأصوب^(١٠).

(١) المرجع السابق (ج٣/ص ١٦٣٣).

(٢)المسند - أبو عوانة (ج٥/ص ٢١٢)

(٣)المسند - أحمد (ج٢/ص ٤٨١).

(٤)السنن الكبرى - البيهقي - (باب ما عاب النبي طعاما قط) (ج٧/ص ٢٧٩).

(٥)الصحيح - مسلم - (ج٣/ص ١٦٣٣).

(٦)السنن - ابن ماجه (النهى أن يعاب الطعام) (ج٢/ص ١٠٨٥).

(٧)المسند - أحمد (ج٢/ص ٤٩٥).

(٨) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٥ / ص ٩٠) .

(٩) شرح علل الترمذي ، ابن رجب (ج ٢ / ص ٥٣٣) .

(١٠) شرح سنن ابن ماجه ، السيوطي وآخرون (ج١/ص ٢٣٥).

وبذلك تُثبت هذه القرينة أن رواية سفيان وشعبة هي مقدمة على رواية أبي معاوية الضرير.

[٢] أما القرينة الثانية فهي رواية الأكثر من الثقات لهذه الطريق ، وهم سفيان وشعبة وجريرووكيع وزهير بن معاوية حيث رواها كلهم عن الأعمش عن أبي حازم مقابل أبي معاوية الذي رواها عن الأعمش عن أبي يحيى .

ومما يدل على أن رواية الأكثر من الثقات هي الأرجح هي طريقة إخراج الإمام مسلم لطرق هذا الحديث ، وذلك لبيان علته حيث رواه بداية من رواية الاكثرين عن الأعمش عن أبي حازم ثم أتبعها برواية أبي معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى.

وقد علق على ذلك الإمام النووي فقال: وأنكر عليه الدارقطني هذا الإسناد الثاني أي إسناد أبي يحيى- وقال هو معلل^(١).

وأضاف النووي: " وقال القاضي، وهذا الإسناد من الأحاديث المعللة في كتاب مسلم التي بين مسلم علتها، كما وعد في خطبته وذكر الاختلاف فيه ولهذه العلة لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية بل أخرجه من طريق آخر".^(٢)

وقد بين أبو حاتم عندما سئل عن هذا الإسناد أن إسناد أبي معاوية لم يتابعه عليه أحد وأن الإسناد الصحيح هو عن الأعمش عن أبي حازم.^(٣)

وقال أبو نعيم الأصبهاني "إن هذا الحديث مشهور من حديث الثوري عن الأعمش عن أبي حازم"^(٤).

(١) شرح صحيح مسلم النووي (ج ١٤ / ص ٢٦).

(٢) شرح صحيح مسلم - النووي (ج ١٤ / ص ٢٦).

(٣) علل الحديث - ابن أبي حاتم (ج ٢ / ص ٢٢).

(٤) الحلية - أبو نعيم الأصبهاني (ج ٧ / ص ١٣١).

وهذا أيضا ما رجحه الدارقطني وقال الصحيح عن شعبة وغيره عن الأعمش عن أبي حازم^(١).

وما سبق يتفق مع ما أشار إليه ابن معين في بيان علة هذا الإسناد وهي إبدال راوٍ براوٍ آخر مما أعل الإسناد ، والله أعلم.

(٢ / ٣١) قال الدوري : حدثنا يحيى وقال : حدثنا يزيد بن هارون، ويعقوب بن إبراهيم ابن سعد، وأبو كامل، كلهم عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري عن عبد الله بن الأسود^(٢)، إلا أن يونس ومعمراً والناس أجمعين قالوا : عن الزهري عن عبد الرحمن بن الأسود .

قال يحيى : وهو الصواب، ولكن إبراهيم بن سعد قال، كذا عبد الله بن الأسود.^(٣)

الدراسة:

يدور هذا الحديث على الزهري حيث يرويه عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن مروان ابن الحكم عن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم.

هكذا يرويه أصحاب الزهري عن عبد الرحمن بن الأسود. إلا أن إبراهيم بن سعد يرويه عن الزهري وفي إسناده عبد الله بن الأسود.

(١) هامش التاريخ - رواية الدوري - أحمد نور سيف (ج٣/ ص ٤٥١).

(٢) نص الحديث هو ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن من الشعر لحكمة " .

(٣) التاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (ج٣/ ص ٢٤٥).

وفيما يلي تفصيل ذلك:

(أ) رواية الزهري عن عبد الرحمن بن الاسود.

حيث روى الحديث من طريق الزهري عن عبد الرحمن بن الاسود كل من :

١- شعيب وأخرج روايته (البخاري^(١)، والبيهقي^(٢))

٢- يونس وأخرج روايته أبو داود^(٣)، وأحمد^(٤)، وابن أبي شيبة^(٥)، والطحاوي^(٦)، والبيهقي^(٧).

٣- زياد بن سعد وأخرج روايته البخاري^(٨) وأحمد^(٩) والدارمي^(١٠) والبيهقي^(١١).

٤- إبراهيم بن سعد وأخرج روايته (أحمد^(١٢) والشافعي^(١٣) والبيهقي^(١٤)).

٥- إسماعيل بن أمية ومحمد بن أبي عتيق وأخرج روايتهما البيهقي^(١٥).

(١) الصحيح - البخاري - (باب ما يجوز من الشعر وما يكره منه) (ج ٥/ ص ٢٢٧٦).

(٢) السنن الكبرى - البيهقي (كتاب الحج) (ج ٥/ ص ٦٨).

(٣) السنن - أبو داود - (باب ما جاء في الشعر) (ج ٤/ ص ٣٠٣).

(٤) المسند - أحمد (ج ٥/ ص ١٢٥).

(٥) المصنف - ابن أبي شيبة الرخصة في الشعر - (ج ٤٥/ ص ٢٧١).

(٦) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٤/ ص ٢٩٧).

(٧) السنن الكبرى - البيهقي - (باب شهادة الشعراء) (ج ١٠/ ص ٢٣٧).

(٨) الأدب المفرد - البخاري - (باب الشعر حسنه كحسن الكلام) (ج ١/ ص ٢٩٧).

(٩) المسند - أحمد - (ج ٥/ ص ١٢٥).

(١٠) السنن - الدارمي (باب أن في الشعر حكمة) (ج ٢/ ص ٣٨٣).

(١١) السنن الكبرى - البيهقي - (باب شهادة الشعراء) (ج ١٠/ ص ٢٣٧).

(١٢) المسند - أحمد - (ج ٥/ ص ١٢٦).

(١٣) المسند - الشافعي (ج ١/ ص ٣٦٦).

(١٤) السنن الكبرى - البيهقي - (باب شهادة الشعراء) (ج ١٠/ ص ٢٣٧).

٦- معمر بن راشد والوليد بن محمد الموقري وأخرج روايتهما أحمد^(٢).

(ب) رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبد الله بن الأسود ، وهذه الرواية رواها عنه كل من :

١- يزيد بن هارون وأخرج روايته (أحمد^(٣) والطحاوي^(٤)).

٢- عبد الرحمن بن مهدي وأبو كامل وأخرج روايتهما (أحمد^(٥)).

٣- إبراهيم بن أبي الوزير وأخرج روايته (الطحاوي^(٦)).

وبعد تتبع طرق الحديث السابق يتضح لنا أن الأثبات من أصحاب الزهري قد روا عنه هذا الحديث وفي إسناده عبد الرحمن بن الأسود وليس كما رواه إبراهيم بن سعد حيث جعل بدل عبد الرحمن بن الأسود عبد الله بن الأسود.

وعبد الرحمن بن الأسود هو ابن عبد يغوث بن وهب بن عبد منان الزهري وقد اختلف في صحبته وهو ثقة كما بين الدارقطني والعجلي وابن حبان وغيرهم^(٧).

ولكننا نجد أن إبراهيم بن سعد وهو ثقة^(٨) أخطأ في الرواية فأبدل عبد الرحمن بن الأسود وجعل مكانه عبد الله بن الأسود .

(١) المرجع السابق (ج ١٠/ ص ٢٣٧) ..

(٢) المسند - أحمد - (ج ٥/ ص ١٢٥-١٢٦).

(٣) المرجع السابق (ج ٥/ ص ١٢٥-١٢٦).

(٤) شرح معاني الآثار - الطحاوي ٠ ج ٤/ ص ٢٩٧.

(٥) المسند - أحمد - (ج ٥/ ص ١٢٥).

(٦) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٤/ ص ٢٩٧).

(٧) تهذيب التهذيب - ابن حجر - (ج ٦/ ص ١٢٦).

(٨) وثقة غير واحد منهم ابن معين وأبو حاتم والعجلي (تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٦/ ص ١٢٦).

(٣ / ٣٢) قال الدوري : سمعت يحيى يقول: في حديث طلحة بن يحيى ، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة قالت: دخل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هل عندكم شيء ؟ .. بعضهم يرويه عن طلحة بن يحيى عن مجاهد، عن عائشة .

ثم أضاف يحيى : وإما الحديث عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين^(١).

الدراسة:

يدور هذا الحديث على طلحة بن يحيى وقد اختلف عنه فمنهم من رواه عن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة ومنهم من رواه عن طلحة عن مجاهد عن عائشة .

ونجد أن ابن معين قد أعل الحديث من طريق مجاهد عن عائشة رضي الله عنها .

ومما يؤكد صحة إعلال الإمام يحيى لهذا الإسناد هو ما بينته طرق الحديث المختلفة عن طلحة، حيث وجدنا أن الأعلام الثقات من الحفاظ الأثبات قد رووا هذا الحديث ، بإسناد عائشة بنت طلحة وأخرجه مسلم في صحيحه بهذا الإسناد عن طريق عبد الواحد بن زياد عن طلحة به^(٢).

وقد ذكر الدارقطني الحديث من هذا الإسناد - إسناد عائشة بنت طلحة ثم قال وهذا إسناد صحيح^(٣).

بينما نجد أن شريك بن عبد الله وأبا الأحوص قد خالفوا جماعة الثقات عن طلحة وقالوا عن طلحة عن مجاهد عن عائشة.

(١) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج٣/ ص ٢٢٠).

(٢) الصحيح - مسلم - جواز صوم النافلة بنية من النهار (ج٢/ ص ٨٠٨).

(٣) السنن - الدارقطني (ج٢/ ص ١٧٦).

وفيما يلي تفصيل ذلك :

(١) رواية عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها :

وهذه الطريق رواها كل من :

- ١- عبد الواحد بن زياد وأخرج روايته (مسلم^(١)، والبيهقي^(٢)).
- ٢- وكيع بن الجراح وأخرج روايته (مسلم^(٣)، والترمذي^(٤)، والنسائي^(٥)، وأحمد^(٦)).
- ٣- سفيان الثوري وأخرج روايته (الدارقطني^(٧)، والبيهقي^(٨)).
- ٤- سفيان ابن عيينة وأخرج روايته (الدارقطني^(٩)).
- ٥- يحيى بن سعيد القطان وأخرج روايته (النسائي^(١٠)، وأبو نعيم^(١١)).
- ٦- إسماعيل بن زكريا وأخرج روايته (أبو يعلى^(١٢)).

-
- (١) الصحيح - مسلم - باب جواز صوما لنافلة بنية من النهار (ج ٢/ ص ٨٠٨).
 - (٢) السنن الكبرى - البيهقي - باب المتطوع يدخل في الصوم بنية النهار (ج ٤/ ص ٢٠٣).
 - (٣) الصحيح - مسلم - باب جواز صوم النافلة بنية من النهار (ج ٢/ ص ٨٠٩).
 - (٤) السنن - الترمذي - باب صيام المتطوع بغير تثبيت (ج ٣/ ص ١١١).
 - (٥) السنن الكبرى - النسائي - النية في الصيام (ج ٢/ ص ١١٥).
 - (٦) المسند - أحمد - (ج ٦/ ص ٢٠٧).
 - (٧) السنن الدارقطني - (ج ٢/ ص ١٧٦).
 - (٨) السنن الكبرى - البيهقي - باب المتطوع يدخل في الصوم بنية النهار (ج ٤/ ص ٢٠٣).
 - (٩) السنن - الدارقطني (ج ٢/ ص ١٧٦).
 - (١٠) السنن الكبرى - النسائي النية في الصيام (ج ٢/ ص ١١٥).
 - (١١) المسند المستخرج على صحيح مسلم - أبو نعيم - من باب صوم النبي تطوعا (ج ٣/ ص ٢٣٠).
 - (١٢) المسند - أبو يعلى - (ج ٨/ ص ٧٢).

(٢) رواية مجاهد عن عائشة رضي الله عنها :

وهذه الطريق رواها كل من :

١- شريك بن عبد الله النخعي وهو صدوق، وصفه النقاد بسوء الحفظ وكثرة الخطأ^(١).

وأخرج روايته (النسائي^(٢))، وابن ماجه^(٣)).

٢- أبو الأحوص وهو سلام بن سليم وهو ثقة^(٤) وأخرج روايته (النسائي^(٥)).

ومما سبق نرى أن إسناده عائشة بنت طلحة هو الإسناد المحفوظ عن الثقات الأثبات وروايتهم هي الأرجح وأن رواية مجاهد عن عائشة هي من باب الخطأ وذلك لأن من رواه بإسناده عائشة بنت طلحة هم الأثبات والأكثر والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٢/ ص ١١٥).

(٢) السنن الكبرى - النسائي . النية في الصيام.

(٣) السنن - ابن ماجه- ما جاء في فرض الصوم من الليل (ج ١/ ص ٥٤٣).

(٤) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٢/ ص ٤٦٢).

(٥) السنن الكبرى - النسائي - (ج ٢/ ص ١١٤).

(٤ / ٣٣) قال الدوري : سمعت يحيى بن معين يقول في حديث " النَّدَم تَوْبَةٌ " إنما هو عن زياد بن الجراح ليس هو زياد بن أبي مریم .

قال يحيى : قال عبد الله بن جعفر : زياد بن الجراح مولى بني تيم الله ، قدم المدينة . وزياد بن أبي مریم كوفي ، فهو غير هذا .^(١)

الدراسة :

راوي هذا الحديث عبد الكريم بن مالك الجزري وقد اختلف عليه في رواية هذا الحديث فبعض الرواة رووه عن زياد بن الجراح وبعضهم عن زياد بن أبي مریم .

ونرى أن الإمام يحيى بن معين قد أعل الطريق التي فيها زياد بن أبي مریم وقال إنما هو عن زياد بن الجراح وأخطأ من رواه عن أبي مریم .

وفيما يلي نبين طرق الحديث وأقوال العلماء فيه .

من رواه من طريق عبد الكريم الجزري عن زياد بن أبي مریم عن عبد الله بن معقل عن أبيه عن ابن مسعود كل من :

١- سفيان بن عيينة أخرج روايته (أحمد^(٢) ، وأبو يعلى^(٣) ، والحاكم^(٤) ، والقضاعي^(٥) ، والبيهقي^(٦) ، والبزار^(٧)) .

(١) التاريخ - يحيى بن معين رواية الدوري (ج ٤/ ص ٤٧٧) .

(٢) المسند - أحمد بن حنبل (ج ١/ ص : ٣٧٦) .

(٣) المسند - أبو يعلى (ج ٩/ ص ٦٤) .

(٤) المستدرک علی الصحیحین - الحاكم - كتاب التوبة والإنابة (ج ٤/ ص ٢٧١) .

(٥) مسند الشهاب - أبو عبد الله القضاعي (ج ١/ ص ٤٢) .

(٦) شعب الإيمان - البيهقي (ج ٥/ ص ٣٨٦) والسنن الكبرى (١٠/ ١٥٤) .

(٧) المسند - البزار (ج ٥/ ص ٣١٠) .

وقد بين الخطيب البغدادي أنه بهذه الطريق رواه عن سفيان بن عيينة كافة أصحابه. (١)

٢- سفيان الثوري وأخرج روايته (أحمد^(٢)، وابن الجعد^(٣)، والطبراني^(٤)، والقضاعي^(٥)، والبيهقي^(٦)).

وقال الخطيب: وكذا رواه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح وأسباط بن محمد وإسحاق بن يوسف الأزرق وأبو عاص النبيل ومؤمل بن إسماعيل وأبو داود الحفري عن سفيان الثوري. (٧)

٣- شريك بن عبد الله، وأخرج روايته (ابن الجعد^(٨)، وأبو سعيد الشاشي^(٩)).

وشريك ثقة ولكنه يخطئ حيث وثقه عدد من النقاد منهم ابن معين وأحمد وأبو داود والعجلي وابن سعد^(١٠)

٤- عبيد الله بن عمرو أخرج روايته (الطحاوي^(١١)).

وهو ثقة، وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن سعد والعجلي وابن نمير.

ووصفه ابن سعد بأنه أحفظ من روى عن عبد الكريم الجزري^(١٢)

(١) موضع أو هام الجمع والتفريق (الخطيب البغدادي - (ج ١/ ص ٢٣٩).

(٢) المسند - أحمد بن حنبل (ج ١/ ص ٣٧٦).

(٣) مسند ابن الجعد - ابن الجعد (ج ١/ ص ٣٢٩).

(٤) والمعجم الاوسط - الطبراني (ج ٧/ ص ٤٤).

(٥) مسند الشهاب - أبو عبد الله القضاعي (ج ١/ ص ٤٣).

(٦) شعب الإيمان - البيهقي (ج ٥/ ص ٣٨٦).

(٧) موضع أو هام الجمع والتفريق - الخطيب البغدادي - (ج ١/ ص ٢٣٩).

(٨) المسند - ابن الجعد (ج ١/ ص ٣٢٩).

(٩) المسند - أبو سعيد الشاشي (ج ١/ ص ٣٠٩).

(١٠) تهذيب التهذيب ابن حجر (ج ٢/ ص ٤٩٥).

(١١) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٤/ ص ٢٩١).

(١٢) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٤/ ص ٢٩).

وروايته عن عبد الكريم عن ابن أبي مريم مرجوحة والأصح عنه عن زياد بن الجراح كما سيأتي.

٥- معمر بن راشد أخرج روايته (البیهقي^(١)) .

وهو ثقة حيث وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وغيرهم^(٢)

٦- عمر بن سعيد الثوري أخرج روايته (الخطيب^(٣)) .

وهو أخو سفيان الثوري وثقة النسائي والدارقطني^(٤).

٧- عبد الرحمن بن ثابت أخرج روايته (الطبراني^(٥)) وهو ضعيف حيث قال ابن

معين والنسائي: ضعيف والعجلي وأبو زرعة وفي رواية لابن معين : لين^(٦) .

(ب) من رواه عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن زياد بن الجراح عن عبد الله

بن معقل عن أبيه عن ابن مسعود.

١- زهير بن معاوية :

وحديثه دليل وتأکید علی أن زياد بن أبي مريم هو وهم وخطأ وأن الصحيح زياد بن

الجراح حيث نبه في حديثه ، أن الحديث عن عبد الكريم عن زياد بن الجراح وليس ابن أبي مريم عن عبد الله بن معقل...*

(١) السنن الكبرى - البيهقي (ج ١٠/ ص ١٥٤).

(٢) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٥، ص ٥٠٠).

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق ، الخطيب (ج ١/ ص ٢٤٠).

(٤) تهذيب التهذيب - ابن حجر - (ج ٤م ص ٢٨٥).

(٥) المعجم الأوسط - الطبراني (ج ٧/ ص ٤٤).

(٦) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٣/ ص ٣٤٦).

أخرج روايته الطيالسي^(١) والطحاوي^(٢)، والشاشي^(٣) والبيهقي^(٤).

وزهير بن معاوية ثقة حيث وثقه ابن معين وأبو زرعة والبزار وقال النسائي والعجلي وابن سعد ثقة ثبت. (٥)

٢- عبيد الله بن عمرو^(٦)

أخرج روايته الطحاوي^(٧) وأبو سعيد الشاشي^(٨) والخطيب^(٩).

وبين الخطيب أن كلاً من : جندل بن والقي وأبي نعيم وعبد السلام بن عبد الحميد الحرائي والنضر بن عربي قد رووا هذا الحديث بهذا الإسناد - أي ابن الجراح - عن عبيد الله بن عمرو^(١٠).

إضافة إلى عمرو بن خالد^(١١) وعبد الله بن جعفر^(١٢).

وهذه الطريق لعبيد الله بن عمرو هي الأرجح وذلك لكثرة من رواها عنه، ولتمييز عبيد الله بن عمرو لزياد في روايته ، وأنه زياد بن الجراح وليس زياد بن أبي مريم .

(١) المسند - أبو داود الطيالسي - (ج ١/ ص ٥٠).

(٢) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٤/ ص ٢٩١).

(٣) المسند - أبو سعيد الشاشي (ج ١/ ص ٣١٠).

(٤) شعب الإيمان - البيهقي (ج ٥/ ص ٣٨٦).

(٥) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٢/ ص ٢٠٧).

(٦) تقدمت ترجمته ، انظر صفحة (١٧٧) .

(٧) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٤/ ص ٢٩١).

(٨) المسند - أبو سعيد الشاشي (ج ١/ ص ٣١١).

(٩) موضح لوهام الجمع والتفريق - الخطيب (ج ١/ ص ٢٤٢).

(١٠) المرجع السابق (ج ١/ ص ٢٤٢).

(١١) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٤/ ص ٢٩١).

(١٢) المسند - أبو سعيد الشاشي (ج ١/ ص ٣١١).

وقد استدل أبو حاتم على ترجيح إسناد ابن الجراح بقول عبيد الله السابق حيث قال : " هذا وهم وهم فيه ابن عيينة إنما هو زياد بن الجراح وليس هو بزياد بن أبي مریم سمعت من مصعب بن سعيد الحراني يقول عن عبيد الله بن عمرو أنه قال لابن عيينة أنا رأيت زياد بن الجراح وليس هو زياد بن أبي مریم...^(١)

وقال ابن معين بعد بيان ما رواه ابن عيينة عن ابن أبي مریم : وخالفه عبيد الله بن عمر وهو أروى الناس عن عبد الكريم^(٢)

وقال الخطيب بعد ذكر الخلاف على عبيد الله بن عمر : " والمحموظ عنه ما ذكر يحيى بن معين " أي روايته عن ابن الجراح.^(٣)

وبناءً على ما تقدم تكون الرواية الأصح عن عبيد الله بن عمرو هي طريق زياد بن الجراح وهو أحفظ وأصح الناس عن عبد الكريم كما ذكرنا في ترجمته.

٣- عمر بن سعيد بن مسروق وهو ثقة^(٤) ، أخرج روايته (الطبراني^(٥)) .

٤- كثير بن هشام الكلابي وهو ثقة ، وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وأبو داود^(٦) وأخرج روايته أحمد^(٧).

(١) عل الحديث - ابن أبي حاتم (ج ٢ / ص ١٠١) .

(٢) موضح لو هام الجمع والتفريق - الخطيب (ج ١ / ٢٤١) .

(٣) المرجع السابق (ج ١ / ص ٢٤١) .

(٤) تقدمت ترجمته في صفحة (١٧٨)

(٥) المعجم الأوسط - الطبراني (ج ٦ / ص ٨٣) .

(٦) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٤ / ص ٥٨٩) .

(٧) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ١ / ص ٤٢٢) .

٥- شريك بن عبد الله^(١) وهو ثقة ، أخرج روايته ابن الجعد^(٢)، وأبو يعلى^(٣)،
والبيهقي^(٤) ومن رواه عن شريك من هذه الطريق هم :

محمد بن جعفر الوركاني وأبو نعيم وعلي بن حكيم وسعيد بن منصور ويحيى
الجماني وأسود بن عامر ومالك بن إسماعيل .

وبذلك نرى أن الرواية المحفوظة عن شريك هي عن ابن الجراح.

٦- ابن جريح وهو ثقة

أخرج روايته الشاشي^(٥)

قال ابن معين فيه : ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب وثقه العجلي وابن سعد^(٦)
وقال الذهبي : " أحد الأعلام الثقات " ^(٧).

٧- النضر بن عربي أخرج روايته (الطبراني^(٨)) .

وثقه ابن معين وأبو زرعة وقال النسائي وأحمد : ليس به بأس وقال أبو حاتم: لا
بأس به^(٩).

(١) تقدمت ترجمته في صفحة (١٧٧) .

(٢) المسند - ابن الجعد (ج ١ / ص ٢٦٤) ، (٣٢٩) .

(٣) المسند - أبو يعلى (ج ٩ / ص ١٣) .

(٤) شعب الإيمان - البيهقي (ج ٥ / ص ٤٣) .

(٥) المسند - أبو سعيد الشاشي - (ج ١ / ص ٣١١) .

(٦) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٣ / ص ٥٠١) .

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (الذهبي (ج ٤ / ص ٤٠٤) .

(٨) المعجم الصغير - الطبراني (ج ١ / ص ٦٦) .

(٩) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٥ / ص ٦٢٥) .

ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن معين في أن الصواب عن ابن الجراح ما نقله الخطيب عن علي بن المديني قال: "وزياد بن الجراح غير زياد بن أبي مريم لأن زياد بن أبي مريم قديم دخل على أبو موسى الأشعري وهم يحتجم ورأى المغيرة بن شعبة، وروى عن سعد بن أبي وقاص أما زياد بن الجراح فلقبه جعفر بن برقان وروى عنه حديثاً عن عمرو بن ميمون، وهو عندي أشبه أن يكون صاحب ابن معقل"^(١)

وقد ذهب الخطيب إلى القول في هذا الحديث بما قال عبيد الله بن عمرو الرقي وشريك في قولهما زياد بن الجراح مع ما بين يحيى بن معين وعلي بن المديني أن الصواب زياد بن الجراح^(٢).

وأضاف الخطيب: "وقال بعض أصحابنا فيه مثلاً أن الصواب زياد بن الجراح، قال لأن عبيد الله بن عمرو الرقي حدث عن عبد الكريم عن زياد بن أبي مريم أحد عشر حديثاً ليس فيها حديث زياد بن الجراح هذا - أي ليس من رواية ابن أبي مريم - وأفرد عبيد الله بن عمرو حديث زياد بن الجراح هذا بعد ذلك قال وذاك أنا كتبنا حديث عبد الكريم الجزري شيخاً شيخاً قال وعبيد الله بن عمرو من الرواة عن عبد الكريم الجزري وهو رجل عالم بعبد الكريم"^(٣)

وقال أبو حاتم: قد روى هذا الحديث سفيان الثوري وابن عيينة عن عبد الكريم عن ابن أبي ريم، فدل أن عبد الكريم قال مرة زياد بن الجراح ومرة قال زياد بن أبي مريم والصحيح زياد بن الجراح^(٤)

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق - الخطيب البغدادي (ج ١/ ص ٢٤٥).

(٢) المرجع السابق (ج ١/ ص ٢٤٦).

(٣) المرجع السابق (ج ١/ ص ٢٤٦).

(٤) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم (ج ٣/ ص ٥٢٧).

وبذلك يتضح صواب ما ذهب إليه الإمام يحيى بن معين في إعلال هذا الحديث، وأرى أن الوهم هو من عبد الكريم وأن من رواه عن ابن أبي مريم فقد سمعه هكذا من عبد الكريم والله أعلم.

المطلب الثاني : التصحيف في اسم الراوي .

التصحيف لغة : تغير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد .

أما اصطلاحاً : فهو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها^(١) والتصحيف كما نص العلماء قد يقع في السند وقد يقع في المتن .

ومثال التصحيف في السند ما ذكره الإمام يحيى بن معين من تصحيف غنّز لاسم حبيب بن الزبير، حيث جعله خبيب بن الزبير^(٢).

والتصحيف ينقسم إلى قسمين بحسب نشأته :

القسم الأول : تصحيف بصر، وهو الأكثر كما وصفه الدكتور نور الدين عتر بسبب الأخذ من بطون الكتب دون تلق للحديث عن أستاذ من ذوي الاختصاص .

والقسم الثاني : تصحيف السمع ومثاله تصحيف عاصم الأحول إلى عاصم الأحذب لأنه لا يشتبه بالكتابة بل يشتبه بالسمع.

ومن النظر في الأحاديث التي أعطاها يحيى بن معين نرى أنه بين ونبه على الأخطاء والتصحيقات التي وقعت في أسانيد بعض الأحاديث ثم بين الصواب فيها وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك .

(١) توضيح الأفكار - الصنعاني - (٢٤٠).

(٢) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ٣ / ص ٥٦١).

(١ / ٣٤) قال ابن الجنيد : قلت ليحيى بن معين، حدثت عبد الوارث عن أبي الجلاس ،
عقبة بن سيار، عن علي بن شماغ قال : سمعت مروان يسأل أبا هريرة عن الصلاة على
الميت^(١). وشعبة يقول : عن الجلاس عن عثمان ابن شماس. فقال يحيى شعبة يُصحف فيه،
وعبد الوارث أثبت فيه منه.^(٢)

الدراسة :

أخرج هذا الحديث من طريق شعبة عن الجلاس عن عثمان بن شماس قال سمعت
مروان يسأل أبا هريرة كل من :

النسائي^(٣) وأحمد^(٤) ، وابن أبي شيبة^(٥) وإسحاق المروزي^(٦) والبيهقي^(٧).

وأخرجه من طريق عبد الوارث عن أبي الجلاس عن علي بن شماغ قال سمعت
مروان يسأل أبا هريرة كل من :

أبي داود^(٨) ، والنسائي^(٩) ، وأحمد^(١٠) ، والبيهقي^(١١) ، وأخرجه معضلا من طريق
يحيى بن أبي سليم عن الجلاس عن مروان - البيهقي^(١٢).

(١) نص الحديث ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنت خلقتها وأنت رزقتها وأنت هديتها للإسلام ".

(٢) مؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا- إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد (ص ٤٣٩).

(٣) السنن الكبرى- النسائي - باب ما يقرأ على الميت (ج ٦/ ص ٢٦٦).

(٤) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٢/ ص ٢٥٦).

(٥) المصنف ، ابن أبي شيبة (ج ٢/ ص ٤٨٨) (ج ٤/ ص ٩٨).

(٦) مسند إسحاق بن راهوية - إسحاق المروزي (ج ١/ ص ٤١٢).

(٧) السنن الكبرى - البيهقي (باب الدعاء في صلاة الجنازة) (ج ٤/ ص ٤٢).

(٨) السنن - أبو داود - باب الدعاء للميت (ج ٣/ ص ٢١٠).

(٩) السنن الكبرى - النسائي - باب ما يقرأ على الميت (ج ٦/ ص ٢٦٦).

(١٠) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٢/ ص ٣٦٣).

(١١) السنن الكبرى - (باب الدعاء في صلاة الجنازة) (ج ٤/ ص ٤٢).

(١٢) المرجع السابق (ج ٤/ ص ٤٢).

بين الإمام يحيى بن معين أن هذا الحديث فيه اختلاف في السند وتصحيح في أسماء بعض الرواة وذلك في موضعين :

أ- الاختلاف في أبي الجلاس حيث قال شعبة الجلاس.

ب- الاختلاف في علي بن شماغ حيث قال شعبة عثمان بن شماس.

وقد رجح هنا ابن معين رواية عبد الوارث وهي رواية أبي الجلاس عن علي بن شماغ وقال أن الخطأ هو تصحيح وقع من شعبة.

وأرى أن ترجيح ابن معين لرواية عبد الوارث في مكانه وذلك لأمرين اثنين هما :

أولاً: أن جهابذة السناد والعلماء قد أشاروا وبينوا أن شعبة قد أخطأ في مخالفة عبد الوارث في هذا الإسناد.

حيث قال أبو حاتم: "روى شعبة عن الجلاس عن عثمان بن شماس عن أبي هريرة وأبو الجلاس عن علي بن شماغ أصح ، كذا يرويه عبد الوارث وعباد بن صالح".^(١)

وأشار أبو زرعة بعد أن ذكر قول شعبة أن رواية أبي الجلاس أصح ، روى عنه شعبة وعبد الوارث ويحيى بن أبي سليم".^(٢)

وأثبت الدارقطني بعد أن ذكر الحديث وطرقه والاختلاف بين شعبة وعبد الوارث أن الصحيح ما قاله عبد الوارث لأنه ضبط اسمه وكنيته".^(٣)

(١) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم (ج ٦/ص ١٩٠).

(٢) المرجع السابق (ج ٦/ص ٣١١).

(٣) العتل - الدارقطني (٢١٥/٣).

وهذا ما ذهب إليه البيهقي بقوله بعد ذكر رواية عبد الوارث: "خالفه شعبة في إسناده ورواية عبد الوارث أصح".^(١)

بينما نص أبو داود أن الخطأ وقع من شعبة في اسم علي بن شماخ وقال فيه عثمان ابن شماس^(٢)

وقال البخاري في التاريخ: "قال علي قال عبد الصمد بن عبد الوارث عقبه من أهل الشام قال أبي ذهبت بشعبة إليه فقلبه يعني قال الجلاس".^(٣)

ـ ويوضح البخاري أن الجلاس هو أبو الجلاس نفسه وإنما أخطأ شعبة فيه، ويؤكد ذلك أيضاً أن كل من ترجم لأبي الجلاس بين أنه هو من روى عنه شعبة وعبد الوارث حديث الصلاة على الجنازة.

ونقل المزي عن أبي القاسم قوله: لم يضبط شعبة إسناده هذا الحديث وأتقنه عبد الوارث بن سعيد، ثم أضاف المزي أن الصحيح في ذلك هو رواية أبي الجلاس كما قال عبد الوارث ومن تابعه^(٤).

وقال ابن حجر: عقبه بن سيار أبو الجلاس ويقال ابن سنان الشامي نزيل البصرة وقيل الجلاس روى عن علي بن شماخ وقيل عثمان بن شماخ حديث أبي هريرة في الصلاة على الميت.^(٥)

(١) السنن الكبرى، البيهقي، باب الدعاء في صلاة الجنازة (ج٤/ص ٤٢).

(٢) السنن - أبو داود - باب الدعاء للميت (ج٣/ص ٢١٠).

(٣) التاريخ الكبير - البخاري - (ج٦/ص ٤٣٨).

(٤) تهذيب الكمال، المزي - (ج٥/١٧٩-١٨٠).

(٥) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج٧/ص ٢١٤).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل "والجلاس قال أبي وإنما هو أبو الجلاس عقبة بن سيار ولكن شعبة كذا يقول"^(١)

وعثمان بن شماس قال البخاري وأبو حاتم هو مولى ابن عباس الذي سمع أبا هريرة وروى عنه ابنه موسى^(٢).

أما علي بن شماس فقال البخاري وأبو حاتم هو السلمي روى عن أبي هريرة وروى عنه أبو الجلاس حديث أبي هريرة الصلاة على الميت وقال البخاري: كان سعيد بن العاص بعثه إلى المدينة^(٣).

وقال ابن حجر علي بن شماس السلمي ويقصد علي بن شماس لقوله : وذكره البخاري في التاريخ وقال: كان سعيد بن العاص بعثه إلى المدينة.^(٤)

وقال ابن حجر: مقبول من الثالثة.^(٥)

ولم أجد رواية ذكرته بعلي بن شماس بل هي علي بن شماس والله أعلم.

وبعد هذا الذي بينته من أقوال العلماء في ترجيح رواية عبد الوارث أرى أن سبب هذا الترجيح يستند أيضاً للأمر التالي المذكور عند ثانياً.

(١) (العلل ومعرفة الرجال - أحمد بن حنبل (ج ١/ ص ٤٧٤).

(٢) (التاريخ الكبير ، البخاري (ج ٦/ ص ٢٢٧ ، ٢٧٩) والجرح والتعديل ابن أبي حاتم (ج ٦/ ١٩٠)، (٣١١).

(٣) (التاريخ الكبير - البخاري (ج ٦/ ص ٢٢٧ ، ٢٧٩)

(٤) (تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٤/ ص ٢٠٩).

(٥) (تقريب التهذيب - ابن حجر (ج ١/ ٤٠٢).

ثانياً: أن كبار النقاد والعلماء قد بينوا أن شعبة على جلالته قدره وثقته في الحديث كان يخطئ في أسماء الرجال، بينما عبد الوارث كان يضبط.

حيث قال الدارقطني : كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لشاغله بحفظ المتن (١) .

وقال العجلي : " ثقة تثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً " (٢) .

وقال أبو داود : "شعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه يعني في الأسماء" (٣) .

أما عبد الوارث بن سعيد العنبري فهو متفق على توثيقه وقد أخرج له الجماعة، ولم يطعن أحد في حفظه أو ضبطه سواء في السند أو المتن ، ولكن قيل أنه كان يرى القدر ولا يدعو إليه (٤) .

وخلاصة القول نرى أن يحيى بن معين قد أعل الرواية التي أخطأ في سندها شعبة ورجح ما رواه عبد الوارث لضبطه هذا الحديث وإمكانية الخطأ في أسماء الرجال من شعبة والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٢ / ص ٥٠٢) .

(٢) معرفة الثقات ، العجلي (ج ١ / ص ٤٥٦) .

(٣) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٢ / ص ٥٠٢) .

(٤) المرجع السابق (ج ٣ / ص ٥٢٥) .

(٢ / ٣٥) قال الدوري : قال الإمام يحيى : في حديث ابن أبي زائدة ، عن شعبة ، عن خُبيب ، وأخطأ فيه ، إنما هو حبيب وأخطأ فيه غندر، وإنما الصواب ما قال معاذ بن معاذ. (١)

الدراسة :

يروي هذا الحديث شعبة عن حبيب بن الزبير عن عبد الله بن أبي الهذيل قال: كان عمرو بن العاص يتخولنا ، فقال رجل من بكر بن وائل : لنن لم تنته قريش ليضعن هذا الأمر في جمهور من جماهير العرب سواهم . فقال عمرو بن العاص : كذبت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قريش ولالة الناس في الخير والشر إلى يوم القيامة . (٢)

وقد أعل يحيى بن معين هذا الحديث من طريق غندر وابن أبي زائدة في الطريق التي قالوا فيها عن شعبة عن خُبيب ، وبين أن الصواب هو حبيب كما رواه معاذ بن معاذ عن شعبة .

وحبيب هو ابن الزبير بن مشكان الهلالي الأصبهاني.

قال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث وقال أحمد: ما أعلم إلا خيرا وقال النسائي ثقة، وقال علي بن المديني رجل مجهول (٣).

(١) التاريخ - يحيى بن معين - رولية الدوري (ج ٣/ ص ٥٦١).

(٢) المسنن - الترمذي (ج ٤/ ص ٥٠٣).

(٣) تهذيب التهذيب - ابن حجر - (ج ١/ ص ٤٣٣).

من رواه من طريق شعبة بلفظ حبيب :

١- محمد بن جعفر غندر أخرج روايته (أحمد^(١)) .

٢- ابن أبي زائدة ، لم أقف على من أخرجه من طريق هذا الراوي .

أما من رواه عن شعبة بلفظ حبيب بن الزبير فهم :

١- محمد بن جعفر غندر ، أخرج روايته (الطبراني^(٢) والخلال^(٣) وابن عبد

البر^(٤)) - معاذ بن معاذ أخرج روايته (ابن أبي عاصم^(٥)) .

- خالد بن الحارث أخرج روايته (الترمذي^(٦)) .

- النضر بن شميل أخرج روايته (الطبراني^(٧) وابن أبي عاصم^(٨))

أقول إن هذا الخطأ في اسم حبيب ليس هو من قبل شعبة بسبب الاختلاف على شعبة

إضافة أن شعبة هو الوحيد الذي روى حديث حبيب بن الزبير فهو أعلم الناس به .

ولكن الخطأ هو ممن روى هذا الحديث عن شعبة وهما غندر وابن أبي زائدة .

فغندر مع جلالة قدره وتوثيق العلماء له، وأنه من أثبت الناس في شعبة وأكثرهم

مصاحبة له إلا أنه وصف بالغفلة .

(١) المسند - أحمد بن حنبل (ج٤/ ص ٢٠٣) .

(٢) المعجم الكبير - الطبراني - (ج٤/ ص ٢٠٣) .

(٣) السنة - الخلال - (ج١/ ص ٩٦) .

(٤) التمهيد - ابن عبد البر (ج٢١/ ٢٨١) .

(٥) السنة - ابن أبي عاصم (ج٢/ ص ٥٢٧) .

(٦) السنن - الترمذي (ج٤/ ص ٥٠٣) .

(٧) المعجم الكبير - الطبراني (ج٤/ ص ٢٠٣) .

(٨) السنة - ابن أبي عاصم (ج٢١/ ص ٢٨١) .

حيث قال ابن حبان: " كان من خيار عباد الله ومن أصحهم كتاباً على غفلة فيه" (١)

وقال ابن حجر : " فيه غفلة " (٢)

إضافة إلى ذلك ورد رواية أخرى عن غندر بلفظ حبيب مما يجعل الرواية الأولى وهي عن حبيب مرجوحة وذلك لموافقة النقات وأصحاب شعبة لرواية غندر الثانية وهي بلفظ حبيب .

وخالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ هما من النقات الأثبات في حديث شعبة ومن النقاد من قنمهم على غندر ، حيث قال ابن عدي : " أصحاب شعبة : " معاذ بن معاذ وخالد بن الحارث ويحيى القطان وابن البراء وغندر وأبو داود خامسهم" (٣)

فقول ابن عدي وأبو داود خامسهم دليل أنه قصد ترتيب الأفضلية.

ونقل ابن رجب عن علي بن المديني قال: " ذكرت ليحيى أصحاب شعبة فقال: " أنا لا أسمى لك أحداً، كان عامتهم يملئها عليهم رجل إلا خالداً ومعاذاً فكتب كل واحد منهما بحفظه" (٤).

والإملاء عادة يكون من الصحيفة المكتوبة وهذا مدعاة للتصحيح بعكس من كتب من حفظه لما سمع .

(١) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٥/ ص ٦٤).

(٢) تقريب التهذيب - ابن حجر (ج ١/ ص ٤٧٢).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي (ج ٣/ ص ٢٨٠).

(٤) شرح العلال - ابن رجب (ج ٢/ ص ٥١٣).

أما النضر بن شميل فعُدَّ أيضا من أصحاب شعبة النقات.

قال فيه العباس : " كان النضر إماما في العربية والحديث ، وكان أروى الناس عن

شعبة".^(١)

أما ابن أبي زائدة فمع كونه من النقات الإثبات إلا أنه في مخالفته لأثبت الناس

وأحفظهم وأكثرهم مصاحبة لشعبة ، تكون روايته مرجوحة و يظهر خطؤه في قوله 'خبيب'.

ومما سبق يترجح ما ذهب إليه الإمام يحيى بن معين من أن الصواب حبيب بن الزبير

وليس خبيب بن الزبير.

وهذا يؤكد منهج الإمام يحيى بن معين في تحليل الروايات بالأخطاء التي يقع بها

الرواة في تصحيف أو غيرها من الأخطاء في السند والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٥ / ٦٢١).

المطلب الثالث : سلوك الجادة

ونقصد بالجادة لغةً : الطريق الظاهرة المألوفة .^(١)

أما اصطلاحاً : هو العدول عن السند المحفوظ إلى سند آخر مألوف بسبب اشتراك السندين برجل واحد أو أكثر .^(٢)

أي أن يبذل الراوي السند الصحيح المحفوظ بسند آخر يتصف بكونه كثيراً ومألوفاً ومشهوراً عند المحدثين ، وعادة ما يشترك السند المحفوظ والسند المألوف براوي من الرواة .

ومثال سلوك الجادة أن يقول الراوي مالك عن نافع عن ابن عمر بدل مالك عن الزهري عن أنس لأن مالكاً معروفاً بالرواية عن الزهري عن أنس ، فعندما يخطئ الراوي ويذهب إلى السند الأكثر شهرة وهو مالك عن نافع عن ابن عمر ... فنقول هنا أن الراوي أخطأ وسلك الجادة.

وقد أطلق بعض العلماء اصطلاحاً يعبر عن سلوك الجادة بغير لفظ سلوك الجادة مثل :

قول أبي حاتم : "لزم الطريق السهل" و : "ان أسهل عليه" .^(٣)

وقول الشافعي : "سلك طريق المجرة" .^(٤)

وقول ابن حجر : "سلك الجادة" .^(٥)

وقول ابن عدي : "هذا الطريق أسهل عليه" .^(٦)

-
- (١) لسان العرب ابن منظور ، مادة جذ (ج ٣ / ١١٠) ، ومعجم مفردات القرآن الكريم (ص : ١٠٠)
 - (٢) استفدته من الدكتور ياسر الشمالي في محاضرة مادة علل الحديث عام (٢٠٠١) الفصل الدراسي الثاني.
 - (٣) العلل ، ابن أبي حاتم ، (ج ١ ص : ٢٧) ، (ج ٢ ص : ٣٤٥)
 - (٤) السنن الكبرى ، البيهقي ، (ج ٢ ص : ٤٧٤)
 - (٥) فتح الباري ، ابن حجر ، (ج ٩ ص : ٣٨٤)
 - (٦) الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي ، (ج ٣ ص : ٤١٨) .

وسلوك الجادة تكون بسبب خطأ الراوي في السند وتكثر في كتب العلل .

وهي على عدة صور نجملها فيما يلي :

(١) رفع الموقوف :

قال ابن أبي حاتم " عن عبد الرحمن بن أبي الرجال عن سهيل عن أبيه عن أبي

هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " من كبر واحدة كتبت له عشرون حسنة ."

قال أبو زرعة : " هذا خطأ إنما هو سهيل عن أبيه عن السلولي عن كعب قوله - أي

موقوف على كعب - والوهم من عبد الرحمن الراوي عن سهيل " . (١)

(٢) وصل المرسل :

وذلك في رواية الزهري عن عائشة قالت " ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم

يسأل عن الساعة حتى نزلت فيما أنت من نكراها .

قال أبو زرعة : " الصحيح مرسل بلا عائشة " والصواب الزهري عن عروة " . (٢)

(٣) تغيير السند :

وذلك في حديث مكّي عن مالك عن نافع عن ابن عمران أن النبي صلى الله عليه

وسلم " صلى على النجاشي فكبر أربعاً " وهي الطريق المشهورة .

قال أبو حاتم : " هذا خطأ إنما هو مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي

هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم والخطأ من مكّي " . (٣)

(١) العلل ، ابن أبي حاتم ، (ج ١ / ص ١٧٦) .

(٢) المرجع السابق (ج ١ / ص ٦٨) .

(٣) العلل ، ابن أبي حاتم ، (ج ١ / ص ١٧٦) .

(٤) قول الراوي عن أبيه أو عن أبيه عن جده أو عن جده (وهذه الصورة يكثر فيها سلوك الجادة)

ومثال ذلك حديث (قبيصة عن الثوري عن الأغر عن خليفة بن حصين عن أبيه عن جده قيس بن عاصم أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأسلم ، فأمره أن يغتسل بماء وسدر . قال أبو حاتم " أخطأ قبيصة إنما هو الثوري عن الأغر عن خليفة عن جده وليس عن أبيه " (١)

وهذه الصور الأربع هي التي يكثر فيها علة سلوك الجادة. (٢)

وقال ابن رجب : " فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور ، والحفاظ يخالفونه ، فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه ، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً فيسلكه من لا يحفظ . (٣)

وبعد دراسة الأحاديث التي أعطاها يحيى بن معين وجدت أن يحيى قد أعل أحاديث لسلوك رواها الطريق الأسهل أو الجادة وهي تنطبق تماماً مع التعريف الذي ذكرناه في بداية هذا المطلب ، ولكنه لا يستخدم هذا المصطلح بعينه للدلالة على هذه العلة ، بل تجده يعل الحديث بصور سلوك الجادة التي ذكرناها مثل قوله في وصل المرسل "إنما هو عن عطاء مرسل" أو في صورة عن أبيه عن جده مثل حديث عمر بن أبي سلمة عن أبيه ، الصواب عن عمر بن أبي سلمة عن أبي هريرة " ، أي بدون ذكر أبيه في السند ، وغيرها من الصور . وسوف نبين بعض الأمثلة المختارة التي أعطاها يحيى بسلوك الجادة ونبين تحت أي صورة هي من صور سلوك الجادة سابقة الذكر .

(١) العلل ، ابن أبي حاتم ، (ج ١ / ص ١٧٦)

(٢) استفتتها من مادة علل الحديث الدكتور ياسر الشمالي .

(٣) شرح العلل ، ابن رجب (ج ٢ / ٧٢٥) .

(١ / ٣٦) روى البيهقي حديث أسامة بن زيد عن عطاء، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى، ثم جلس للناس، فجاءه رجل فقال: يا رسول الله إني حلفت قبل أن أنحر، قال: لا حرج، ثم جاء آخر فقال: حلفت قبل أن أرمي، قال: لا حرج، فما سئل إلا قال: لا حرج. (١)

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: كان يحيى بن سعيد القطان يكره لأسامة أنه حدث عن جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله، حلفت قبل أن أنحر. وإنما هو عن عطاء مرسل. (٢)

الدراسة:

روى أسامة بن زيد الليثي الحديث عن عطاء بن أبي رباح عن جابر عن الرسول صلى الله عليه وسلم مسنداً.

و الحديث من هذه الطريق أخرجه أحمد^(٣)، والدارمي^(٤)، وابن أبي شيبة^(٥) والطحاوي^(٦)، والطبراني^(٧)، والبيهقي^(٨).

(١) السنن الكبرى، البيهقي، الحج (ج ٥ / ص ١٤٣).

(٢) التاريخ - يحيى بن معين - رواية النوري (ج ١ / ص ٢٤٥ باب الحج).

(٣) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٣ / ص ٣٢٦).

(٤) السنن - الدارمي - باب غرفة كلها موقف (ج ٢ / ص ٧٩).

(٥) المصنف لابن أبي شيبة - (ج ٧ / ص ٢٨٧).

(٦) شرح معاني الآثار - الطحاوي - (ج ٢ / ص ٢٣٧).

(٧) المعجم الاوسط - الطبراني (ج ٣ / ص ٢٩٠).

(٨) السنن الكبرى - البيهقي (ج ٥ / ص ١٤٣).

ورواه حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

أخرجه النسائي^(١) ، وأحمد^(٢) ، والطحاوي^(٣) ، وابن حبان^(٤) ، والبيهقي^(٥) والهيثمي^(٦) .

ورواه أيضا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، أخرجه الدارقطني^(٧) .

وبعد جمع طرق الحديث نرى أن من أسنده بالطريق المشهورة وهي طريق عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم هما أسامة بن زيد وقيس بن سعد .

وأسامة بن زيد هو الليثي ، وثقه ابن معين وقال النسائي : " ليس بالقوى ، وقال ابن معين : كان يحيى بن سعيد يصغفه وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن حبان : " يخطئ وهو مستقيم الأمر " وقال أحمد : " تركه القطان بأخرة " .^(٨)

وقال ابن حجر : " صدوق بهم " .^(٩)

(١) السنن الكبرى - النسائي - باب النبح قبل الرمي (ج ٢ / ص ٤٤٦)

(٢) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٣ / ص : ٣٨٥) .

(٣) شرح معاني الآثار - الطحاوي (ج ٢ / ص : ٢٣٦) .

(٤) الصحيح ، ابن حبان ، باب الإباحة للمحرم الحلق قبل النبح (ج ٩ ص ١٩٠) .

(٥) السنن الكبرى ، البيهقي (ج ٥ / ص ١٤٣) .

(٦) موارد الظمآن - أبو الحسن الهيثمي - باب ما جاء في الرمي والحق (ج ١ / ص ٢٥٠) .

(٧) السنن - الدارقطني (ج ٢ / ص ٢٥٢) .

(٨) تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، (ج ١ / ص ١٣٥) .

(٩) التقريب ، ابن حجر العسقلاني ، (ج ١ / ص ١٣٥) .

أما قيس بن سعد المكي فهو ثقة ، وثقه ابن معين وأحمد وأبو زرعة وأبو داود
والعجلي ، وسئل أبو داود عن قيس وابن جريج في عطاء فقال كان قيس أقدم وابن جريج يقدم
(١).

ونلاحظ أن الذي روى عن قيس بن سعد هو حماد بن سلمة.

وقد قال ابن رجب في شرح العلل : " وأما الشيوخ الذين تكلم في رواية حماد عنهم
فمنهم، قيس بن سعد، قال أحمد: ضاع كتابه عنه ، فكان يحدث من حفظه فيخطئ " . (٢)

"وَضَعَّفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ رَوَايَاتَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ". (٣)

وقال البيهقي : " حماد ساء حفظه في آخر عمره ، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ،
ويتجنبون ما تفرد به عن قيس خاصة " . (٤)

وأما ابن جريج الذي روى الحديث مرسلًا عن عطاء ، قال فيه ابن سعد : " كان ثقة
كثير الحديث " ، وقال الذهبي : أحد الأعلام النقات وقال العجلي : مكي ثقة.

وقال عبد الوهاب بن همام عن ابن جريج : " لزمت عطاء سبع عشرة سنة " .

وقال أحمد بن حنبل : " ابن جريج أثبت الناس في عطاء " (٥)

وقال أبو داود حين سئل عن قيس وابن جريج في عطاء فقال : كان قيس أقدم وابن
جريج يقدم (٦) .

(١) تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، (ج ٤/ ص ٥٦٦).

(٢) شرح العلل ، ابن رجب ، (ج ٢/ ص ٦٢٢).

(٣) المرجع السابق (ج ٢/ ص ٦٢٢).

(٤) المرجع السابق (ج ٢/ ص ٦٢٣).

(٥) تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ٣/ ص ٥٠٢).

(٦) المرجع السابق (ج ٤/ ص ٥٦٦).

ومما سبق نرى أن رواية ابن جريج مقنّمة على رواية أسامة بن زيد وقيس بن سعد لأن ابن جريج أحفظ وأثبت في عطاء وأكثر ملازمة له من أسامة وقيس إضافة إلى ما ذكرت في ترجمة أسامة وقيس من إمكانية وقوع الخطأ منهما.

ونرى أن سند عطاء بن أبي رباح عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم هو مسند مشهور ومألوف و يسهل على من قل حفظه وكثر خطؤه فيه.

ونجد أن أسامة بن زيد وقيس بن سعد قد أخطأ وسلكا الجادة في هذا الحديث وعدلا عن الطريق المحفوظ ، الذي يلتقي مع الطريق المشهور في عطاء ، فأسنداه وخالفنا بذلك أثبت الناس بحديث عطاء وهو ابن جريج الذي روى السند عن عطاء مرسلًا وهو المحفوظ في هذا الحديث.

والطريق الذي رواه ابن جريج هو الذي رجحه الإمام يحيى بن معين حيث قال : " إنما هو عن عطاء مرسل " .

فينطبق هنا تعليل يحيى بن معين والتعريف الاصطلاحي لعلّة سلوك الجادة أو الطريق الأسهل ، ولكننا نجد أن يحيى لم يستخدم هذا اللفظ بذاته كما ذكرنا، ولكن يستخدم عبارات غير مباشرة يمكن الوصول من خلالها للمراد بعد جمع طرق الحديث و دراستها.

ونجد أن هذا الحديث تنطبق عليه الصورة الثانية من صور سلوك الجادة وهو وصل المرسل .

(٣٧ / ٢) قال الدوري : سألت يحيى عن حديث هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة أنها سئلت : ما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصنع في بيته ؟ قالت : ' كان يرقع ثوبه ' .

قال يحيى : هو مرسل ، هشام عن رجل (١) .

الدراسة:

أخرجه أحمد من طريق مؤمل عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة. (٢)

أخرجه البخاري في الأدب المفرد من طريق عبد الله بن الوليد بن سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة. (٣)

وأخرجه أحمد (٤) وابن أبي عاصم (٥)

وذلك عن طريق عبدة بن سليمان حدثنا هشام عن رجل قال سألت عائشة.

نقول: إن هذا الحديث يدور على هشام بن عروة، فقد رواه مؤمل بن إسماعيل عنه عن أبيه عن عائشة وتابعه من ذلك عبد الله بن الوليد، وخالفهم في ذلك عبدة بن سليمان فرواه عن هشام عن رجل مرسلًا.

وبعد دراسة حال الرواة عن هشام تبين أن من أسنده من الرواة هم ممن يجوز على مثلهم الخطأ.

(١) التاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ٢/ ص ٢٦٠).

(٢) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٦/ ص ١٠٦).

(٣) الأدب المفرد (البخاري) (ج ١/ ص: ١٩٠)

(٤) المسند - أحمد بن حنبل (ج ٦/ ص: ٢٤١).

(٥) كتاب الزهد - ابن أبي عاصم (ج ١/ ص ٤).

فمؤمل هو ابن إسماعيل العدوي .

قال ابن حجر " صدوق سيئ الحفظ" ^(١) وقال الدارقطني: ثقة كثير الخطأ وقال الساجي

وابن سعد : كثير الخطأ وقال البخاري منكر الحديث وقال يعقوب بن سفيان : يروي المناكير

عن ثقات شيوخه" ^(٢)

وأما عبد الله بن الوليد ، قال ابن حجر في التقریب " صدوق ربما أخطأ" ^(٣)

وقال أحمد: " سمع من سفيان وجعل يصحح سماعه، ولكن لم يكن صاحب حديث،

وكان ربما أخطأ في الأسماء".

وقال البخاري : مقارب وقال الأزدي: يهيم في أحاديث. ^(٤)

أما من أرسله وهو عبد بن سليمان.

فقال ابن حجر " متفق على توثيقه ، أخرج له الجماعة" ^(٥)

ومما سبق نرى أن مؤمل وعبد الله قد أخطئوا بأنهم سلكوا الجادة ورووا الطريق

المشهور والمعروف وهو هشام عن أبيه عن عائشة وعللوا عن الطريق المحفوظ في هذه

الرواية وهو هشام عن رجل عن عائشة وهو من رواه عبدة بن سليمان .

ويتضح هنا مقصد الإمام يحيى بن معين في إعلال هذا الحديث ، وبيانه أن الطريق

المشهور المسندة هي المرجوحة وأن الطريق المحفوظة هي المرسلة، وذلك لأن الراوي قد

سلك سجادة وعلل الحديث تدل على ذلك والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب- ابن حجر العسقلاني (ج ١ / ص ٥٥٥) .

(٢) تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ٥ / ص ٥٨٦) .

(٣) تقريب التهذيب - وابن حجر العسقلاني (ج ١ / ص ٣٢٨) .

(٤) تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ٣ / ص ٢٩٤) .

(٥) تقريب التهذيب - ابن حجر العسقلاني (ج ٣ / ص ٥٣٦) .

(٣ / ٣٨) قال الدوري : " سألت يحيى عن حديث سفيان عن سعد بن إبراهيم ، عن عمر بن أبي سلمة ، حديث أبي هريرة^(١) فقال : هو صحيح هو سعد بن إبراهيم ، عن عمر بن أبي سلمة ، وبعضهم يقول : عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة وبعضهم يقول : عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .^(٢)

الدراسة:

روى سفيان الثوري هذا الحديث وقد اختلف عنه فرواه وكيع وأبو نعيم والفرجاني وابن كثير والفضل بن دكين كلهم عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة.

أخرجه أحمد عن طريق وكيع وأبو نعيم.^(٣)

وأخرجه الدارمي عن طريق محمد بن يوسف.^(٤)

وأخرجه البيهقي من طريق الفضل بن دكين وابن كثير وأبو نعيم والفرجاني.^(٥)

ورواه عن سفيان أيضا عبد الرحمن بن مهدي وذلك عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يقل عن أبيه ، أخرجه أحمد^(٦)

(١) نص الحديث : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " نفس المؤمن معلقة ما كان عليه دين " .

(٢) التاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ، باب الجنائز (ج ١/ ص ٢٥١).

(٣) السند - أحمد بن حنبل (ج ٢/ ص ٤٧٥).

(٤) السنن - الدارمي (باب التشديد في الدين) (ج ٢/ ص ٣٤٠).

(٥) السنن الكبرى - البيهقي - باب ما يستحب لولي الميت من الابتداء بقضاء دينه (ج ٤/ ص ٦١).

(٦) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٢/ ص ٤٧٥).

نرى هنا أن من رواه عن عمر عن أبيه هم أكثر أصحاب الثوري ، ولكن يحيى بن معين اعتبر من رواه عن عمر عن أبيه قد أخطأ وسلك الجادة لأن الطريق الصحيح، والمحفوظ كما قال هو عن عمر بن أبي سلمة عن أبي هريرة دون ذكر أبيه ، بينما الطريق المشهور هو روايته عن أبيه لأنه معروف بالرواية عنه .

وقد يكون استناد يحيى بن معين إلى أن الطريق التي رواها عبد الرحمن هي الطريق المحفوظة لما عرف عن عبد الرحمن من ضبط حديث الثوري .

حيث قال أبو حاتم " سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري قال : يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي. (١)

وقال أحمد بن حنبل " عبد الرحمن بن مهدي أقل سقطاً من وكيع في سفيان، وقد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان وكان عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها. (٢)

وقال أحمد: كان عبد الرحمن أكثر عدداً لشيوخ سفيان من وكيع وقال أبو حاتم: هو إمام ثقة أثبت من يحيى بن سعيد ، وأتقن من وكيع، وكان يعرض حديثه على الثوري" (٣)

ومما سبق نرى أن الإمام يحيى بن معين رجح الرواية التي عن عمر بن أبي سلمة دون ذكر أبيه لأن ابن مهدي هو أثبت وأكثر اتقاناً لحديث سفيان من غيره فبذلك يكون طريق عبد الرحمن هي الطريق المحفوظة التي عدل عنها أصحاب الثوري إلى الطريق المشهورة وهي كما أسلفنا عن عمر عن أبيه عن أبي هريرة والله أعلم .

(١) شرح العلك - ابن رجب - (ج ٢ / ص ٥٤٢)

(٢) العلك ومعرفة الرجال - أحمد بن حنبل - (ج ١ / ص ١٤٠) .

(٣) تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني - (ج ٣ / ص ٤٢٤) .

الفصل الثالث : الإعلال من جهة المتن عند ابن معين .

المبحث الأول : المنكر

ومن الأئمة على المنكر متناً عند ابن معين :

(١ / ٣٩) روى عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم " أنه أمر بالائتمار عند النوم وقال ليتقه الصائم " .
قال يحيى بن معين : هذا حديث منكر^(١) .

الدراسة:

أخرج هذا الحديث أبو داود^(٢) والطبراني^(٣) .

أعل ابن معين هذا الحديث بأنه منكر، وهو منكر متناً حيث إن سبب النكارة تعود لمخالفة هذا الحديث الذي تفرد به عبد الرحمن بن النعمان فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه اكتحل وهو صائم حيث أن حديث ابن النعمان ينهى عن الكحل أثناء الصيام .

وقد أشار إلى ذلك السهنافوري حيث قال في سبب نكارتة " لأنه مخالف فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه اكتحل وهو صائم"^(٤)

ومما يؤكد ذلك قول الأعمش " ما رأيت أحداً من أصحابنا يكره الكحل للصائم"^(٥)

(١) المنن - أبو داود - باب في الكمل (ج ٢/ص ٣١٠) .

(٢) المرجع السابق (ج ٢/ص ٣١٠) .

(٣) المعجم الكبير - الطبراني (ج ٢٠/ص ٣٤١) .

(٤) بذل المجهود - السهنافوري (ج ٦/ص ١٩٢) .

(٥) تحفة الاحوذى - المباركفوري (ج ٣/ص ٣٤٨) .

وعبد الرحمن بن النعمان بن معبد قال عنه ابن المديني : مجهول ^(١) وقال ابن معين ^(٢) والذهبي ^(٣) : " ضعيف " .

وقد بين الشوكاني أن من قال بكره الكحل للصائم ليس لديه دليل على ذلك غير هذا الحديث وهذا الحديث قد أجاب عنه الفقهاء بأنه ضعيف لا ينتهض للاستدلال والاحتجاج به. ثم أضاف الشوكاني: واحتج الجمهور على أن الكحل لا يفسد الصوم بما أخرجه ابن ماجه ^(٤) عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اكتحل في رمضان وهو صائم ^(٥).

ومما سبق نرى أن ابن معين قد أعل متن هذا الحديث بأنه منكر وذلك لمخالفته أدلة أخرى تثبت جواز الاكتمال علماً أن المتفرد لا يحتمل منه هذا التفرد لضعفه والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٦/ص ٢٥٧).

(٢) المرجع السابق (ج ٦/ص ٢٥٧).

(٣) ميزان الاعتدال الذهبي (ج ٢/ص ٥٩٤).

(٤) السنن - ابن ماجه - باب السواك والكحل للصائم (ج ١/ص ٥٣٦).

(٥) نيل الأمطار - الشوكاني - (ج ٤/ص ٢٨١).

(٢ / ٤٠) قال الدوري : قيل ليحيى : حبيبٌ ثبت؟ قال : نعم، إنما روى حديثين -

أظن يحيى يريد منكّرين : حديث الحائض وإن قطر الدم على الحصى، وحديث القبلة^(١).

وحديث الحائض رواه ابن ماجه قال: حدثنا علي بن محمد وأبو بكر بن أبي شيبة قالوا

ثنا وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت جاءت

فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إني امرأة استحاض

فلا أظهر ، فادع الصلاة ؟ قال : لا ، إنما ذلك عرق وليس بالحیضة اجتنبی الصلاة أيام

محيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة وإن قطر الدم على الحصى^(٢).

الدراسة :

يدور هذا الحديث على عروة بن الزبير ويرويه عنه كل من حبيب بن أبي ثابت وهشام بن عروة و الزهري .

(١) أخرج الحديث من طريق حبيب عن عروة كل من :

أبو داود^(٣) بدون لفظة "وإن قطر الدم على الحصى" ، وابن ماجه^(٤) وأحمد^(٥) وابن

أبي شيبة^(٦) وأبو يعلى^(٧) والدارقطني^(٨).

(١) التاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري - (ج ٤ / ص ١٨).

(٢) السنن - ابن ماجه - باب ما جاء في المستحاضة (ج ١ / ص ٢٠٤).

(٣) السنن - أبو داود - باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر (ج ١ / ص ٨٠).

(٤) السنن - ابن ماجه - باب ما جاء في المستحاضة (ج ١ / ص ٢٠٤).

(٥) المسند - أحمد (ج ٦ / ص ٤٢ ، ٢٠٤).

(٦) المصنف - ابن أبي شيبة (ج ١ / ص ١١٨).

(٧) المسند - أبو يعلى - (ج ٨ / ص ٢٢٩).

(٨) السنن - الدارقطني - كتاب الحيض (ج ١ / ص ٢١١).

(ب) و أخرج حديث هشام بن عروة عن أبيه ولكن دون الزيادة الموجودة في آخر

متنه وهي "وإن قطر الدم على الحصير" ، كل من :

١- البخاري^(١) من طريق مالك وسفيان وأبي معاوية وأبي أسامة. كلهم

عن هشام بن عروة به .

٢- مسلم^(٢) من طريق وكيع وجريز وأبي معاوية وعبد العزيز بن محمد

وحمد بن زيد كلهم عن هشام بن عروة به .

(ج) وأخرج رواية الزهري عن عروة بن الزبير من طريق محمد بن عمرو ،

البيهقي^(٣) وهي تخلو من عبارة "وإن قطر الدم على الحصير".

وبعد تتبع طرق الحديث نجد أن حبيب بن أبي ثابت قد تفرد في هذه الزيادة - وإن

قطر الدم على الحصير - وقد خالف فيها من هم أوثق منه وأعلم بحديث عروة بن الزبير وهم هشام والزهري .

إضافة إلى :

١- ما نص عليه النقاد من عدم سماع حبيب من عروة بن الزبير مع اشتغاره

بالتنليس حيث عد في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين^(٤) ، وقد روى الحديث بالعنعنة عن عروة..

(١) الصحيح - البخاري - باب غسل الدم - (ج ١ / ص ٩١، ١١٧، ١٢٢، ١٢٤).

(٢) محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، صدوق له أوهام من السادسة (التقريب / ج ١ / ص ٤٩٩).

(٣) السنن الكبرى ، البيهقي ، باب المستحاضة إذا كانت مميزة (ج ١ / ص ٣٢٥)

(٤) طبقات المدلسين - ابن حجر - (ص ٣٧).

٢- أخرج الحديث دون زيادة البخاري ومسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه به ، و أبو داود من طريق حبيب عن عروة به .

ومما يؤيد ما ذهب إليه قول يحيى بن سعيد وقد ذكر له حديث الأعمش عن حبيب عن عروة قال: أما إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا، زعم أن حبيباً لم يسمع من عروة شيئاً^(١).

وقال النسائي: " حديث حبيب عن عروة ، تصلي وإن قطر الدم على الحصير.. شبه لا شيء"^(٢).

وقد ضعف أبو داود هذا الحديث وقال : إن ما يدل على ضعفه أن هذا الحديث أوقفه حفص بن غياث وأنكر حفص بن غياث أن يكون حديث حبيب إن قطر الدم على الحصير مرفوعاً أي بهذه الزيادة ورواه أيضاً أسباط بن محمد وأبو أسامة عن الأعمش موقوفاً على عائشة.

وأضاف أبو داود: "ورواه ابن داود عن الأعمش مرفوعاً أوله - أي دون الزيادة -"^(٣).

ووصف الدارقطني من وقفه من حديث الأعمش عن حبيب بأنهم أنباء^(٤).

وبين أبو حاتم أن أهل الحديث اتفقوا على عدم سماع حبيب من عروة بن الزبير، ثم قال : واتفاقهم على شيء يكون حجة^(٥).

(١) السنن الكبرى - البيهقي - (ج ١ / ص ١٢٦).

(٢) السنن الكبرى - النسائي - ترك الموضوع من القبله (ج ١ / ص ٩٧).

(٣) السنن - أبو داود - باب من قال تغسل من ظهر إلى ظهر (ج ١ / ص ٨٠).

(٤) السنن - الدارقطني كتاب الحيض (ج ١ / ص ٢١١) .

(٥) المرسل - ابن أبي حاتم (ج ١ / ص ١٩٢).

ومما سبق يتضح أن حديث "تصلي وإن قطر الدم على الحصير" هو زيادة في أصل
حديث فاطمة بن أبي حبيش ، وهي زيادة منكرة لمخالفة حبيب من هو أوثق منه حيث أن
حبيباً لم يتابعه على هذه الزيادة أحد وأن الصحيح في هذا الحديث هو ما دون تلك الزيادة والله
أعلم.

المبحث الثاني : المَدرَج

المدرج لغة: الأصل الثلاثي دَرَجَ والمُدرَج اسم المفعول منه والإندراج: لف الشيء في الشيء ، والدرَجُ: لف الشيء، ودرَجَ الشيء في الشيء يَدرُجُه دَرَجاً، وادرَجَه: طواه وأدخله. وادرَجَ الكتاب في الكتاب: أدخله وجعله في درجته أي في طيِّه، ودرَجَ الكتاب: طيِّه وداخله، وأدرَجَ الميت في الكفن والقبر: أدخله^(١).

والمدرج متناً اصطلاحاً : عرفه ابن كثير بقوله : هو أن تزداد لفظةً في متن الحديث من كلام الراوي ، فيحسبها من يسمعا مرفوعةً في الحديث ، فيرويها كذلك^(٢).

وقال الدكتور نور الدين عتر : هو ما ذكر في ضمن متن الحديث من قول بعض الرواة ، الصحابي أو من دونه موصولاً بالحديث، من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام^(٣).

وعدم الفصل هذا بين متن الحديث والزيادة يؤدي إلى الظن بأن هذه الزيادة من أصل الحديث مما يوقع في الخطأ ، وغالباً ما يكون الإندراج في المتن تفسيراً لعبارة أو استنباطاً لحكم.

وقد قسموا الإندراج بحسب موضعه إلى قسمين : مدرج الإسناد ومدرج المتن.

والإندراج متناً قسم بحسب موضعه في المتن إلى ثلاثة أقسام :

- (١) لسان العرب - ابن منظور - (ج ٢ / ص ٢٦٩).
- (٢) الباعث الحثيث ، أحمد شاعر (ص ٦٩) .
- (٣) منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر - (ص ٤٤٠).

الأول: ما يقع في أول الحديث وهما كما نص العلماء قليل والمثال على ذلك رواية الخطيب عن أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "اسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار" فقله "اسبغوا الوضوء" من قول أبي هريرة ولكنه وصله مع الحديث، وقد وهم بذلك أبو قطن وشبابة^(١).

ثانياً: وقوع الإدراج في آخر المتن وهو كثير الوقوع والمثال عليه حديث ابن مسعود في التشهد وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة وقال قل التحيات والصلوات فنكر التشهد قال فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد.

قال الحاكم هكذا رواه جماعة عن زهير وغيره عن الحسن بن الحر وقوله إذا قلت هذا مدرج في الحديث من كلام عبدالله بن مسعود فإن سنده عن رسول الله ينقضي بالتشهد^(٢).

ثالثاً: وقوع الإدراج في وسط المتن وهو كثير أيضاً ومثاله حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي: "أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنّث فيه - وهو التعبّد - الليالي نوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله^(٣)، جملة "وهو التعبّد" مدرجة في الحديث من كلام الزهري لتفسير "يتحنّث"^(٤).

ومن خلال النظر في الأحاديث التي أعطاها الإمام يحيى بن معين لوجود علة في المتن نجد أنه قد أعل أحاديث لهذا النوع من العلة وهي علة الإدراج ولكن دون أن يذكر المصطلح بل كان يكفي بما يدل على أن هذه اللفظة أو هذه العبارة هي ليست من أصل هذا الحديث ولكن بعد النظر المعمق والدراسة يتجلى المعنى المراد من كلامه وهو الإدراج متناً والله أعلم.

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - الصفهاني (ج ٢ / ص ٤١).

(٢) معرفة علوم الحديث - الحاكم (ج ١ / ص ٣٩).

(٣) الصحيح - مسلم - الإيمان (ج ١ / ص ٩٧).

(٤) شرح صحيح مسلم - النووي - (ج ٢ / ص ١٩٨ - ١٩٩).

(١ / ٤١) قال الدوري : قال ابن معين في حديث هشيم كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى انحرف . هذه الكلمة ليست من حديث هشيم ^(١).

وقد روى هذا الحديث الترمذي حيث قال : حدثنا أحمد بن منيع عن هشيم أخبرنا بن عطاء حدثنا جابر بن يزيد بن الأسود والعامري عن أبيه قال: شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجته فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف قال: فلما قضى صلاته وانحرف إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه فقال : عليّ بهما فجاء بهما ترعد فرائصهما فقال: ما منعكم أن تصليا معنا فقالا: يا رسول الله إنا كنا قد صلينا في رحالنا ، قال: فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ، ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فبئها لكما نافلة ^(٢)

الدراسة:

يُروى هذا الحديث عن يعلى بن عطاء ^(٣) كل من هشيم وسفيان الثوري وشعبة وشريك ومبارك بن فضالة وحماد بن سلمة وأبو عوانة وهشام بن حسان.

ونرى أن يحيى بن معين قد أعل هذا الحديث لعله في المتن من طريق هشيم وهي زيادة لفظه " انحرف " حيث قال عن هذه الكلمة أنها ليست من حديث هشيم ، فهو لم يسمعها من يعلى بن عطاء ، وفيما يلي نعرض تخريج رواية هشيم :

رواية هشيم التي تتضمن كلمة (انحرف) رواها عنه كل من :

١- أحمد بن منيع ^(٤) أخرج روايته الترمذي ^(٥) وابن خزيمة ^(٦)

٢- أبو بكر بن أبي شيبة ^(٧) في مصنفه ^(٨)

(١) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ١/ص ٢٣٠) الصلاة

(٢) السنن - الترمذي - باب الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة (ج ١/ص ٤٢٤)

(٣) يعلى بن عطاء العامري اللبني الطائفي، ثقة من الرابعة مات سنة ١٢٠ (التقريب، ابن حجر، ص ٦٠٩)

(٤) أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، ثقة حافظ من العاشرة (التقريب، ج ١/ص ٨٥)

(٥) السنن - الترمذي - باب (الرجل يصلي، وحده ثم يدرك الجماعة، ج ١/ص ٤٢٤)

(٦) الصحيح - باب انحراف الامام من الصلاة (ج ٣/ص ١٠٥)

(٧) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ثقة حافظ صاحب تصارييف (التقريب، ج ١، ص ٣٢٠)

رواية هشيم بدون كلمة (انحرف) رواها عنه كل من :

- ١- زيادة بن أيوب ^(١) وأخرج روايته النسائي ^(٢) والدار قطني ^(٣)
- ٢- أحمد بن حنبل وأخرج روايته أحمد ^(٤)
- ٣- محمد بن الصباح الدولابي ^(٥) وأخرج روايته ابن حبان ^(٦)
- ٤- شهاب بن عباد ^(٧) وأخرج روايته الطبراني ^(٨)
- ٥- علي بن مسلم ^(٩) وأخرج روايته الدار قطني ^(١٠)

ومما تقدم نرى أن الطريق الثانية التي تخلو من الزيادة هي الأرجح ، وذلك لرواية الأكثر من الحفاظ والنقات عن هشيم لهذا الحديث من غير زيادة .

وقد بين الإمام أحمد بن حنبل علة هذا الحديث ونص على أن هشيماً لم يسمع هذه الكلمة من يعلى بن عطاء في حديث جابر بن يزيد بن الأسود وأنها ليست من أصل حديثه، علماً أن الإمام أحمد قد سمع الحديث من هشيم نفسه ^(١١).

-
- (١) زياد بن أيوب البغدادي الطوسي ثقة حافظ من العاشرة (التقريب/ج ١/ص ٢١٨).
 - (٢) المجتبى - النسائي - باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده (ج ٢/ص ٢١٢).
 - (٣) السنن - الدار قطني - باب من كان يصلي الصبح وحده ثم أدرك الجماعة/ج ١/ص ٤١٣..
 - (٤) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٤/ص ١٦٠).
 - (٥) محمد بن الصباح الدولابي - ثقة حافظ أخرج له الستة من العاشرة (التقريب، ج ١/ص ٤٨٤).
 - (٦) الصحيح - ابن حبان - باب إعادة الصلاة (ج ٢/ص ١٥٥).
 - (٧) شهاب بن عباد العبدى الكوفي، ثقة من العاشرة (التقريب/ج ١/ص ٢٦٩).
 - (٨) المعجم الكبير الطبراني (ج ٢٢/ص ٢٣٤).
 - (٩) علي بن مسلم بن سعيد الطوسي، ثقة من العاشرة (التقريب/ج ١/ص ٤٠٥).
 - (١٠) السنن - الدار قطني - باب من كان يصلي الصبح وحده ثم أدرك الجماعة (ج ١/ص ٤١٣).
 - (١١) العلل ومعرفة الرجال - أحمد بن حنبل (ج ٢/ص ٢٦٨).

وقد ذكر الدارقطني طرق الحديث المروية عن يعلى بن عطاء ثم بين أن الراجح من رواية الثوري ما رواه أصحابه مثل وكيع وابن مهدي ، التي ذكر فيها لفظة " وانحرف " ، ثم بين الدارقطني أن أبا عاصم النبيل من أصحاب الثوري وهشيماً وشعبه وشريكاً ومبارك بن فضالة وهشام بن حسان وهم كلهم أصحاب يعلى بن عطاء قد خالفوا رواية الثوري ورووا الحديث دون كلمة "انحرف"^(١).

ومما سبق يتضح لنا أن هذه اللفظة لم يسمعها هشيم من يعلى بن عطاء وأنها مدرجة في حديثه ، وهذا ما أشار إليه الإمام يحيى بن معين في تعليقه لهذا الحديث والله أعلم .

(٢ / ٤٢) قال ابن الجنيـد : حدثنا يحيى بن معين، حدثنا أبو قطن^(٢) عن شعبه قال: نهاني أيوب أن أحدث، "زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ"^(٣).

الدراسة:

هذه العبارة "زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ" هي جزء من متن الحديث الآتي "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا إذا قمنا إلى الصلاة فيمسح عواتقنا وصدورنا ويقول لا تختلف صدوركم فتختلف قلوبكم إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول، وقال رسول الله زينوا القرآن بأصواتكم".

(١) السنن - الدارقطني - باب من كان يصلي الصبح وحده ثم أدرك الجماعة فليصل معها. (ج ١/ ص ٤١٣).

(٢) عمرو بن الهيثم البصري، تفه، من صغار التاسعة ت: ٢٠٠ تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ٢/ ص ٨٠.

(٣) سؤالات ابن الجنيـد/ يحيى بن معين/ ص ٢٧٤.

هذا الحديث يرويه طلحة بن مصرف الأيامي^(١) عن عبد الرحمن بن عوسجه^(٢) عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ويرويه عن طلحة كل من شعبه ومنصور والأعشى والحسن بن عبيد الله وزبيد بن الحارث وعبد الرحمن بن زبيد وغيرهم.

تخريج رواية شعبة:

أخرج هذه الرواية كل من النسائي^(٣) وابن ماجه^(٤) وأحمد^(٥) والدارمي^(٦) والطيالسي^(٧) والرويانى^(٨) وابن خزيمة^(٩) والحاكم^(١٠).

وقد رواه عن شعبه كل من: يحيى بن سعيد ومعاذ العنبري، وأبو داود وأبو سعيد ومحمد بن جعفر وغيرهم.

ونلاحظ في هذا الحديث أن يحيى بن معين قد أعد هذا الحديث من طريق شعبه عن طلحة وذلك بذكر نهى أيوب لشعبه عن التحديث بعبارة "زينوا القرآن بأصواتكم" ضمن الحديث.

(١) طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الأيامي/ ثقة قارئ فاضل من الخامسة توفي سنة ١١٢ لو بعدها التقريب، ابن حجر (ج ١/ص ٢٨٣).

(٢) عبد الرحمن بن عوسجه الهداني الكوفي، ثقة من الثالثة تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ١/ص ٣٤٧.

(٣) السنن الكبرى - النسائي - (ترتيب القرآن بالصوت) (ج ١/ص ٣٤٨).

(٤) السنن - ابن ماجه (ج ١/ص ٣١٨/٤٢٦).

(٥) المسند - أحمد بن حنبل - (ج ٤/ص ٢٨٥).

(٦) السنن - الدارمي - (باب إقامة الصفوف) (ج ١/ص ٣٢٣).

(٧) المسند الطيالسي - (ج ١/ص ١٠٠).

(٨) المسند - الرويانى - (ج ١/ص ٤٢٤).

(٩) الصحيح - ابن خزيمة - باب التغليظ في ترك توبة الصفوف (ج ٣/ص ٢٤).

(١٠) المستدرک - الحاكم - (ج ١/ص ٧٦٤).

وعند البحث في سبب هذا النهي وعلته نجد أن هذه العبارة هي زيادة غير محفوظة في متن هذا الحديث وذلك لتصريح عبد الرحمن بن عوسجه من طريق شعبه من رواية يحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ بعد ذكر هذه العبارة بقوله: "كنت نسيت هذه الكلمة" زينوا القرآن بأصواتكم" حتى ذكرنيها الضحاك^(١) بن مزاحم^(٢).

وفي رواية أبي داود عن شعبه "فنسيت هذا الحرف حتى ذكرنيها الضحاك"^(٣).
وفي رواية منصور من طريق طلحة قال عبد الرحمن "وحسبت أنه قال 'وزينوا القرآن بأصواتكم'^(٤).

فبعد الرحمن كان يشك في هذه العبارة ولا يحفظها فكان هذا سبب نهى أيوب لشعبه عن التحديث بها ضمن الحديث، وأنها ليست منه.
وقد بين الحاكم بعد ذكر طرق الحديث هذه العلة في حديث شعبه وأنها زيادة غير محفوظة^(٥).

وقد أشار الدكتور أحمد نور سيف إلى كلام الحاكم هذا وأضاف أن أصل الحديث "إن الله وملائكته يصلون على الصوف المتقدم- الحديث" دون هذه الزيادة ثم قال ولما كانت زيادة هذه اللفظة - زينوا القرآن - غير محفوظة من طريق عبد الرحمن، أعطاها أيوب بذلك ونهى شعبه أن يحدث بالحديث، وهذا أولى بالنهي^(٦).

(١) الضحاك بن مزاحم الهلالي صندوق كثير الإرسال من الخامسة (التقريب، ج ١/ص ٢٨٠).

(٢) الصحيح - باب التغليظ في ترك تسوية الصوف (ج ٣/ص ٢٤).

(٣) السنن الكبرى - البيهقي (ج ٢/ص ٥٣).

(٤) المرجع السابق (ج ٢ / ٢٢٩).

(٥) المستدرک على الصحيحين، الحاكم (ج ١/ص ٧٦٤).

(٦) هامش تحقيق سؤالات ابن الجنيدي، الدكتور أحمد نور سيف (ص ٢٧٤).

والذي أورد هذا الشك في الرواية عن شعبة هما يحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ العنبري فقط أما أبو الوليد وأبو داود ومحمد بن جعفر وفي رواية ليحيى بن سعيد لم ينكروا لفظه 'زينوا القرآن' ولا أيضاً شك عبد الرحمن .

وإضافة إلى ما سبق فقد وردت روايات كثيرة من طرق أخرى غير طريق شعبه كلها عن طلحة عن ابن عوسجة ، تخلوا أيضاً من هذه الزيادة ، مما يؤكد أن عبد الرحمن راوي الحديث عن البراء شك في هذه الزيادة، وأنه ليست من أصل الحديث ، وأنها مدرجة والله أعلم.

المبحث الثالث : الموضوع

الموضوع لغة : أصله من وَضَعَ والموضوع اسم المفعول منه قيل: وَضَعَ الشيء وضِعاً: اختَلَقَهُ.^(١) وقيل أنه المُلصَق، قال ابن دحية 'يقال وضع فلان على فلان كذا أي ألصق به ، وهو أيضاً الحط والإسقاط'.^(٢)

أما الموضوع اصطلاحاً : فقد عرفه ابن الصلاح^(٣) وابن كثير^(٤) بأنه "المختلق المصنوع".

وقال نور الدين عتر : "هو الذي ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذباً، وليس له صلة حقيقة بالنبي صلى الله عليه وسلم وليس هو بحديث، لكونهم سموه حديثاً بالنظر إلى زعم راويه"^(٥).

وقد يكون هذا اللفظ المزعوم من آثار الصحابة أو كلام الحكماء أو الأمثال أو من نسج خيال الراوي وإنشائه، فينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد حذر ابن الصلاح من الحديث الموضوع بقوله : "اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة"^(٦).

ومن خلال النظر في الأحاديث التي أعطاها الإمام يحيى بن معين نجد أنه لم يغفل هذا الجانب النقدي الهام لما له من أثر عظيم على السنة النبوية المطهرة وتطيرها مما يدس فيها بقصد ومن غير قصد.

(١) لسان العرب - ابن منظور - مادة وضع (ج ٨ / ص ٣٩٦).

(٢) انكت على ابن الصلاح - ابن حجر - (ص ٨٣٨).

(٣) مقدمة ابن الصلاح - ابن الصلاح - (ص ٨٩).

(٤) الباعث الحديث ، أحمد شاكر (ص ٧٤).

(٥) منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر (ص ٣٠١).

(٦) مقدمة ابن الصلاح - ابن الصلاح - (ص ٨٩).

فتجده تارة يعل الحديث بمصطلح الوضع وتارة بأنه كذب ليس له أصل، وتارة أخرى تجده يصف من يدور عليه الحديث بأنه كذاب يضع الحديث إشارة منه إلى أن هذا من حديثه الموضوع.

والوضع هنا ليس من معنى العلة الإصطلاحي وهو القادح الخفي بل هو من قبل المعنى اللغوي الموسع للعلة كما أشرنا في الفصل الأول من هذه الرسالة .

وفسيما يلي نبين بعض الأمثلة التي أعطاها الإمام يحيى بن معين وهي من قبيل الحديث الموضوع والله أعلم.

(١ / ٤٣) قال الدوري : قال يحيى بن معين: والميموني ، - محمد بن زياد الطحان - قال: سمعت ميموناً^(١) قال : سمعت ابن عباس قال : كبرت الملائكة على آدم أربعاً .

قال يحيى: قيل له - أي محمد بن زياد - وهو في السوق : هذه الأحاديث؟ فقال : قد سمعتها ، وكان كذاباً خبيثاً^(٢) ، وقال ابن معين مرة : كان يضع الحديث^(٣).

الدراسة

روى محمد بن زياد الميموني اليشكري الطحان الحديث عن ميمون بن مهران وقد أخرجه من هذه الطريق ، ابن عدي^(٤) وأبو نعيم^(٥) والخطيب البغدادي^(٦)

(١) ميمون بن مهران وهو ثقة . وسوف تأتي ترجمته .

(٢) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ٤ / ص ٣٩٢).

(٣) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ٥ / ص ٢٧٩).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - (ج ٦ / ص ١٢٩).

(٥) حلية الأولياء - أبو نعيم الأصبهاني - (ج ٤ / ص ٩٦).

(٦) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ٥ / ص ٢٧٩).

أقول: أعل ابن معين الحديث بأنه كذب موضوع، ولم يحكم على الحديث مباشرة بأن قال هذا حديث موضوع، بل اكتفى بذكر الحديث ثم ذكر حقيقة راويه ، وهو محمد بن زياد بأنه لم يسمع الحديث من ميمون وأنه كذاب خبيث وفي موضع آخر قال عنه يضع الحديث.

ومن دراسة الحديث اتضح أن محمد بن زياد اشتهر بوضع الحديث عن الثقات وخاصة عن ميمون وأن هذا الحديث مما وضعه وأنه لم يدرك ميموناً ولم يسمع منه شيئاً بل كله كذب واقتراء حتى لقب بصاحب ميمون.

وفيما يلي نبين أهم آراء العلماء بذلك.

قال أحمد بعدما سئل عن محمد بن زياد : إنه أعور كذاب خبيث يضع الحديث^(١).

وبين ابن عدي أنه يروي عن ميمون بن مهران أحاديث مناكير لا يرويها غيره ولا يتابعه عليها أحد من الثقات^(٢).

ونقل الخطيب قول ابن معين أنه كان ببغداد قوم يضعون الحديث كذابون منهم محمد بن زياد كان يضع الحديث^(٣).

ووصفه ابن حبان بأنه ممن يضع الحديث على الثقات لا يصح ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه^(٤).

ونقل ابن الجوزي عن السعدي والدرقايني: أنه كذاب^(٥).

وقال ابن حجر: كذبه^(٦).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - (ج ٦/ ص ١٢٩).

(٢) المرجع السابق (ج ٦/ ص ١٣٠).

(٣) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ٥/ ص ٢٧٩).

(٤) الضعفاء والمتروكين - ابن الجوزي (ج ٣ / ص ٦٠).

(٥) المرجع السابق (ج ٣ / ص ٦٠).

(٦) التقريب - ابن حجر - (ج ١ / ص ٢٧٩).

وقد عاب أحمد علي محمد بن زياد جرأته في قول حدثنا ميمون^(١).

ومما سبق نجد أن محمد بن زياد كذاب يضع الحديث عن ميمون وميمون بن مهران وثقه النقاد^(٢)، مما قد يوهم أن هذا الحديث من روايته وقد ذكر ابن عدي أحاديث كثيرة وبين أنها من وضعه^(٣).

وأن هذا الحديث هو موضوع من قبله والله أعلم.

(٢ / ٤٤) قال ابن الجنيدي : ذكر يحيى : محمد بن معاوية ، والحديث الذي رواه عن محمد بن سلمة فقال يحيى : محمد بن سلمة مأمون يصدق وهذا الحديث إنما هو وضع^(٤).

الدراسة:

يروي هذا الحديث محمد بن معاوية عن محمد بن سلمة الحراني عن حصيف عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سيجيئ في آخر الزمان أقوام يكون وجوههم وجوه الأنميين وقلوبهم قلوب الشياطين أمثال الذناب الضواري ليس في قلوبهم شيء من الرحمة ، سفاكون للدماء ، لا يرعون عن قبيح ، إن تابعتهم واربوك ، وإن تواريت عنهم اغتابوك ، وإن حدثوك كذبوك وإن انتمنتهم خانوك صبيهم عامر وشابهم شاطر وشيخهم لا يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر ، الاعتزاز بهم ذل وطلب ما في أيديهم فقر ، الحليم فيهم غار والأمر بالمعروف فيهم متهم والمؤمن فيهم

(١) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ٥ / ص ٢٧٩).

(٢) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج ٥ / ص ٥٩٢).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - (ج ٦ / ص ١٣٠).

(٤) مؤالات ابن الجنيدي - يحيى بن معين - (٤٣٠)

وقول أبي زرعة هذا يدل على أن محمد بن معاوية لم يكن يتقن الحديث ولا يحفظه حيث أنه كان يحدث بكل ما يلقن به متوهماً إنه من حديثه مما جعله يروي أحاديث موضوعية وجعل النقاد والرواة يتركون حديثه ويبينون ضعفه.

حيث قال الطبراني بعد تخريج الحديث "نفرد به محمد بن معاوية ولا يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد"^(١)

علماً أن هذا التفرد من معاوية يجعل حديثه منكراً .

وبين ابن الجوزي أن هذا الحديث لا يصح ونقل عن أحمد ويحيى قولهم في محمد بن معاوية أنه كذاب"^(٢)

وقال الدارقطني: "كان بمكة يضع الحديث متروك"^(٣)

وقال الساجي ليس بمتقن في الحديث تكلموا فيه"^(٤)

وخلاصة القول نجد أن يحيى بن معين قد أعل هذا الحديث بالوضع وبين أن الوضع

ليس من محمد بن سلمة ، بل ممن روى عنه وهو محمد بن معاوية حيث كان يضع الحديث ولكنه لا يقصد ذلك والله أعلم.

(١) المعجم الأوسط - الطبراني (ج٦/ ص ٢٢٨).

(٢) العلل المتناهية - ابن الجوزي (ج٢/ ٦٣٤).

(٣) سؤالات البرقاني - الدارقطني (ج١/ ص ٦٢).

(٤) تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ج٥/ ص ٢٩٦).

(٣ / ٤٥) قال الدوري: قال يحيى بن معين: محمد بن الحجاج الواسطي كان يحدث بحديث: "يطعمني جبريل هريسة"^(١)، ليس بثقة^(٢) كذاب^(٣). وفي رواية "وكان صاحب هريسة كذاب خبيث"^(٤).

الدراسة :

أخرجه ابن الجوزي^(٥)، وابن عدي^(٦)، والخطيب البغدادي^(٧).

وكل طرق هذا الحديث تنور على محمد بن الحجاج ففي رواية أخرى للحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أمرني جبريل بأكل الهريسة، أشد ظهري وأتقوى بها على الصلاة"^(٨).

ورواية أخرى عن معاذ قال: هل أتيت يا رسول الله بطعام من الجنة قال نعم أتيت بهريسة فأكلتها فزادت في قوتي قوة أربعين وفي نكاحي نكاح أربعين" وكان معاذ لا يعمل طعاماً إلا بدأ بالهريسة^(٩).

ومحمد بن الحجاج الواسطي هو أبو إبراهيم اللخمي من أهل واسط سكن بغداد^(١٠).

- (١) الهريسة هي: البُرّ الذي ينق ثم يطبخ (لسان العرب - ابن منظور - مادة هرس (ج ٦ / ٢٤٧).
- (٢) التاريخ - يحيى بن معين - رواية النوري (ج ٤ / ص ٣٩٥).
- (٣) التاريخ - يحيى بن معين - رواية عثمان النرامي (ج ١ / ص ٢١٤).
- (٤) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - (ج ٦ / ص ١٤٤).
- (٥) الموضوعات - ابن الجوزي (ج ٣ / ص ١٧).
- (٦) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي (ج ٦ / ص ١٤٤).
- (٧) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي (ج ٢ / ص ٢٨٠).
- (٨) المرجع السابق - (ج ٢ / ص ٢٨٠).
- (٩) لسان الميزان - ابن حجر (ج ٥ / ص ١١٦).
- (١٠) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ٢ / ص ٢٧٩).

وقد كان صاحب هريسة أي يصنعها ويبيعها ، فكان ذلك دافعاً له في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لترويج بضاعته ، وكانت هذه الروايات التي تبين أن الهريسة طعام من الجنة وأنه يقوي ويفيد وغير ذلك من الفوائد المختلفة سبيلاً لتحقيق مبتغاه.

وقد قام العلماء النقاد الحذاق بالكشف عن مثل هذه الأكاذيب ، فبينوا كذب الراوي وأن حديث الهريسة الذي يرويهِ موضوع ، حتى عرف بصاحب الهريسة .

فوجد ابن معين حين ذكر له حديث الهريسة عن محمد بن الحجاج قال: سمعت منه وكان صاحب هريسة كذاباً خبيثاً^(١).

وبين الدراقطني كذبه فقال : " محمد بن الحجاج كذاب من أهل واسط وهو صاحب حديث الهريسة^(٢) .

وذهب ابن عدي وابن الجوزي والذهبي إلى أن حديث الهريسة هو موضوع لا أصل له وضعه محمد بن الحجاج^(٣).

ووصف ابن حبان محمد بن الحجاج بأنه كان يروي الموضوعات عن الأثبات ولا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به^(٤).

ومما سبق نرى أن يحيى بن معين بين أن علة هذا الحديث تكمن بأنه موضوع وكذب قد رواه كذاب خبيث كما وصفه مع بيان العلاقة التي دفعته للكذب بقوله كان صاحب هريسة. والله أعلم.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - (ج ٦ / ص ١٤٤).

(٢) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ٢ / ص ٢٨٠).

(٣) ميزان الاعتدال - الذهبي (ج ٦ / ص ١٠٢).

(٤) المجروحين - ابن حبان - (ج ٢ / ص ٢٩٥).

(٤ / ٤٦) قال ابن الجنيد: سمعت يحيى بن معين وسئل عن عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد؟ فقال : كذاب يحدث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها". ثم قال ابن معين: هذا حديث كذب، ليس له أصل^(١).

الدراسة:

روى عمر بن إسماعيل بن مجالد الحديث عن أبي معاوية وقد أخرج الحديث من هذا الطريق الخطيب البغدادي^(٢).

وروى الحديث عن أبي معاوية أيضاً عبدالسلام بن صالح أبو الصلت الهروي، ومحمد ابن جعفر الفيدي ، وأحمد بن سلمة الكوفي ، والحسن بن علي بن راشد كلهم عن أبي معاوية. بينما أكد ابن عدي أن الحديث لأبي الصلت وبه يعرف وأن هؤلاء كلهم سرقوه منه^(٣).

وقد بين ابن معين أن هذا الحديث حديث كذب موضوع ليس له أصل وذلك بوصفه لراوي الحديث عن أبي معاوية الضرير هو عمر بن إسماعيل بأنه ليس بشيء كذاب رجل سوء خبيث حدث عن أبي معاوية بحديث ليس له أصل^(٤).

(١) سؤالات ابن الجنيد - يحيى بن معين - (ص ٢٨٤).

(٢) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ٧ / ص ١٧٢).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - (ج ٥ / ص ٦٧).

(٤) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم - (ج ٦ / ص ٩٩).

وذكر أبو زرعة أنه أتى شيخاً في بغداد يقال له عمر بن إسماعيل فأملى عليه حديث أبي معاوية، فذهب أبو زرعة إلى يحيى بن معين وذكر له ذلك فقال ابن معين: قل له يا عدو الله متى كتبت أنت هذا عن أبي معاوية؟ أنا كتبت عن أبي معاوية ببغداد، ومتى حدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد^(١).

وأضاف أبو زرعة: "وكم من خلق افتضحوا فيه"، أي في سرقتهم لهذا الحديث ثم بيان أنه كذب^(٢).

ومما سبق يثبت النقد أن عمر بن إسماعيل رجل عرف بالكذب وسرقة الحديث ومثله لا ينظر لحديثه.

وإذا كان عمر بن إسماعيل قد سرق الحديث من أبي الصلت فهذا لا يلغي أن الحديث وضع وكذب لأن النقد اتهموا أبا الصلت بالكذب والوضع أيضاً وأن هذا الحديث لا يثبت منه شيء، ومن أقوال العلماء في ذلك .

ما نقل عن البخاري قوله في هذا الحديث "ليس له وجه صحيح"^(٣)

وقول أبي حاتم ويحيى بن سعيد: " لا أصل له "^(٤).

وقول أبي جعفر: "لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه"^(٥).

(١) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم - (ج ٦ / ص ٩٩).

(٢) كشف الخفاء - إسماعيل العجلوني - (ج ١ / ص ٢٣٥).

(٣) المرجع السابق، (ج ١ / ص ٢٣٥).

(٤) المرجع السابق، (ج ١ / ص ٢٣٥).

(٥) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ١١ / ص ٤٨).

وأبو الصلت هو عبدالسلام بن صالح بن سليمان القرشي^(١) قال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو متهم فيها^(٢).

وهذا الحديث في فضل علي بن أبي طالب وهو من أهل البيت وهذا مما يمكن أن يكون دافعاً لوضع مثل هذه الأحاديث. حيث قال الدراقطني: "كان رافضياً خبيثاً، وقال الساجي والحاكم وأبو نعيم: منكر الحديث"^(٣).

وقال العقيلي: "لا يصح في هذا المتن حديث"^(٤).

وقد أنكر هذا الحديث أيضاً كل من الترمذي^(٥) وأحمد بن حنبل^(٦)

بينما نجد أن الذهبي حكم على الحديث بالوضع^(٧).

وفي المقابل ذهب بعض العلماء إلى عدم القول بوضع هذا الحديث بسبب تعدد الطرق التي ورد بها سواء بالروايات عن أبي معاوية أو "برواية الثوري له"^(٨).

قلت: أما الروايات عن أبي معاوية فقد بين ابن عدي أنها مسروقة عن أبي الصلت، فتكون بذلك هي رواية واحدة وليست عدة روايات.

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر - (ج ٣ / ص ٤٤٩).

(٢) المرجع السابق (ج ٣ / ص ٤٤٩).

(٣) تهذيب التهذيب - ابن حجر - (ج ٣ / ص ٤٤٩).

(٤) الضعفاء - العقيلي - (ج ٣ / ص ١٤٩).

(٥) تهذيب الأسماء للنووي (ج ١ / ص ٣١٩).

(٦) تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - (ج ١١ / ص ٤٩).

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال - الذهبي (ج ٥ / ص ٢٢٠).

(٨) المستدرج على الصحيحين - الحاكم (ج ٣ / ص ١٣٨).

أما رواية عبدالرزاق عن الثوري التي رواها أحمد بن عبدالله بن يزيد الحراني^(١)، فقد قال ابن حبان تعليقاً عليها أنه حديث مقلوب إسناداً وممتناً^(٢).

وقال ابن عدي بعد ذكر طريق عبد الرزاق هذه : "هذا حديث منكر موضوع لا أعلم رواه عن عبدالرزاق إلا أحمد بن عبدالله هذا كان بسامرا يضع الحديث^(٣)."

وبذلك يترجح أن متن هذا الحديث هو من قبيل الحديث الموضوع ولا أصل له والله أعلم.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي (ج ١ / ص ١٩٢).
 (٢) المجروحين - ابن حبان (ج ١ / ص ١٥٣).
 (٣) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي (ج ١ / ص ١٩٢).

المبحث الرابع : الإعلال بتعارض المتن مع التاريخ .

استعمل المحدثون النقد التاريخي في تقديم للأحاديث وذلك بعرض متونها على الوقائع التاريخية الثابتة، فإن خالفوها علموا أن في المتن نكارة، وإن وافقت أجروا عليها باقي العملية النقدية.

ونجد أن الإمام يحيى بن معين لم تغب عنه هذه النظرة النقدية التاريخية في إعلال الأحاديث وإن قلّت كثيراً بالنسبة لغيرها من النظرات النقدية.

(١ / ٤٧) قال ابن الجنيّد : حدثنا يحيى بن معين، حدثنا معتمر، عن محمد بن قضاء عن أبيه عن علقمة بن عبد الله المزني عن أبيه قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس " .

قال ابن الجنيّد : قلت ليحيى : محمد بن قضاء كان يعبر الرويا؟ قال: نعم. كان يعبر الرويا، وحديثه مثل تعبيره، أي إنه ضعيف الحديث^(١).

الدراسة:

لم يرو هذا الحديث إلا محمد بن قضاء عن أبيه عن علقمة المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث".

(١) سؤالات ابن الجنيّد - يحيى بن معين (ص ٣٢٧).

أخرجه كل من ابن ماجه^(١) وابن أبي شيبة^(٢) والبخاري^(٣) والطبراني^(٤) والحاكم^(٥) والبيهقي^(٦).

راوي هذا الحديث هو محمد بن فضاء وقد شبه الإمام يحيى بن معين حديثه بأنه مثل تعبير الرؤيا أي إنه كلام من عنده ليس له أصل فهو ضعيف الحديث.

وهذا ما أشار إليه كثير من النقاد مثل النسائي والذهبي والعقيلي والبيهقي وغيرهم.

قال البخاري: كان سليمان بن حرب سيئ الرأي في محمد بن فضاء كان يقول يبيع الشراب^(٧).

وقال العقيلي: أن محمد بن فضاء لا يتابع على حديثه^(٨).

وقوله كسر سكة المسلمين، فالسكة هي الدراهم والدنانير المضروبة، يسمى كل واحد منها سكة لأنه طبع بالحديد، والجائزة هي الرائجة بين المسلمين^(٩).

وعلى هذا المعنى يتضح أن هذا الحديث لا يصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن كسر الدنانير المضروبة والمتداولة بين المسلمين، وإنما ضرب السكة كان في عهد الحجاج بن يوسف ولم تكن موجودة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، هذا ما أشار إليه الإمام البخاري في تعليقه على هذا الحديث في التاريخ^(١٠).

(١) السنن - ابن ماجه - باب النهي عن كسر الدراهم والدنانير (ج ٢ / ص ٧٦١).

(٢) المصنف - ابن أبي شيبة - (ج ٤ / ص ٥٣٥).

(٣) التاريخ الصغير - البخاري - (ج ٢ / ص ١٤٥).

(٤) المعجم الأوسط - الطبراني - (ج ٨ / ص ٩٢).

(٥) المستدرج على الصحيحين - الحاكم - (ج ٢ / ص ٣٦).

(٦) شعب الإيمان - البيهقي - (ج ٢ / ص ٢٢٧).

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال - الذهبي - (ج ٦ / ص ٢٦).

(٨) الضعفاء - العقيلي - (ج ٤ / ص ١٢٥).

(٩) شرح سنن ابن ماجه (السيوطي، عبد الغني، الدهلوي) (ج ١ / ص ١٦٤).

(١٠) التاريخ الصغير - البخاري - (ج ٢ / ص ١٤٥).

ومن ذلك نجد أن متن هذا الحديث يتعارض مع حقيقة تاريخية ثابتة إضافة إلى ضعف راوي هذا الحديث وتفرده به حيث لم يتابعه عليه أحد ومثله لا يحتمل منه هذه المخالفة والله أعلم.

(٢ / ٤٨) قال ابن الجنيّد: قلت ليحيى بن معين: حدثنا إبراهيم بن عرعة عن

أبي عبيدة معمر بن المثنى^(١) عن رؤية بن العجاج عن أبيه قال أنشدت أبا هريرة ..

طاف الخيالان فهاجبا سقما خيالاً تكنى وخيال تكسما
إلى...

ساقا بخنداة وكعباً أدما وكفلاً وعثا وكشحا أهضما

فقال أبو هريرة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: يعجبه مثل هذا؟ فأنكر هذا

يحيى بن معين ورده^(٢).

الدراسة:

أخرج الحديث:

الذهبي^(٣) وابن عدي^(٤) وقد ورد الحديث من طريق أخرى عن رؤية قال الذهبي: عمر

بن شبة حدثني أبو حرب النباتي حدثنا يونس بن حبيب عن رؤية بن العجاج عن أبيه عن أبي

(١) للنحوي الإخباري- رمي برأي الخوارج من السابعة (التقريب ج ٢ / ص ٢٦٦).

(٢) سؤالات ابن الجنيّد: يحيى بن معين (ص ٢٨٨).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال - الذهبي - (ج ٢ / ص ٥٦).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - (ج ٣ / ص ١٨٠).

الشعناء عن أبي هريرة قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر واحدٍ يحدو : طاف الخيالان .. والنبي لا ينكر ذلك^(١).

قال ابن عدي: إن حديث رؤبة عن أبيه قال أنشدت أبا هريرة طاف الخيالان .. لا يرويه عن رؤبة إلا أبو عبيدة معمر بن المثنى لأن رؤبة يعرف بهذا الحديث ولا يعرف سنداً غيره^(٢).

وسبب إنكار يحيى بن معين لهذا الحديث هو أن الشعر المذكور من شعر العجاج والعجاج عداؤه في التابعين.

ويثبت ذلك ما نقله ابن عدي : " قال أبو زيد وهذا خطأ أي أن يكون سمع النبي هذا الشعر إن الشعر للعجاج والعجاج إنما قال الشعر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم^(٣). وأشار إلى ذلك أيضاً الذهبي ونقل قول عمر بن شبة في تخطيئ هذا الحديث^(٤).

ورؤبة بن العجاج يروي عن أبيه ولا يتابع عليه ولا يحفظ إلا عنه قال النسائي، ليس بالقوي^(٥) وقال يحيى القطان كان شاعراً ليس له رواية يختبر بها^(٦).

وبذلك يتضح أن هذا الشعر لم يقل إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وأنه للعجاج وهو تابعي ، فكيف يكون الرسول سمع هذا الشعر قبل أن يقال ثم إنه لا ينكره، مع أن الشواهد التاريخية تثبت عكس ذلك وتعارضه إضافة إلى نص العلماء أن رؤبة شاعر ليس بصاحب حديث والله أعلم.

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال - الذهبي (ج ٣ / ص ٨٥).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - (ج ٣ / ص ١٧٩).

(٣) المرجع السابق ، (ج ٣ / ص ١٨٠).

(٤) لسان الميزان - الذهبي (ج ٢ / ص ٤٦٤).

(٥) المرجع السابق (ج ٢ / ص ٤٦٤).

(٦) الضعفاء ، العقيلي (ج ٢ / ص ٦٤).

المبحث الخامس : التصحيف

التصحيف لغة: تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد

أما اصطلاحاً: فهو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها^(١) والتصحيف كما نص العلماء قد يقع في السند وقد يقع في المتن .

ومثال التصحيف في المتن ما وقع في حديث ذكر قتلى أحد؛ حيث قال يحيى ابن معين: "قال وهب : حص الحبل وأوهم فيه ، إنما هو فحص الجبل"^(٢).

وهناك تقسيم للتصحيف من حيث اللفظ والمعنى وتصحيف اللفظ أن يتم التغيير باللفظ نفسه. أما تصحيف المعنى فإنه ينطق باللفظ كما هو لكن بصيغة تغير معناه مثل الحديث الذي قال فيه "أبو موسى الغزى يوماً: "نحن قوم لنا شرف ، نحن من عنزة قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلينا ، ويريد حديث" إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عنزة"^(٣) توهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة هاهنا حربة نصبت بين يديه فصلى إليها^(٤).

ومن النظر في الأحاديث التي أعطاها يحيى بن معين نرى أنه بين ونبه على الأخطاء والتصحيقات التي وقعت في بعض الأحاديث ثم بين الصواب فيها وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك.

(١) توضيح الأفكار - الصنعاني - (٢٤٠).

(٢) المرجع السابق (ج ٤ / ص ١٨٠).

(٣) الجامع الصحيح - البخاري (أبواب مسترة المصلي) (ج ١ / ص ١٠٢).

(٤) منهج النقد في علوم الحديث. عتر، نور الدين (ص ٤٤٥).

(١ / ٤٩) قال الدوري : سمعت يحيى يقول: في حديث زكريا بن إسحاق عن

عمرو بن أبي سفيان، عن مسلم بن ثفينة^(١)...

...قال يحيى: أخطأ فيه وكيع، حيث قال وكيع: مخضاً وإنما هو مخاضاً وشخماً،

هكذا قال بشر بن السري وروح بن عبادة^(٢).

الدراسة:

الحديث هو حديث زكريا بن إسحاق عن عمرو بن أبي سفيان، عن مسلم بن شعبة قال استعمل نافع بن علقمة أبي على عرافة قومه فأمره أن يصدقهم قال فبعثني أبي في طائفة منهم فأتيت شيخاً كبيراً يقال له سعر بن ديسم فقلت إن أبي بعثني إليك يعني لأصدقك.. قال سعر بن ديسم " فأعمد إلى شاة قد عرفت مكانها ممثلة مخضاً وشخماً فأخرجتها إليهما..".

أخرج الحديث أبو داود^(٣) والنسائي^(٤) وأحمد^(٥) والبيهقي^(٦) كلهم من طريق وكيع عن زكريا بن إسحاق به.

وأخرجه ، أبو داود^(٧) وأحمد^(٨) والبيهقي^(٩) كلهم من طريق روح بن عبادة عن زكريا بن إسحاق به .

(١) بين أيضاً الإمام يحيى بن معين أن وكيعاً قد أخطأ في سند هذا الحديث حين صحف اسم مسلم بن شعبة كما رواه على الصحيح كل من روح بن عبادة وبشر بن السري حيث أن وكيعاً قد أورده بلفظ مسلم بن ثفينة وهو تصحيف.

(٢) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ج ٣ / ص ٦٩).

(٣) السنن - أبو داود - باب زكاة السائمة (ج ٢ / ص ١٠٣).

(٤) السنن الكبرى - النسائي - الزكاة (ج ٢ / ص ١٥).

(٥) المسند - أحمد (ج ٣ / ص ٤١٤).

(٦) السنن الكبرى - البيهقي - باب لا يأخذ الساعي فوق ما يجب ولا مخاضاً إلا أن يتطوع.

(٧) السنن - أبو داود - باب زكاة السائمة (ج ٢ / ص ١٠٣).

(٨) المسند - أحمد (ج ٣ / ص ٤١٥).

(٩) السنن الكبرى ، البيهقي - باب لا يأخذ الساعي فوق ما يجب (ج ٤ / ص ٩٦).

وفي المثال المعروف يبين يحيى بن معين أن وكيعاً قد أخطأ في لفظة مخاضاً وأنه لم يضبطها فقال محضاً وهذه تصحيف من الراوي، ورجح رواية روح بن عبادة وبشر بن السري التي تثبت أن اللفظ هو مخاض وليس محضاً.

والذي يثبت ما ذهب إليه يحيى بن معين أمور.

أولها: أن وكيعاً قد أخطأ في سند هذا الحديث حين صحف اسم مسلم بن شعبة فقال مسلم بن ثفنة، وفي المقابل ضبطه كل من روح وبشر كما نص على ذلك النقاد كابن معين وأبي داود والنسائي والبيهقي وأحمد.

قال أحمد: قال وكيع مسلم بن ثفينة وقد صحف وقال روح مسلم بن شعبة وهو الصواب^(١).

وقال النسائي: "يقولون مسلم بن شعبة وقال وكيع ابن ثفنة والصواب ابن شعبة"^(٢).

وعلى ذلك يظهر التصحيف في سند الحديث وممنه

والإمام البيهقي نص على تصحيف وكيع في الموضوعين، في السند وفي المتن ثم قال: قاله يحيى بن معين وغيره من الحفاظ"^(٣).

ثانيًا: إن وكيعاً مع اتفاق الأئمة على توثيقه إلا أن بعضهم نص على أنه يخطئ ويصحف خاصة إذا حدث بالمعنى. حيث قال أحمد: "أخطأ وكيع في خمسمائة حديث".

وقال علي بن المديني: "كان وكيع يلحن ولو حدث بالفاظه لكان عجباً"،

(١) المسند - أحمد (ج ٣ / ص ٤١٤).

(٢) السنن الكبرى - النسائي، الزكاة، (ج ٢ / ص ١٥).

(٣) السنن الكبرى - البيهقي (ج ٤ / ص ٩٦).

وقال محمد بن نصر المروزي: "كان يحدث بأخرة من حفظه فيغير ألفاظ الحديث كأنه كان يحدث بالمعنى ولم يكن من أهل اللسان"^(١).

ثالثاً: إن معنى محضاً اللبن الخالص بلا رغوة، ولبن محض: خالص لم يخالطه ماء^(٢). وعلى هذا المعنى يكون حديث الزكاة "تأخذ إلى شاة ممثلة شحماً ومحضاً أي سميكة كثيرة اللبن".

أما مخاضاً: فالمخاض هو الطلق عند الولادة يقال مخضت الشاة مخضاً ومخاضاً ويخاض إذا دنا نتاجها أي أنها قد امتلأت حملاً وأراد دنو الولادة^(٣).

وعلى هذا المعنى تكون الشاة ممثلة حملاً وسمناً. وهذا هو المعنى الأقرب لأن جواب الرجلين له باختيار هذه الشاة بأنها الشاة الشافع وقد نهانا رسول الله أن نأخذ شافعاً. "والشافع هي التي معها ولدها في بطنها"^(٤).

رابعاً: التصريح في رواية إبراهيم بن المنذر الحزامي عن عبدالله بن موسى عن أسامة بن زيد عن أبي مرارة عن سعيد بن ديسم عن أبيه.. "فجنته بشاة ماخض"^(٥) فدل أنه جاءهم بشاة حامل تنو من الولادة وليست كثيرة اللبن ، والله أعلم .

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر (ج ٦ / ص ٨١).

(٢) لسان العرب - ابن منظور (ج ٧ / ص ٢٢٧).

(٣) النهاية في غريب الحديث - ابن الأثير - (ج ٤ / ص ٣٠٦).

(٤) النهاية في غريب الحديث - ابن الأثير (ج ٢ / ٤٨٥).

(٥) المعجم الأوسط - الطبراني - (ج ٨ / ص ١٠٠).

(٢ / ٥٠) قال الدوري : سمعت يحيى يقول: قال أبو سلمة الخزاعي، في حديث

تأخذ إحداكن البعرة فتقبص ، وإنما هو، فتفتض^(١).

الدراسة:

يروى هذا الحديث مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة.. عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنما هي أربعة أشهر وعشر ، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول ، قال حميد فقلت لزينب وما ترمي بالبعرة على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً^(٢) ولبست شر ثيابها ولم تمس طيباً حتى تمر بها سنة ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طائر فتفتض به فقلما تفتض بشيء إلا مات ثم تخرج فتعطى بعرة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شاعت من طيب أو غيره.

أخرجه كل من: البخاري^(٣) ومسلم^(٤) وأبو داود^(٥) والنسائي^(٦) ومالك^(٧) والشافعي^(٨)

وأبو عوانة^(٩) والبيهقي^(١٠)

- (١) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري (ملحق الأحاديث) (ج ١ / ص ٢٦٤).
- (٢) الحفش: قال الشافعي: هو بيت الصغير النليل الردي من الشعر والبناء وغيره.
- (٣) الصحيح - البخاري (الطلاق) (ج ٥ / ص ٢٠٤٢).
- (٤) الصحيح - مسلم (الطلاق) (ج ٢ / ص ١١٢٤).
- (٥) السنن - أبو داود (ترك الزينة للمادة المسلمة) (ج ٣ / ص ٣٩٤).
- (٦) السنن الكبرى - النسائي (ترك الزينة للمادة المسلمة) (ج ٣ / ص ٣٩٤).
- (٧) الموطأ - مالك - (ج ٢ / ص ٥٩٧).
- (٨) المسند - الشافعي (ج ١ / ص ٣٠٠).
- (٩) المسند - أبو عوانة (ج ٣ / ص ١٩٢).
- (١٠) السنن الكبرى - البيهقي (باب الإحدا) (ج ٧ / ص ٤٣٧).

بين يحيى بن معين أن في متن الحديث خطأ وتصحيف وذلك في لفظة (فتفتض)
 حيث إنها صُحِّتْ إلى (فتقبص) وبذلك يختلف المعنى، وقد أسند الإمام يحيى هذا التصحيف
 إلى أبي سلمة الخزازي ، ولكن روايته التي ذكرها أبو عوانة مطابقة لما رواه الحفاظ عن
 مالك وهم (عبدالله بن يوسف، وابن ذهب، والقضيبي، ويحيى بن يحيى، وأبو داود، وغيرهم).
 إضافة إلى أن أحداً لم يشر إلى هذا الخطأ من أبي سلمة الخزازي ولكن هذا التصحيف
 هو في رواية الشافعي كما أوردها في مسنده^(١) ونبه عليها النقاد.
 قال ابن حجر 'ووقع في رواية للنسائي تقبص بقاف موحدة وباء وصاد مهملة خفيفة
 وهي رواية الشافعي'^(٢).
 كما قال السيوطي 'ويروى بالثاقف والباء الموحدة والصاد المهملة ونقله الأزهرى عن
 رواية الشافعي'^(٣). ونبه على ذلك أيضاً البيهقي في سنه الكبرى^(٤).
 ولفظة (فتفتض) نرى أن الإمام مالك قد فسرها صراحة فقال في نهاية الحديث
 'وتفتض تمسح به جلدها'^(٥). وقال ابن حجر 'وأصل النفض الكسر أي تكسر ما كانت فيه
 وتخرج منه بما تفعله بالدابة'^(٦).
 ونقل ابن حجر عن ابن قتيبة قوله 'سألت الحجازيين عن الافتضااض فذكروا أن
 المعتمدة كانت لا تمس ماء ولا تقلم ظفراً ولا تزيل شعراً ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ثم
 تفتض أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتنبذه فلا يكاد يعيش بعد ما تفتض

(١) المسند - الشافعي (ج ١ / ص ٣٠٠).

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري - ابن حجر (٩ / ٤٨٩).

(٣) تنوير الحوالك - السيوطي (ج ١ / ص ٤٠).

(٤) السنن الكبرى - البيهقي (ج ٧ / ص ٤٣٧).

(٥) الموطأ - مالك بن نس (ج ٢ / ص ٥٩٧).

(٦) فتح الباري - ابن حجر (٩ / ٤٨٩).

به" فقال ابن حجر أن هذا لا يخالف تفسير مالك لكنه أخص منه حيث أنه حدد القبل من الجلد^(١).

أما لفظة (فتقبص) فالقبص الأخذ بأطراف الأنامل وقال ابن الأثير: "هو كناية عن الإسراع أي تذهب بعدو وسرعة لأبويها لكثرة حياثها لقبح منظرها"^(٢).

ونرى أن المعنى الثاني بعيد عما تقدم من تصريح الإمام مالك عن المراد بالافتضاض، خاصة أن الإمام مالك هو راوي الحديث والاختلاف كان بين الرواة عنه فكان هو أدرى بالمعنى ممن روى عنه.

إضافة لرواية الحفاظ للحديث عن مالك بهذا اللفظ وتنبه بعض النقاد على أن الرواية الثانية مرجوحة وهي التي بلفظة (فتقبص) مثل يحيى بن معين وابن حجر^(٣) والسيوطي^(٤).

وبذلك يترجح ما ذهب إليه يحيى بن معين من إعلال الرواية باللفظة المصحفة وبيان اللفظة الصحيحة والله أعلم.

(١) فتح الباري - ابن حجر - (ج ٩ / ص ٤٨٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث - ابن الأثير (ج ٤ / ص ٥).

(٣) فتح الباري - ابن حجر (ج ٩ / ص ٤٨٩).

(٤) تنوير الحوالك - السيوطي (ج ١ / ص ٤٠).

(٣ / ٥١) قال الدوري : سمعت يحيى يقول : في حديث الأشتري في موت أبي ذر
تَخَبُّ بهم رواحلهم والصواب: تَخَذُّ بهم رواحلهم^(١).

الدراسة:

يروي هذا الحديث عبدالله بن عثمان بن خيثم عن مجاهد عن إبراهيم بن الأشتري أن أبا
ذر حضره الموت.. الحديث.

وقد بين يحيى بن معين وقوع تصحيف في متن الحديث وذلك في لفظة (تَخَذُّ بهم)
حيث صحفت إلى (تَخَبُّ بهم) و(تجد بهم) رواحلهم.

ومن الذين أخرجوا الحديث باللفظ المصحف : ابن حبان^(٢) وأبو نعيم
الأصبهاني^(٣) كلاهما من طريق يحيى بن سليم عن عبدالله بن عثمان به.

وأخرجه الحاكم^(٤) وابن سعد^(٥) بلفظ (تجد بهم) وهو تصحيف أيضاً

وأخرجه على اللفظ الصحيح (تَخَذُّ بهم). أحمد^(٦) وابن سعد^(٧). وذلك من طريق عفان

ابن مسلم عن وهيب عن عبدالله بن عثمان به .

ويَخَذُّ من الوخذ، والوخذ ضرب من سير الأبل السريع يقال : وَخَذَ يَخْذُ وَخْذاً^(٨).

(١) التاريخ - يحيى بن معين - رواية الدوري - ملحق الأحاديث (ج ١ / ص ٣١٧).

(٢) الصحيح - ابن حبان (نكر النبي (ص) عن موت أبي ذر (ج ١٥ / ص ٦٠).

(٣) حلية الأولياء - أبو نعيم الأصبهاني (ج ١ / ص ١٦٩).

(٤) المستدرک علی الصحیحین - الحاكم (ج ٣ / ص ٣٨٨).

(٥) الطبقات الكبرى - ابن سعد (ج ٤ / ص ٢٣٢).

(٦) المسند - أحمد (ج ٥ / ص ١٦٦).

(٧) الطبقات الكبرى - ابن سعد - (ج ٤ / ص ٢٣٢).

(٨) النهاية في غريب الحديث - ابن الأثير - (ج ٥ / ص ١٦٢).

أما تخب بهم: فالخبُّ: ضرب من العثو، مثل الرَّمْل وقيل السرعة، وقد خبت الدابة تخبُّ^(١).

ومن النظر في الألفاظ المذكورة نجد أن المعاني قريبة وليست بعيدة حيث تدور حول السير السريع للإبل وهذا ما يقتضيه السياق.

وفي طبقات ابن سعد^(٢) بين عفان راوي الحديث أن لفظة تجد بهم خطأ وأن الصواب تخذ بهم^(٣).

إضافة إلى أن لفظة التصحيف وردت في حديث يحيى بن سليم وهو (صديق سيئ الحفظ) ويدل على ذلك أنه روى الحديث بالألفاظ الثلاثة، حيث روى الحاكم عن علي بن المديني قوله ليحيى بن سليم تجد أو تخب قال بالبدال^(٤) ثم روي عنه روايات أخرى كما ذكرنا بلفظة (تخب) بالباء، ثم روى ابن سعد رواية له على اللفظ الصحيح (تخذ)^(٥) وهذا يدل على عدم ضبطه وسوء حفظه. والذي روى لفظة (تخذ) هو وهيب بن خالد وهو ثقة ثبت.

(١) لسان العرب - ابن منظور (ج ١ / ص ٣٤١).

(٢) الطبقات الكبرى - ابن سعد (ج ٤ / ص ٢٣٣).

(٣) المستدرک علی الصحیحین - الحاكم (ج ٣ / ص ٣٨٨).

(٤) الطبقات الكبرى - ابن سعد - (ج ٤ / ص ٢٣٤).

الخاتمة

أحمد الله تبارك وتعالى على ما من به ، ويسر ، ووفق ، وأعان على اتمام هذا العمل، الذي أرجو أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يكون حجة لي يوم القيامة لا حجة علي.

ولا يسعني في هذه الخاتمة إلا أن أبين أبرز نتائج هذه الدراسة وهي :

١- تبين لي أن ابن معين إمام في النقد الحديثي وعلم العلل ، وذلك من خلال السؤالات التي رويت عنه في الأحاديث التي أعلاها .

٢- سبب تميز ابن معين في فن علم العلل ، هو إكثاره من جمع الأحاديث والطرق المتعددة لها ، وسماع ابن معين للحديث الواحد أكثر من خمسين مرة ،ومن ثم مقابلة هذه الطرق مع بعضها البعض ، إضافة لعدم اكتفائه بجمع أحاديث الثقات بل تعداهم إلى الأخذ عن الكذابين والضعفاء.

٣- لم يتبع ابن معين طريقة واحدة في بيان علل الأحاديث بل استخدم عدة طرق .

٤- الأحاديث التي أعلاها ابن معين ، غالباً ما تكون الإشارة إليها مجملة ، حيث لا يذكر إلا طرفاً من الحديث سواء في السند أو المتن ، وتارة يذكر كلمة منه ، وتارة ينسبه إلى رجل من رجال السند.

٥- أغلب الأحاديث التي وردت في كتب السؤالات عن ابن معين ، يكون إيرادها لاشتمالها على علة من العلل .

٦- الأحاديث التي أعلاها ابن معين لعدة في المتن قليلة جداً ، ويعود ذلك أن علل المتن أقل بكثير من علل السند .

- ٧- يعد ابن معين في إعلاله الأحاديث من المقلتين ، مقارنةً مع أقرانه مثل أحمد بن حنبل ، وابن المديني ، وأبو حاتم .
- ٨- يلجأ ابن معين حال تعارض الأحاديث ، كتعارض الوصل مع الإرسال إلى الترجيح بالقرائن .
- ٩- يعمل ابن معين بعض الأحاديث بنكر كلام بعض مشايخه في الحديث وعلته ، وأحياناً يعلق على هذه العلة وأحياناً ينقلها دون تعليق .
- ١٠- استعمل ابن معين العلة بمعناها الموسع ، القريب إلى المعنى اللغوي وهي (العيب في الحديث) سواء كان ظاهراً أم خفياً.
- ١١- ميدان العلة عند ابن معين لا يقتصر على أحاديث الثقات فقط بل يتعداه إلى أحاديث الضعفاء أيضاً .
- ١٢- نجد أن كلام ابن معين في الأحاديث التي أعلاها قد شمل معظم أنواع العلة ، خاصة أنواع علل الإسناد .

فهرست أطراف الحديث

طرف الحديث	الصفحة	الرقم
١- أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أبيه	١٢٨	٢١ / ٢
٢- أحسنها القول ولا ترد مسلماً	٥٣	٢ / ٢
٣- إذا اضطر المحرم إلى الصيد	١٦١	٢٨ / ١
٤- إذا باعها أو وهبها أو زوجها فهي حرة	٧٠	٧ / ٧
٥- إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء	١١٩	١٩ / ٣
٦- إذا طلقها وهي حائض	١٦٠	
٧- اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار	٢١٠	
٨- استعمل نافع بن علقمة أبي على عرافة قوم	٢٣٤	٤٩ / ١
٩- افطر الحاجم والمحجوم	١١٥	١٨ / ٢
١٠- أن امرأة رفعت صبيها لها في محفة	٩٧	١٤ / ٣
١١- أن الرسول صلى الله عليه وسلم رمى ثم جلس للناس ...	١٩٥	٣٦ / ١
١٢- إن للصلاة أولاً وأخراً	١٥٢	٢٦ / ١
١٣- أن النبي صلى الله عليه وسلم أردفه من عرفة	١٢٥	٢٠ / ١
١٤- أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه	٦٠	٤ / ٤
١٥- أنا مد يته العلم و علي بابها	٢٢٥	٤٦ / ٤
١٦- إن من الشعر حكمه	١٦٧	٣١ / ٢
١٧- أمر بالأنمذ عند النوم وقال لينقه الصائم	٢٠٣	٣٩ / ١

- ١٨- بعير تردى في بئر ١٦٢ ٢٩ / ٢
- ١٩- تأخذ احداكن البعرة فتقبص ٢٣٧ ٥٠ / ٢
- ٢٠- تخذ بهم رواحهم ٢٤٠ ٥١ / ٣
- ٢١- جمع لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبويه ١٥٥ ٢٧ / ٢
- ٢٢- حذف السلام سنه ١٠٩ ١٧ / ١
- ٢٣- الدجال قد أكل ومشى في الأسواق ١٠٦ ١٦ / ٥
- ٢٤- دخل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: هل عندكم شيء .. ١٧١ ٣٢ / ٣
- ٢٥- زينوا القرآن بأصواتكم ٢١٣ ٤٢ / ٢
- ٢٦- سمعته يقول أنت خلقتها وأنت رزقتها ١٨٣ ٣٤ / ١
- ٢٧- سيجيء في آخر الزمان أقوام ٢٢٠ ٤٤ / ٢
- ٢٨- شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجته فصليت ٢١١ ٤١ / ١
- ٢٩- الغنيمة الباردة الصوم في الشتاء ٨٣ ١١ / ١١
- ٣٠- غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود ٩٤ ١٣ / ٢
- ٣١- قریش ولأه الناس في الخير والشر ١٨٨ ٣٥ / ٢
- ٣٢- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث معه البدن ٧٦ ٩ / ٩
- ٣٣- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه مثل هذا ٢٣١ ٤٨ / ٢
- ٣٤- كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد ١٣٩ ٢٣ / ٢
- ٣٥- كبرت الملائكة على آدم أربعاً ٢١٨ ٤٣ / ١
- ٣٦- كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة ٨٩ ١٢ / ١
- ٣٧- لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهما ١٤٣ ٢٤ / ٣

- ٣٨- ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً قط ١٦٣ ٣٠ / ١
- ٣٩- ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في بيته .. ١٩٩ ٣٧ / ٢
- ٤٠- مر رجل على الرسول صلى الله عليه وسلم ١٣٦ ٢٢ / ١
- ٤١- من بات فوق إجار أو فوق بيت ١٠٢ ١٥ / ٤
- ٤٢- من قتل عبداً قتلناه ٦٧ ٦ / ٦
- ٤٣- من مات مريضاً مات شهيداً ٦٤ ٥ / ٥
- ٤٤- من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ ٨٠ ١٠ / ١٠
- ٤٥- من يرد هوان قريش ٧٣ ٨ / ٨
- ٤٦- موت الغريب شهادة ١٤٧ ٢٥ / ٤
- ٤٧- الندم توبه ١٧٤ ٣٣ / ٤
- ٤٨- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسر سكة ... ٢٢٩ ٤٧ / ١
- ٤٩- نفس المؤمن معلقة ما كان عليه دين ٢٠١ ٣٨ / ٣
- ٥٠- نهى عن بيعتين في بيعة ٥٠ ١ / ١
- ٥١- وقع في سهمي يوم جلاء ٥٧ ٣ / ٣
- ٥٢- يا رسول الله إني امرأه استحاض فلا أظهر ٦٠ ٤ / ٤
- ٥٣- يطعمني جبريل هريسه ٢٢٣ ٤٥ / ٣

قائمة المراجع

- ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن الرازي (ت٣٢٧)
- الجرح والتعديل ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط الأولى (١٢٧١هـ، ١٩٥٢م).
- علل الحديث ، تحقيق محب الدين الخطيب ، دار المعرفة بيروت ط بدون (١٤٠٥ هـ).
- المراسيل ، تحقيق شكر الله قوجاني ، مؤسسة الرسالة بيروت ط الأولى (١٣٩٧هـ) .
- ابن أبي شيبة ، أبو بكر ، (ت٢٣٥)
- المصنف ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط الأولى (١٤٠٩هـ) .
- ابن أبي يعلى ، محمد أبو الحسين ،
- طبقات الحنابلة ، مطبعة السنة المحمدية ، ط الأولى هـ ١٣٧٠ ، مصر .
- المسند ، تحقيق حسين أسد ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط الثالثة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ابن الأثير ، مجد الدين الجزري ،
- النهاية في غريب الحديث ، تحقيق : طاهر الزاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨٧هـ القاهرة .
- ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد التميمي ، (ت٣٥٤)
- الثقات ، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر بيروت ، ط الأولى (١٣٩٥هـ).

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت ط بدون (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- المجروحين ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ط بدون (١٩٧٦).
- * ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي الشافعي (ت ٨٥٢)
- الإصابة في تمييز الصحابة ، تحقيق علي محمد البجاوي.
- دار الجبل، بيروت، ط الأولى (١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).
- تقريب التهذيب ، تحقيق محمد عوامة ،
- دار الرشيد، سوريا ، ط الأولى (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).
- تلخيص الحبير ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم
- المدينة المنورة ، ط بدون ١٣٨٤هـ.
- تهذيب التهذيب ، دار الفكر، بيروت ، ط الأولى (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).
- تهذيب التهذيب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩١م.
- شرح نخبة الفكر ، تحقيق : مصطفى الحلبي ، القاهرة ، ط الأولى ١٩٣٨ م .
- طبقات المدلسين ، تحقيق د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار - عمان -
- ط الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تحقيق محمد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب.
- دار المعرفة، بيروت ، ط بدون (١٣٧٩هـ).
- لسان الميزان ، تحقيق دائرة المعارف النظامية الهند .
- مؤسسة الأعلمي للطبوعات ، بيروت ط بدون (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

- نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط بدون (١٤٠٧هـ).
- النكت على كتاب ابن الصلاح ، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير — المجلس العلمي ، إحياء التراث الإسلامي ، المدينة المنورة ، ط بدون (١٤١٣هـ).
- * ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١)
- الصحيح ، تحقيق د. محمد الأعظمي ، المكتب الإسلامي، بيروت ط بدون (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- * ابن خلكان ، أبو العباس أحمد بن محمد .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٢م (١٤١٣هـ).
- * ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (٥١٠-٥٩٧)
- العطل المتناهية في الأحاديث الواهية ، تحقيق رضاء المباركفوري دارالعاصمة الرياض ط الأولى (١٤٠٨هـ).
- الموضوعات ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٦هـ .
- * ابن رجب ، الحنبلي ، (ت ٧٩٥)
- شرح علل الترمذي ، تحقيق د. همام سعيد ، ط الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠).
- * ابن سعد ، محمد (ت ٢٣٠)
- الطبقات الكبرى ، تحقيق زياد منصور ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، ط الثانية (١٤٠٨هـ).

- * ابن الصلاح (٥٧٧-٦٤٣) .
- المقدمة في علوم الحديث ، تحقيق صلاح بن عويضة ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ، بيروت (١٩٩٥) .
- * ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت ٤٦٣)
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، تحقيق علي محمد البجاوي . دار الجيل ، بيروت ، (١٤١٢هـ).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآثار ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، ومحمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب ، ط بدون (١٣٨٧هـ).
- * ابن عدي ، عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٥)
- الكامل في ضعفاء الرجال ، تحقيق يحيى غزاوي ، دار الفكر، بيروت ، ط الثالثة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- من روى عنهم البخاري في الصحيح ، تحقيق : د. عامر حسن صبري ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط الأولى (١٤١٤هـ) .
- * ابن عساكر ، نقة الدين أبو القاسم علي بن الحسين (٤٩٩-٥٧١هـ)
- تاريخ دمشق ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، المجمع العلمي العربي ، دمشق (١٩٥٤ م).
- * ابن فارس ، أبو الحسين أحمد (٣٢٩-٣٩٥هـ) .
- معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط الأولى ، ١٩٤٦ م .

- ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل بن كثير الشافعي (ت ٧٧٤)
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الرابعة (١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م).
- البداية والنهاية ، تحقيق أحمد أبو ملح وأخرون . بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط الرابعة (١٩٨٨ م) .
- ابن ماجه ، محمد القزويني (ت ٢٧٥)
- السنن ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر، بيروت ، ط بدون (١٩٨٧م).
- ابن المديني ، علي بن عبد الله (ت ٢٣٤) .
- العلل ، تحقيق محمد الأعظمي المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط الثانية (١٩٨٢م).
- ابن معين ، يحيى أبو زكريا ، (ت ٢٣٣).
- التاريخ ، رواية الدوري ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط الأولى (١٣٩٩هـ) .
- التاريخ ، رواية الدارمي ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث، دمشق، ط بدون (١٤٠٠هـ).
- سؤالات ابن الجنيد ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ، مكتبة الدار المدينة المنورة ، ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين ،
- لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ط بدون (١٩٨٢م) .
- أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥).

- السنن ، تحقيق محمد محي الدين ، دار الفكر، بيروت ط بدون (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)

..

- سؤالات أبي عبيد الأجرى ، تحقيق محمد علي قاسم العمري ،

الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) .

* أبو زرعة الرازي ، عبيد الله بن عبد الكريم (ت ٢٦٤) .

- الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي ، تحقيق د. سعدي الهاشمي ،

دار الوفاء- المنصورة- ، ط الثانية (١٤٠٩هـ).

* أبوعوانة ، (ت ٣١٦)

- المسند ، تحقيق أيمن الدمشقي دار المعرفة ، بيروت ، ط الأولى (١٩٩٨م) .

* أحمد بن حنبل ، (٢٤١هـ) ،

- الزهد ، الكتب العلمية بيروت ط الثانية ١٣٩٨ هـ .

- سؤالات أبي داود ، تحقيق د. زياد منصور ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ،

ط الأولى (١٤١٤هـ).

- الغلل ومعرفة الرجال ، تحقيق وصي عباس ، المكتب الإسلامي ، دار الخاني ،

بيروت الرياض ، ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

- المسند ، مؤسسة قرطبة ، مصر ، ط بدون (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

* أحمد الخلال ، بن محمد أبو بكر، (ت ٣١١) .

- السنة ، تحقيق د. عطيه الزهراني دار الراية- الرياض ، ط الأولى (١٤١٠هـ).

* أحمد الصحاوي ، (ت ٣٢١)

- شرح معاني الآثار ، تحقيق محمد زهري النجار ، دار الكتب العلمية، بيروت ،

ط الأولى (١٣٩٩هـ).

• مسند إسحق بن راهويه ، اسحق بن راهويه (ت ٢٣٨) ،

- مسند إسحق بن راهويه ، تحقيق د. عبد الغفور البلوشي ، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة ، ط الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

• إسماعيل العجلوني ، (ت ١١٦٢) ،

- كشف الخفاء ، تحقيق أحمد القلاش ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الرابعة (١٤٠٥هـ).

• الأصبهاني ، أبو نعيم أحمد (ت ٤٣٠).

- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ، تحقيق محمد الشافعي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ، ١٩٩٦م.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط الرابعة (١٤٠٥هـ).

• الباجي ، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤) .

- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ،

تحقيق د. أبو لبابة حسين ، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض ، ط الأولى

(١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

• البخاري ، محمد بن إسماعيل ، (ت ٢٥٦) .

- الألب المفرد ، تحقيق محمد بن فؤاد عبد الباقي ، دار البشائر الإسلامية، بيروت،

ط الثالثة (١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م) .

- التاريخ الصغير (الأوسط) ، تحقيق محمود إبراهيم زايد

دار الوعي ، مكتبة دار التراث، حلب ، القاهرة ، ط الأولى (١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م) .

- التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي ، دار الفكر، ط بدون (١٤٠١٤) .

- الجامع الصحيح ، تحقيق د. مصطفى البغا ، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت ، ط الثالثة (ت١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) .
- الكنى ، تحقيق السيد هاشم الندوي ، دار الفكر، بيروت ، ط الثانية (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) ..
- * البزار (ت ٢٩٢)
- مسند البزار- (السبح الزخار) ، تحقيق د. محفوظ زين الله ، مؤسسة علوم القرآن ومكتبة العلوم والحكم بيروت والمدينة ، ط الأولى (١٤٠٩هـ).
- * البغوي ، عبدالله بن عبد العزيز (ت ٣١٧) .
- مسند أسامة بن زيد ، تحقيق حسن أمين، دار الضياء، الرياض، ط الأولى (١٤٠٩هـ).
- * البيهقي ، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) .
- بيان خطأ من أخطاء علي الشافعي ، تحقيق د. الشريف نايف الدعيس ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط الأولى (١٤٠٢هـ) .
- السنن الكبرى ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز مكة المكرمة ، ط بدون (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .
- شعب الإيمان ، تحقيق محمد بسيوني زغلول دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١٠هـ) .
- ٥٦٣٠١٠
- * الترمذي ، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩) .
- الجامع الصحيح ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ط بدون.
- العلل الكبير ، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،

ط بدون (١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م).

- العلل الكبير ، بترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون

عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط الأولى (١٤٠٩هـ) .

* الجارودي ، أبو الفضل (ت ٣١٧) .

- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج ، تحقيق علي الأنري ،

دار الهجرة ، الرياض ، ط الأولى (١٤٠٩هـ) .

* الحاكم ، محمد النيسابوري (ت ٤٠٥) .

- المستدرك على الصحيحين ، تحقيق مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية،

بيروت ، ط الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

- معرفة علوم الحديث ، تحقيق السيد معظم حسين ، دارالكتب العلمية، بيروت ،

ط الثانية (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

* الحلبي أبو الوفا ، إبراهيم بن محمد الطرابلسي (ت ٨٤١)

- التبيين لأسماء المدلسين ، تحقيق محمد إبراهيم داود الموصلي ،

مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط الأولى (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م).

* الحميدي ، بهاء الدين بن محمد (ت ٢١٩) .

- المسند ، تحقيق حبيب الأعظمي ، دار الكتب العلمية ومكتبة المتنبي، بيروت

والقاهرة ، ط بدون (١٩٨٣م).

* الخطابي . محمد بن عبد الله

- غريب الحديث ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة ١٤٠٢هـ .

* الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ، (ت ٤٦٣)

- تاريخ بغداد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط بدون (١٤١٢هـ).
- الكفاية في علم الرواية ، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني .
المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، ط بدون (١٤٠٩هـ).
- موضع أوهام الجمع والتفريق ، تحقيق د. عبد المعطي قلنجي، دار المعرفة ،
بيروت ، ط الأولى (١٤٠٧هـ) .
- * الدار قطني ، علي بن عمر (ت ٣٨٥)
- سؤالات البرقاني ، تحقيق د. عبد الرحيم القشقرى كتب خانه جميلي، باكستان ،
ط الأولى (١٤٠٤هـ) .
- السنن ، تحقيق السيد عبدالله المدني ، دار المعرفة ، بيروت (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، تحقيق د. محفوظ السلفي ، دار طيبة ، الرياض
ط الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- * الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥) .
- السنن ، تحقيق فواز العلمي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط الأولى (١٤٠٧هـ).
- * الذهبي ، شمس الدين (٧٤٨) .
- تذكرة الحفاظ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط الأولى (١٣٨٢هـ).
- سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
ط التاسعة (١٤١٣هـ) .
- المغنى في الضعفاء ، تحقيق نور الدين عنز، مطبعة البلاغ - حلب ، ١٣٩٤هـ .
- من تكلم فيه وقد وثق ، تحقيق : محمد شكور ، مكتبة المنار ، الزرقاء ،

ط الأولى (١٤٠٦هـ) .

- الموقظة في علم مصطلح الحديث ، دار البشائر الإسلامية ، ط الأولى (١٤٠٥هـ) .

* الروياني ، محمد الروياني (ت ٣٠٧) .

- المسند ، تحقيق أيمن أبو يمانى ، مؤسسة قرطبة، القاهرة ، ط الأولى (١٤١٦هـ) .

* الزرقاني ، محمد (ت ١٢٢) .

- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، دار الكتب العلمية، بيروت ،

ط الأولى (١٤١١هـ) .

* السخاوي ، شمس الدين (٨٣١-٩٠٢) .

- فتح المغيـث ، دار الكتب العلمية ، ط بدون ، بيروت ١٩٨٣م .

* السمعاني ، عبد الكريم بن محمد بن منصور (١١٦٦ م)

- الأساب ، تحقيق : عبد الرحمن اليماني ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٩٦٦ .

* السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١) ،

- تدريب الراوي في شرح تغريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ،

مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ط بدون .

- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط بدون

(١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م) .

- شرح سنن ابن ماجه ، قديمي كتب خـانة ، كراتشي ، ط بدون (١٤٠٧هـ) .

* الشاشي ، أبو سعيد (ت ٣٣٥) .

- المسند ، تحقيق د. محفوظ زين الله ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ،

ط الأولى (١٤١٠هـ) (١٩٨٤م) .

- الشافعي ، محمد بن إدريس ، (ت ٢٠٤) .
- اختلاف الحديث ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط الأولى (١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م) .
- الصنعاني ، أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل (ت ١١٨٢هـ)
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن عويضة دار الكتب العلمية، بيروت ، ط الأولى (١٤١٧هـ، ١٩٩٧م) .
- الطبراني ، سليمان (ت ٣٦٠) .
- المعجم الأوسط ، تحقيق طارق عوض وآخرون ، دار الحرمين ، القاهرة ، ط بدون (١٤١٥هـ) .
- المعجم الصغير، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- المعجم الكبير ، تحقيق حمدي السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، ط الثانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م) .
- مسند الشاميين ، تحقيق حمدي السلفي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- الطبري ، محمد بن جرير ، أبو جعفر (ت ٣١٠) .
- تاريخ الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى (١٤٠٧هـ) .
- الطيالسي ، سليمان (ت ٢٠٤) .
- مسند الطيالسي ، دار المعرفة، بيروت ط بدون (١٤٠٧هـ) .

- * عبد الباقي ، أبو الحسين (ت ٣٥١) .
- معجم الصحابة ، تحقيق صلاح المصراطي ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة ، ط الأولى (١٤١٨هـ).
- * عبد الرزاق ، أبو بكر الصنعاني (ت ٢١١)
- المصنف ، تحقيق حبيب الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت، ط الثانية، (١٤٠٣هـ).
- * عبد السلام أبو سمحة
- الحديث المنكر ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٩ م .
- * العجاج ، عبد الله بن روية (ت ٩٦٠هـ)
- ديوان العجاج ، تحقيق د. عزة حسن مكتبة دار الشرق ، بيروت ط بدون .
- * العجلي ، أحمد بن عبد الله ، (ت ٢٦١) ،
- معرفة الثقات ، تحقيق عبد العليم البستوي ، مكتبة الدار، المدينة المنورة ، ط الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- * العراقي ، أبو الفضل عبد الرحيم (٧٢٥-٨٠٦هـ) .
- التقييد والإيضاح ، تحقيق : محمد راغب الطباخ ، دار الحديث بيروت ، ط الثانية ١٩٨٤م.
- * العقيلي ، أبو جعفر محمد (ت ٣٢٢)
- الضعفاء الكبير ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، دار المكتبة العلمية ، بيروت ، ط الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

- * العلاني ، أبو سعيد (ت ٧٦١)
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، تحقيق : حمدي السلفي عالم الكتب ، بيروت ، ط الثانية (١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م).
- * علي ابن الجعد البغدادي (ت ٢٣٠).
- المسند ، تحقيق عامر حيدر ، مؤسسة نادر - بيروت ، ط الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- * الفيروزآبادي ، مجد الدين أبو الطاهر (٧٢٩-٨٢٣هـ)
- القاموس المحيط ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ١٩١٣ م .
- * القضاءي ، محمد ، (ت ٤٥٤)
- مسند الشهاب ، تحقيق حمدي السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) .
- * الكردي ، أحمد بن عبد الرحيم (ت ٨٢٦)
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، تحقيق : عبد الله نواره ، مكتبة الرشيد الرياض ، ط الأولى (١٩٩٩م).
- * الكناني ، أحمد (ت ٨٤٠)
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي. دار العربية، بيروت ، ط الثانية (١٤٠٣هـ).
- * اللكنوي ، محمد عبد الحي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ).
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، دار الفكر ، بيروت ط الثالثة (١٤١٠هـ) .

- * مالك بن أنس (ت ١٧٩).
- الموطأ ، تحقيق محمد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، ط بدون (١٤٠٧هـ).
- * محمد الذهبي (ت ٩٢٩) .
- الكواكب النيرات ، تحقيق حمدي السلفي دار العلم ، الكويت ، ط بدون .
- * المزي ، جمال الدين أبو الحجاج (٦٥٤-٧٤٢هـ) .
- تهذيب الكمال ، تحقيق د . بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط الأولى (١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م).
- تحفة الأشراف في موسوعة الطراف ، تحقيق : عبد الصمد شرف الدين ، الدار القيمة بمباي ، ط الأولى ١٩٦٩ م .
- * مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١).
- التمييز ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، مكتبة الكوثر، المربع ، السعودية ، ط الثالثة (١٤١٠هـ) .
- * مصطفى ، إبراهيم ، المعجم الوسيط ، تحقيق عبد السلام هارون ، المكتبة العلمية ، طهران ودار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط بدون (١٤٠٦-١٩٨٦) .
- الصحيح ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط بدون (١٤٠٧هـ) .
- * المقنسي ، أبو عبدالله محمد بن عبد الواحد (ت ٦٤٣)
- الأحاديث المختارة ، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة ، ط الأولى (١٤١٠هـ).

* المنذري ، عبد العظيم (ت ٦٥٦)

- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط الأولى (١٤١٧هـ).

* النسائي ، أحمد بن شعيب ، (ت ٣٠٣)

- السنن الكبرى ، تحقيق د. عبد الغفار البنداري ، سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط الأولى (١٤١١هـ-١٩٩١م).

- الضعفاء والمتروكين ، تحقيق : محمود زايد دار الوعي ، حلب ، ط الأولى (١٣٦٩هـ).

- المجتبى ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ١٩٨٦م ، ط الثانية .

* النووي ، يحيى أبو زكريا (ت ٦٧٦) .

- شرح صحيح مسلم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط الثانية (١٣٩٢هـ) .

* الهانوي ، ظفر أحمد .

- قواعد في علوم الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ط الثالثة ، ١٩٧٢م.

* الهروي ، نور الدين علي بن سلطان (١٠١٤هـ) .

- شرح شرح نخبه الفكر ، تحقيق : محمد نزار تميم ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ١٩٩٠م .

* الهيثمي ، علي أبي بكر (ت ٨٠٧).

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي ، القاهرة ، ط الثانية ، بيروت (١٤٠٧هـ) .

- موارد النظمآن إلى زوائد ابن حبان ، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب العلمية
بيروت، طبدون (١٤٠٧هـ) .

Imam Yahya bn Ma'in and his Method in Showing The Defects of Narrations

**By
Mohammad Rayeq**

**Supervisor
Dr. Mohammad Eid Al-Sahip**

Abstract

This thesis brought into focus one of the most famous Imams in tradition's defect; Imam Yahya bn Ma'in aiming to show his method in the tradition's defect . We introduced his time, travels, chief teachers and students, focusing on his effort exerted in the Defect's science.

We showed the point view he followed in the tradition's defect from the Isnad (Ascription) and Al-Matin (Scripture) completed with a study for a number of traditions which bn Ma'in showed some defects and subjectively classified according to the defect's divisions.

We concluded from our study that bn Ma'in was one of the best tradition's Defect Imams, and his viewpoints may considered as a reference in his time.